

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف
الإسلامية: محافظة رام الله والبيرة نموذجاً

سوسن يوسف محمد عباسي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1431 هـ / 2010 م

توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف
الإسلامية: محافظة رام الله والبيرة نموذجاً

إعداد:

سوسن يوسف محمد عباسي

بكالوريوس إدارة أعمال تركيز محاسبة/جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

المشرف الرئيس: الدكتور محمد خالد بدر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات
الإسلامية المعاصرة من دائرة اللغة العربية/ كلية الآداب-جامعة القدس

1431 هـ - 2010 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
دراسات إسلامية معاصرة

إجازة الرسالة

توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية: محافظة
رام الله والبيرة نموذجاً

اسم الطالبة: سوسن يوسف محمد عباسي
الرقم الجامعي: 20220071

المشرف: الدكتور محمد خالد بدر

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2010/08/09م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. محمد خالد بدر
2. ممتحناً داخلياً: د. محمد مطلق عساف
3. ممتحناً خارجياً: د. أيمن الدباغ

القدس - فلسطين

1431 هـ / 2010 م

الإهداء

إلى مَنْ أحمِلُ اسمه بكل فخر
إلى مَنْ يرتعش قلبي لذكره
إلى مَنْ أودعني الله إلى روح والدي الطاهرة
وإليك يا أرَّق لمسة ... وأروع بسمه
إليك يا أجمل عطاء
إليك يا ملكة الوفاء، وأخلص دعاء
أقول لك: كفاني فخراً بأنك أمي
وإلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة
إلى رياحين حياتي ... إخوتي وأخواتي
وإلى رائحة الورد العطرة التي تغمرُ بيتنا بالسعادة
إلى فراشات سلوان ... بنات إخوتي
شذى و لُجين
وإلى كُلِّ مَنْ علمني حرفاً، وأسدى لي نصيحة
وإلى هذا الوطن الغالي

وإلى كلِّ طلبة العلم أينما وجدوا

أقدّم هذا الجُهد المتواضع الذي لا يفي بالحقّ كاملاً

إقرار:

أقر أنا معدة الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

سوسن يوسف محمد عباسي

التاريخ: 23/6/2010

شكر وعرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشُكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برويتك.

فبعد أن منَّ الله عليَّ بإتمام هذه الدراسة، فإنِّي لو أطلقت العنان لقلمي أن يخطَّ الحروف ليجمعها في كلمات شكر وعِرفان، لكلِّ من ساعدني في إتمام هذه الدراسة لمألت صفحات كثيرة، ولكن من منطلق حديث المصطفى ﷺ حيث قال: {لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ} ¹ أتوجه بالشكر الجزيل للدكتور حُسام الدين عفانة الذي أرشدني للقاء بمشرفي وأستاذي الدكتور محمد خالد بدر الأستاذ المساعد في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القدس، الذي تفضَّل بالإشراف على هذه الدراسة، والذي كان لحُسن إشرافه، وصبره على أوجه القصور لديَّ، أكبر الفضل بعد فضل الله عليَّ، وأقول لهما: بُشراكما قول رسول الله ﷺ {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ، حَتَّى النَّمْلَةُ فِي حُجْرِهَا وَحَتَّى الْحَوْتُ، لِيُصَلِّونَ عَلَى مُعَلِّمِ النَّاسِ الْخَيْرِ} ².

والشكر لمن كان دُعاؤها سرَّ نجاحي، وحنانها بَلَسَمَ جراحي - أُمِّي الوفيَّة. ثمَّ الشكر للذين تفضلا بأوقاتهما وجهودهما فقاما بمناقشة الرسالة، السيدين الكريمين: د. محمد مطلق محمد عسَّاف، رئيس دائرة الفقه والتشريع في كلية الدعوة وأصول الدين/ جامعة القدس و د. أيمن مصطفى حسين الدبَّاح، الأستاذ المساعد في كلية الشريعة قسم الشريعة والمصارف الإسلامية/ جامعة النجاح الوطنية في نابلس.

والشكر لعميد الدراسات العليا في جامعة القدس، ومنسقي ومسؤولي برنامج ماجستير الدراسات الإسلامية المعاصرة عامة، والعاملين على التدريس منهم خاصة.

¹ أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، 256/4، ح (4811)، دار الجليل، بيروت، 1408 هـ - 1988 م. وحسنه وصححه الألباني، ينظر: الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود باختصار السند، 913/3، ط 1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1409 هـ - 1989 م. موسوعة السنة (الكتب الستة وشروحاتها)، سنن الترمذي، ح (1954)، 339/4، تحقيق وتخريج وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، ط 2، دار سحنون، تونس، 1413 هـ .

² أخرجه الترمذي في السنن، ص 605، ح (2685)، حكم على أحاديثه وأثاره وعلق عليه محمد ناصر الدين الألباني وقال: حديث صحيح، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط 1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، 1417 هـ

وكذلك أتقدم بالشكر لكلّ مَنْ ساعد على إتمام هذه الدراسة، وقدّم لي العون، ومدّ لي يد المساعدة، وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة وأخصّ بالذكر: الخال العزيز "أبا محمد"، والسيد حاتم أبو طير، وأبا عدنان النشاشيبي، القائمين على المكتبة الختنية في المسجد الأقصى المبارك، والعاملين في مكتبة معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، والسيد خالد عورتاني، مدير تنمية الأعمال في البنك الإسلامي العربي، والسيد عدنان صبري، مدير دائرة المخاطر في بنك الأقصى الإسلامي، والسيد عماد علي السعدي، المدير الإقليمي لفروع الضفة الغربية في البنك الإسلامي الفلسطيني، والسيد محمد عطا الله، مدير دائرة الأبحاث والسياسات النقدية في سلطة النقد الفلسطينية، والسيد محمد منصور، رئيس قسم الرقابة والتفتيش/ دائرة رقابة المصارف في سلطة النقد الفلسطينية، والسيد صلاح العودة، المدير العام في غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة، والمحاضر كذلك في جامعة القدس/ كلية الإدارة والاقتصاد، والدكتور مروان جمعة درويش، مدير برنامج العلوم الإدارية والاقتصادية في جامعة القدس المفتوحة/منطقة القدس التعليمية، والأستاذ فهمي إدريس، المحاضر في جامعة القدس المفتوحة؛ على حُسن ضيافتهم، واهتمامهم بالموضوع، وإبدائهم كثيراً من الملاحظات التي أثرت هذه الدراسة، فلهم جميعاً أقدم جزيل الشكر والامتنان.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور خالد صلاح من دائرة الرياضيات في جامعة القدس، على قيامه بالتحليل الإحصائي المنهجي والذي أثرى هذه الدراسة، وللزملاء: هاني جابر/ مدير مكتب دائرة الاستيراد في شركة سبيتاني للأجهزة الكهربائية على مساعدته القيمة في ترجمة الأبحاث الأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة، وإبراهيم عياد "أبو صالح"، مدير فرع سنتر العيزرية والعاملين في السنتر، ومحمد القريوتي، على حُسن ضيافتهم ومساعدتهم لي في أصعب الأوقات.

ولا أنسى في هذا المقام من تقديم خالص الشكر والتقدير إلى أخواتي: أمّ الأمين، وسماح، وسجى اللواتي تحلّين بالصبر عليّ، وتميّزن بالوفاء والعطاء، فكُنّ ينابيع الصدق الصافي، فسرت معهن على طريق النجاح والخير، وللزميل الأخ العزيز أبو أحمد العباسي وزوجته، على تقانيهم في مساعدتي في كل أمر استعصى عليّ، وكذلك لصديقتي: نجوى الصفدي، وميرفت عطون، وسوسن أبو هدوان، وناريمان خلف، وأخيراً لأختي التي لم تلدها أمّي (أمّ عبد الله)، التي عرفتُ كيف أجدها وعلمتني أن لا أضيعها.

لهؤلاء جميعاً أقدم شكري وامتناني وتقديري وعرفاني، وجزى الله الجميع خير الجزاء.

الرموز والمختصرات

الرمز	معناه
ح	حديث
ط	طبعة
ت	تاريخ وفاة
ص	صفحة
ص ص	صفحتان أو أكثر
د.ت	دون تاريخ
د.م	دون مكان نشر
م.ن	المصدر أو المرجع نفسه
م.س	المصدر أو المرجع السابق
ينظر	الكلام منقول بالمعنى

ملخص

بحثت هذه الدراسة توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة كنموذج بحثاً علمياً منهجياً، حيث تمّ الرجوع إلى بيانات غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة في الحصول على أسماء الشركات المصنفة تحت بند الممتازة خلال عام 2009، ومقابلة صناع القرار في المصارف الإسلامية في نفس المحافظة.

ومن مبررات هذه الدراسة أنّها تشكّل قاعدة معلومات أولية لدراسات لاحقة؛ حيث أنّها تدرس مدى تلبية المصارف الإسلامية لخدمات الشركات الفلسطينية الكبرى في محافظة رام الله والبيرة؛ وبالتالي تُجيب على سؤال الدراسة الرئيس وهو: هل تُعتبر المصارف الإسلامية بديلاً كافياً عن البنوك التقليدية؟

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية: محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، كما هدفت إلى معرفة طبيعة العوامل التي أثّرت في توجهات الشركات نحو التعامل أو عدمه مع المصارف الإسلامية.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في مراجعة أدبيات الدراسة، ثمّ المنهج الوصفي التحليلي للإطار الميداني حيث تمّ تصميم نوعين من الاستبانات، النوع الأول: خاص بالشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي، وقد تألفت هذه الاستبانة من جزئين: الجزء الأول يتعلق بالخصائص الديمغرافية لهذه الشركات، والجزء الثاني ضمّ أسئلة لقياس سبب توجه هذه الشركات للتعامل مع المصارف الإسلامية. النوع الثاني: خاص بالشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي وقد تألفت هذه الاستبانة من جزئين: الجزء الأول يتعلق بالخصائص الديمغرافية لهذه الشركات والجزء الثاني ضمّ أسئلة لقياس سبب عدم توجه هذه الشركات للتعامل مع المصارف الإسلامية. كما تمّ عمل أسئلة مقابلة خاصة بمديري المصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة؛ من أجل التعرف على تقييمهم لواقع توجه الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة للتعامل مع المصارف الإسلامية، وقد بلغ عدد الاستبانات القابلة للتحليل (84) استبانة من أصل (128) استبانة، تمّ توزيعها على الشركات الممتازة في منطقة الدراسة، وتمّ استخدام عدد من الاختبارات الإحصائية في تحليل البيانات، وذلك باستخدام الحاسوب، والتعامل مع برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

ومن نتائج هذه الدراسة أنّ توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة كانت أعلى للتعامل مع المصارف الإسلامية، وأهم العوامل التي ساهمت في عدم توجّه الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية هي: عدم تلبية المصارف الإسلامية كافة الاحتياجات المالية للشركة، وآخرها الانتماء السياسي، وأهم العوامل التي ساهمت في توجّه الشركات الفلسطينية

من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية هي: الانتماء الديني والموقع الجغرافي بالدرجة الأولى، ثم أنّ الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي لا تتعامل بالبدائل الإسلامية، وأجمعت هذه الشركات على أنّ الإعلام لا يقوم بنقل الصورة الحقيقية للمصارف الإسلامية، وكذلك أنّ الأزمة المالية العالمية الحالية قد أثّرت على المصارف الإسلامية بشكل أقلّ من التقليدية، وهي ترى أنّ المصارف الإسلامية تُعتبر بديلاً حقيقياً، وواقعياً، عن المصارف التقليدية.

أمّا أهمّ التوصيات فهي ضرورة زيادة اهتمام المصارف الإسلامية بالإعلان بشكل منهجي ومكثف، بوساطة وسائل الإعلام المرئية، والمسموعة، والمقروءة عن طبيعة الصيرفة الإسلامية ودورها في المجتمع، وتكثيف الترويج والإعلان من قِبَل المصارف الإسلامية لجميع البدائل الإسلامية، وغير المطبقة في المعاملات المصرفية، وعقد دورات منهجية تثقيفية لمديري الشركات حول البدائل الإسلامية؛ لتحديد كل شركة احتياجاتها، وزيادة تركيز البحث العلمي على طبيعة الصيرفة الإسلامية، ومدى ملاءمتها وتطبيقها في الواقع الفلسطيني، من خلال تمويل المصارف الإسلامية وتشجيعها للنشاطات الأكاديمية ذات العلاقة، واستحداث أقسام جديدة في كليات الإدارة والاقتصاد في جامعات فلسطين، مختصة في مجال الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية.

“Trends of the Premium Palestinian Companies Towards Dealing with Islamic Banks (Ramallah and Al-Beira Case)”

Abstract:

The dissertation is a thorough study of the trends of the premium Palestinian companies towards dealing with the Islamic banks in Ramallah and Al-Beira province (sample field). In reference to data taken from the “Chamber of Commerce & Industry” of Ramallah & Al-Bireh in obtaining the names of companies which were classified as Premium in 2009, as well as interviewing same decision makers in the Islamic banks in the same province.

One justification for this study, is that it forms the basis of preliminary information data for further studies; where they consider the extent to which Islamic banks service the biggest Palestinian companies in Ramallah and Al Bireh; and thus answer the main question of the study: can the Islamic banks substitute the conventional banks?

This study aims to recognize the trends of the premium Palestinians companies towards dealing with the Islamic banks in Ramallah and Al-Beira province (sample field). It also aimed to acknowledge the factors, which influenced the trends of the companies towards making the decision to work or avoid working with Islamic banks.

The methodology of this research is inductive and analytical.

This study is based on the inductive methods where the secondary data was used from similar previous studies and the descriptive analytical where two types of questionnaires were prepared. The first type is for the companies that has an account in an Islamic bank and consists of two parts. The first part is about the demographic attributes of the companies and the second part incorporated questions to test the reason behind choosing to work with the Islamic banks. The second type of questionnaire was for the companies that do not have an account at the Islamic banks and consists of two parts. The first part was about the demographics characteristics of the companies and the second part incorporated questions to test the reason behind avoiding dealing with the Islamic banks. Also, interviews were arranged with the managers of the Islamic banks in Ramallah and Al-Beira province to acknowledge their evaluations regarding the trends of the premium Palestinian companies towards dealing with Islamic banks.

This study relies on (84) questionnaires out of (128). These questionnaires have been given to premium companies in the field of study. Besides, statistical techniques have been used in analyzing the data such as the statistical packages for social sciences (SPSS) by using the computer.

So, this dissertation clarifies the trends towards dealing with Islamic banks are higher than dealing with traditional banks for the premium Palestinian companies, the most important factors that contributed to the direction of Palestinian companies dealing with Islamic banks are: failure to meet the Islamic banks all the financial needs of the company, most recently, political affiliation, and the main factors behind encouraging the Premium Palestinian companies towards dealing with Islamic banks are religious affiliation and geographical location in the first class. Companies who do have accounts in Islamic banks do not deal with none Islamic alternatives, Companies do believe that the Islamic banks are considered to be a true and real alternative for the conventional banks. Companies do believe that MIDEA do not convey the real image of the Islamic banks, Companies who

have accounts at Islamic banks believe that the world financial crisis has less influence on the Islamic banks than the conventional.

The most important recommendations is that Islamic banks need to give more efforts to promote its role in the society in a systematic and intensive way mediated by the visual media, radio and television to show the nature of Islamic banking and its role in society, Islamic banks should promote intensive advertising campaigns for all the accessible Islamic banking transactions (Islamic alternatives), which is not applied in Islamic transactions, Islamic banks should hold Educational systematic trainings for the managers of the companies about the Islamic alternatives; to determine each company needs, and its convenience and application in Palestine. Also a new teaching scheme of Islamic economics and banking should be developed in the Palestinian universities encourage academic related activities and to encourage the development of new departments in the faculties of management and economics at universities in Palestine in the field of Islamic economics and Islamic banking.

مُتَكَلِّمًا

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَغِينَهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ¹﴾، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا²﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا³﴾، أما بعد:

فإِنَّ مِنْ نَعَمِ اللَّهِ ﷻ عَلَى الْبَاحِثَةِ أَنْ قَدَّرَ لَهَا دَرَسَةَ إِدَارَةِ الْأَعْمَالِ فِي الْمَرَحَلَةِ الْجَامِعِيَةِ الْأُولَى، ثُمَّ عَمَلَتْ فِي هَذَا الْمَجَالِ لِسَنَوَاتٍ طَوِيلٍ، فَاسْتَفَادَتْ مِنْ خَبَرَتِهَا الْعَمَلِيَّةِ فِي مَجَالِ الْأَعْمَالِ وَالِاسْتِثْمَارِ، وَلَمَّا كَانَتْ رَغْبَةُ الْبَاحِثَةِ فِي إِكْمَالِ دَرَسَتِهَا الْعُلْيَا فِي مَجَالٍ يَرْتَبِطُ بِالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَعَالَمِ الْأَعْمَالِ، فَقَدْ وَجَدَتْ هَذَا الْبَابَ مَفْتُوحًا فِي جَامِعَةِ الْقُدْسِ حَيْثُ قَامَتْ عِمَادَةُ الدِّرَاسَةِ الْعُلْيَا مَشْكُورَةً بِفَتْحِ قِسْمِ لِلدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمَعَاوِرَةِ لِكُلِّ مَنْ يَرِغِبُ فِي إِكْمَالِ دَرَسَتِهِ الْعُلْيَا فِي النُّوَاهِي الشَّرْعِيَّةِ مِنْ كَافَةِ التَّخَصُّصَاتِ؛ وَقَدْ وَجَدَتْ الْبَاحِثَةَ ضَالَّتَهَا فِي هَذَا الْقِسْمِ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ التَّعْقِيدَاتِ الْمَالِيَّةِ قَدْ أَرْقَتْ مَضَاجِعَ الْكَثِيرِينَ، فَنَجِدُ بَعْضَهُمْ لَا يَتَحَرَّى الْحَرَامَ مِنَ الْحَلَالِ فِي مَعَامَلَاتِهِ الْمَالِيَّةِ بِدَعْوَى أَنَّ الْإِسْلَامَ دِينُ عِبَادَاتٍ لَا مَعَامَلَاتِ!، وَبَعْضُ الْآخَرِ يَتَحَرَّى الْحَلَالِ فِي مَعَامَلَاتِهِ انْطِلَاقًا مِنْ شَعُورِهِ بِالمَسْئُولِيَّةِ فِي تَحَرِّيِ الْحَلَالِ مِنَ الْحَرَامِ، وَآخَرِينَ غَيْرَ مَكْتَرِثِينَ لَمَّا يَحْدُثُ بِدَعْوَى أَنَّ الْمَرْكَبَ سَائِرٌ، فَدَعَاهُ يَسِيرُ كَمَا يَرِيدُ!

وَمِنْ الْفُرُوضِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَشْغَلَ بِهَا الْمُسْلِمِينَ وَاهْتِمَامَاتِهِمْ دَرَسَةُ الْوَضْعِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالْمَالِيِّ، وَخُصُوصًا فِي ظِلِّ الْأَزْمَةِ الْمَالِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ الْحَالِيَةِ؛ لِذَا كَانَ لَا بَدَّ مِنْ وَقْفَةٍ عِلْمِيَّةٍ مَنِهْجِيَّةٍ لَمَّا

¹ آل عمران، 102/3

² النساء، 1/4

³ الأحزاب، 71-70/33

يحدث في العالم اليوم، فلا بدّ للعلماء المسلمين من توضيح معالم الاقتصاد الإسلامي، وتجلية الأمور التي تشتهه على المسلم العادي الذي يتلقى فتواه من هؤلاء العلماء.

فالعلم الشرعي لا بدّ أن يكون مقترناً بالعلم الاقتصادي في هذه الحالة، فالتخصص مطلوب بالدرجة الأولى في هذا العلم؛ لكي نحصل على رؤية واضحة لا تشوبها شائبة للنظام المالي الإسلامي.

وبين يدي الدراسة تقدم الباحثة بهذه المقدمة والتي تشمل أيضاً على: خلفية الدراسة، وأهميتها، ومشكلتها، ومبرراتها، وأهدافها، وأسئلتها، وفرضياتها، ومحدداتها، وحدودها، ومنهجها، وآلياتها، وأدواتها، وأخيراً الدراسات السابقة المتعلقة بهذه الدراسة.

خلفية الدراسة

تعتبر البنوك من أهم عناصر النظام النقدي والمالي والذي بدوره يقع في مركز النظام الإقتصادي، والاقتصاد يؤثر بشكل كبير على النواحي السياسية، والاجتماعية، والدينية، والثقافية؛ ولا بدّ لكل دولة من دول العالم من الاهتمام بهذا الجانب لما له من تأثير كبير سواء كان على صعيد الأفراد أو الشركات أو المجتمعات.

إنّ الأزمة المالية العالمية الحالية سلّطت الضوء على النظام المالي الإسلامي؛ وبما أنّ هناك الكثيرين ممن يلوحون بأن العودة إلى النظام الإسلامي هو الحل للخروج من هذه الأزمة؛ وكوننا لا نعيش بمنأى عن العالم الخارجي كان لا بدّ من النظر في توجهات الشركات الاقتصادية الفلسطينية نحو التعامل مع المصارف الإسلامية، وقد تم حصر هذا التوجه بقطاع الشركات المدرجة تحت بند الممتازة في محافظة رام الله والبيرة كنموذج عملي لهذا التوجه. فهذه الدراسة عنوانها:

"توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية:

محافظة رام الله والبيرة نموذجاً"

أهمية الدراسة:

أهمية هذه الدراسة تزداد مع تواصل تداعيات الأزمة المالية العالمية؛ فهل فعلاً أن الاقتصاد الإسلامي هو الحل لهذا النوع من الأزمات؟ والتي بحسب آراء الخبراء ستستمر ما بين عامين إلى خمسة أعوام، وما مدى درجة الوعي الاقتصادي الإسلامي التي تملكه تلك الشركات الفلسطينية

المصنفة كدرجة ممتازة بتوجهها نحو التعامل مع المصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة؛ وبالتالي فإن هذه الدراسة تُشكّل - إن شاء الله- قاعدة معلومات أولية غنية وفريدة، تمكن الباحثين اللاحقين من أخذها بعين الاعتبار في إجراء الدراسات والأبحاث المختلفة والمتعلقة بموضوع الدراسة؛ لأنها في حدود معرفة الباحثة الدراسة الأولى التي تتناول هذا الموضوع الهام.

مشكلة الدراسة

تعتبر الدراسات الاقتصادية وما يرتبط منها بالمصارف الإسلامية مجالاً واسعاً للاجتهادات والآراء؛ وبالتالي يشكل هذا الموضوع تحدياً كبيراً في مواجهة النظام المالي التقليدي.

إنّ اعتماد الأفراد كلياً على المصارف الإسلامية لا يعتبر مشكلة لأنها تستطيع تلبية احتياجاتهم بسهولة من خلال الخدمات المصرفية الإسلامية المتاحة. أمّا الشركات والمؤسسات والحكومات فإن لها احتياجات تمتنع المصارف الإسلامية عن تلبيتها بعضها لاعتبارات شرعية مثل حساب الجاري مدين، و تمويل المشتقات وتمويل بعض الاستثمارات غير المتطابقة مع الشريعة.

هذه الدراسة ستقدم دليلاً جديداً للإجابة على السؤال الرئيس: هل تعتبر المصارف الإسلامية بديلاً كافياً عن البنوك التقليدية؟ وهل الإعلام الاقتصادي الإسلامي مقصّر في تعريف المهتمين بهذا البديل؟ حيث تم إختيار الشركات الفلسطينية المصنفة بالدرجة الممتازة في محافظة رام الله والبيرة لبحث توجهاتها نحو التعامل مع المصارف الإسلامية.

مبررات الدراسة

تتلخص المبررات التي دفعت الباحثة إلى اختيار موضوع البحث فيما يأتي:

✓ كان للباحثة شرف موافقة الدكتور الفاضل محمد بدر من كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القدس على الإشراف على هذه الرسالة؛ وهو يعد من أبرز الباحثين في هذا الموضوع وله كتابات تتمتع بمنهجية بحث علمي دقيق، ومنشورة بمجلات عالمية محكمة؛ كما كان لتوجيهه الكريم الأثر الطيب الكبير في دفع الباحثة إلى تطوير هذا الموضوع على شكل رسالة علمية.

✓ رغبة الباحثة بتقديم رسالة علمية لنيل درجة علمية، وقواعد البحث العلمي تقتضي تعريف القارئ بجميع جوانب الدراسة المبحوث بها من كافة النواحي، وهي بحدود علم الباحثة

- ومعرفتها الدراسة الأولى في توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية: محافظة رام الله والبيرة نموذجاً.
- ✓ رغبة الباحثة في رفد المكتبات، والتي تكاد تكون شبه خالية من مادة علمية مشابهة تكون مرجعاً للدراسات والأبحاث القادمة.
- ✓ دراسة مدى تلبية المصارف الإسلامية لخدمات الشركات الكبرى الفلسطينية في محافظة رام الله والبيرة.
- ✓ مسألة مطروحة: التجربة الإسلامية أظهرت نجاعتها في تبني بعض الدول الإسلامية لهذا النظام مثل إيران، والسودان، فما هو الواقع عندنا في فلسطين؟

أهداف الدراسة

إنَّ تحديد الأهداف من الخطوات الأساسية لأي عمل، وإنَّ هذه الدراسة حققت أهداف عدة من أهمها:

- ✓ تحديد توجهات الشركات من الدرجة الممتازة في محافظة رام الله والبيرة كنموذج نحو التعامل مع المصارف الإسلامية.
- ✓ معرفة أثر الدين، الانتماء السياسي، العلاقة الشخصية، الموقع الجغرافي في توجهات الشركات نحو التعامل مع المصارف الإسلامية
- ✓ تحديد الخدمات المصرفية التي تحتاجها الشركات ولا تستطيع المصارف الإسلامية تلبيتها وكيفية إيجاد الخدمات البديلة المطابقة للشريعة.
- ✓ توضيح أثر الأزمة المالية العالمية على توجهات الشركات من الدرجة الممتازة في محافظة رام الله والبيرة كنموذج.
- ✓ دراسة وجهة نظر مدراء المصارف الإسلامية في توجهات الشركات من الدرجة الممتازة في محافظة رام الله والبيرة كنموذج نحو التعامل مع المصارف الإسلامية.

أسئلة الدراسة

هذه الدراسة تُجيب عن السؤال الرئيس وهو:

ما هي توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية؟

ويتفرع عن هذا السؤال قسمان لتوجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية، فمنها ما يملك حساب في مصرف إسلامي، ومنها لا يملك حساب في مصرف إسلامي؛ وعليه فقد تمّ استخدام أداة الدراسة (الاستبانة) للقسمين:

القسم الأول: الشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي، وتُجيب عن الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ما هي العوامل التي ساهمت في عدم توجّه الشركات للتعامل مع المصرف الإسلامي؟

السؤال الثاني: تقييم الشركات لدرجة التعقيدات في الإجراءات المصرفية في المصرف الإسلامي.

السؤال الثالث: تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية الشرعية والاجتماعية.

السؤال الرابع: تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية المصرفية.

السؤال الخامس: ما هو دور الإعلام وتأثير الأزمة المالية العالمية الحالية على المصارف الإسلامية؟

القسم الثاني: الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي، وتُجيب عن الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ما هي العوامل التي ساهمت في توجّه الشركات للتعامل مع المصرف الإسلامي؟

السؤال الثاني: تقييم الشركات لدرجة التعقيدات في الإجراءات المصرفية في المصرف الإسلامي.

السؤال الثالث: هل هناك تداعيات لتعامل الشركات مع المصرف الإسلامي؟

السؤال الرابع: ما هي درجة التعامل مع البدائل الإسلامية في المصرف الإسلامي؟

السؤال الخامس: تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية الشرعية.

السؤال السادس: تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية المصرفية.

السؤال السابع: تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية الاجتماعية.

السؤال الثامن: ما هو دور الإعلام وتأثير الأزمة المالية العالمية الحالية على المصارف الإسلامية؟

فرضيات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى الإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها، وتتلخص هذه الفرضيات بما يلي:

أولاً: فرضيات الدراسة للشركات التي لا يوجد لها حساب في المصارف الإسلامية:

الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالات احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تقديرات المبحوثين على أسئلة الدراسة المختلفة عن المتوسط المحايد (3).

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالات احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة بما يتعلق بأسئلة الدراسة المختلفة يُعزى إلى متغيرات الدراسة الرئيسية (القطاع، رأس المال، زمن التعامل).

ثانياً: فرضيات الدراسة للشركات التي يوجد لها حساب في المصارف الإسلامية:

الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالات احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تقديرات المبحوثين على أسئلة الدراسة المختلفة عن المتوسط المحايد (3).

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالات احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة بما يتعلق بأسئلة الدراسة المختلفة يُعزى إلى متغيرات الدراسة الرئيسية (القطاع، رأس المال، البنك، زمن التعامل).

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة بما يلي:

1. عدم تعاون كثير من الشركات في الإجابة على استبانة الدراسة؛ باعتبارها إفصاحاً عن النظام المالي الداخلي للشركة على اعتبار أنها من الأسرار الخاصة بالشركة وخصوصاً فيما يتعلق برأس المال.

2. عدم التزام بعض الشركات في إعادة الاستبانة في الوقت المحدد إلاّ بعد عدة اتصالات ولقاءات.
3. عدم قراءة معظم الشركات لبيانات الاستبانة؛ ممّا أدّى إلى قراءة الباحثة للاستبانة كاملة عند من امتنع عن قراءتها.
4. قلة الدراسات التي أجريت في فلسطين وخارجها حول توجهات الشركات من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية.
5. ظهر للباحثة أنّ هناك بعض الشركات التي لا تُجيد إلاّ إدخال وسحب النقود من المصارف بدون معرفة الإجراءات المالية في المصرف؛ وبالتالي وجدت هذه الشركات هذه الإستبانة أنها مضیعة للوقت.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بما يلي:

- الحدود الزمانية: تمّ إجراء هذه الدراسة خلال ثلاثة فصول دراسية، هي الفصل الثاني من العام الأكاديمي 2008/2009، والفصل الأول والثاني من العام الأكاديمي 2009/2010م.
- الحدود المكانية: الشركات الفلسطينية المصنفة خلال عام 2009 م - كدرجة ممتازة في محافظة رام الله والبيرة، وكذلك المصارف الإسلامية العاملة في محافظة رام الله والبيرة.

منهج الدراسة

إنّ منهج الدراسة يقتضي السير ضمن إطارين رئيسيين:

الأول: الإطار النظري

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة أدبيات الدراسة السابقة حيث تمّ التطرق لمفهوم علم الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي ثمّ المصارف التقليدية والإسلامية، تعريفها، نشأتها، خدماتها، ثمّ تمّ التطرق لواقع الجهاز المالي في فلسطين، وأثر الأزمة المالية العالمية الحالية على القطاع المصرفي، ثمّ التطرق لمفهوم الشركات الفلسطينية.

الثاني: الإطار الميداني، وتحليل البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إيجاد وإظهار المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات والنسب المئوية وغيرها، من النتائج الكمية التي يتم الحصول عليها من خلال معالجة كل البيانات الأولية، بالاعتماد على الرزمة الإحصائية SPSS؛ لأن هذا الإطار متعلق بإحصاء وتحليل توجهات الشركات الفلسطينية المصنفة كدرجة ممتازة نحو المصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، من خلال دراسة ميدانية لهذه الشركات المثبتة في سجلات غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة؛ إذ أن الأسلوب البحثي المتبع في هذه الدراسة، يوفر للباحث مجالاً واسعاً من القدرة على الجهد البحثي؛ حيث يمكنه من جمع المعلومات وإجراء الدراسات والمسوحات الميدانية والتي بدورها توفر كمّاً كبيراً من المعلومات المتعلقة بالدراسة.

آلية الدراسة

- مراجعة الأدبيات: أدبيات البحث وهي المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، والشركات.
- جمع البيانات، وأداتها في هذه الدراسة هي: الرجوع إلى غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة للحصول على أسماء الشركات المصنفة كدرجة ممتازة.
- عمل استبانة وزعت على كافة الشركات وبعدها تمّ تحليلها وإعطاء نتائجها بالإحصاء التحليلي.
- المقابلة مع الأشخاص في المؤسسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أدوات الدراسة

1. إستبانة: حيث تمّ توزيع إستبانة محكمة على كافة الشركات المصنفة كدرجة ممتازة في محافظة رام الله والبيرة، وتقييم المرحلة الحالية من الاقتصاد وتحليل توجهاتها نحو المصارف الإسلامية.
2. المقابلة: حيث تمّ لقاء أصحاب الاختصاص والعلاقة في كل من: المصارف الإسلامية، وغرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة، وسلطة النقد الفلسطينية.

الدراسات السابقة للدراسة

بعد مراجعة الباحثة للدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة، وجدت الباحثة أنّ هناك دراسات متعلقة بهذه الدراسة في اتجاهين، الأول: هو المصارف الإسلامية وقد تمت على الصعيد المحلي "اللسطيني"، والصعيد العربي، والصعيد الغربي "الأجنبي"، والثاني: هو الشركات على المستوى المحلي "اللسطيني"، وفيما يلي عرض موجز لكل دراسة على حدة.

• الدراسات السابقة للمصارف الإسلامية

قبل التطرق للدراسات الأكاديمية للمصارف الإسلامية، لا بدّ من الإشارة هنا، وفي هذا المقام إلى أنه قد تمّ عقد مؤتمرات على المستوى المحلي مرتبطان بالاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، حيث عُقد المؤتمر الأول ضمن فعاليات القدس عاصمة الثقافة العربية في جامعة الخليل في الفترة الواقعة ما بين 27-28/07/2009م، وكان بعنوان: "الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك"، وقد قدمت أوراق عمل عدة خلال هذا المؤتمر، وقد أوصى المؤتمر بتعزيز رؤوس الأموال الإسلامية، وكفاءة صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية الإسلامية. أمّا المؤتمر الثاني فقد عُقد بتاريخ 14/06/2010 في قاعة الهلال الأحمر الفلسطيني في البيرة تحت عنوان: "المصارف الإسلامية في فلسطين واقع وتحديات"، وقد قدمت أوراق عمل في هذا المؤتمر تورد الباحثة اثنتين منهما لعلاقتها بالدراسة:

- ورقة عمل بعنوان: "تطوير السياسة الاستثمارية في المصارف الفلسطينية الإسلامية من خلال شركة المساهمة" للدكتور إياد جبور، وقد تطرق الباحث في هذه الورقة للتعريف بشركة المساهمة، وبيان مشروعاتها، ومناقشة آراء الفقهاء المجيزين والمانعين لها، وقد تمّ طرح نموذجين تطبيقيين لشركة المساهمة، الأول: شركة المساهمة بطريق المضاربة، وتمّ التعريف بهذه الشركة ومشروعاتها، والتكليف الفقهي لمثل هذه الشركات. الثاني: شركة المساهمة بطريق العنان، من خلال التعريف بهذه الشركة ومشروعاتها، والتكليف الفقهي لها، وأخيراً تمت المقارنة بين شركة المساهمة بطريق المضاربة، وشركة المساهمة بطريق العنان، مع بيان أسباب اختيار هذا النمط من الشركات كنموذج لتطوير السياسة الاستثمارية في المصارف الإسلامية الفلسطينية، والتوصية باعتماده في المصارف الفلسطينية الإسلامية.

- ورقة عمل بعنوان: " دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين(حالة البنك الإسلامي الفلسطيني) للدكتور سعيد علاونة والأستاذ ياسر السلامين، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة البنك الإسلامي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، وقد أظهرت الدراسة تركيز استثمارات البنك في ذم البيوع الآجلة بمعدل 85% من استثماراته، في حين حجم الاستثمارات المشاركة والمضاربة لا تتجاوز 6% ، وبمقارنة البيانات مع البنوك العاملة في فلسطين تبين أنّ البنك الإسلامي يشكل بالمتوسط لسنوات الدراسة لم تتجاوز 7% من استثمارات البنوك مجمعة؛ وقد تبين ضعف مساهمة البنك الإسلامي الفلسطيني في التنمية الاقتصادية في فلسطين، وأوصت هذه الدراسة بضرورة قيام البنك الإسلامي بحملة ترويجية لتبيان أهمية دور البنك الإسلامي في المجتمع على اعتبار أنه بنك يُحرم الربا ويتعامل بالمال وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتتويع استثماراته، والقيام ببرامج تسويقية شاملة وموسعة على مستوى الوطن لأفكاره وبرامجه التمويلية، وأخيراً توفير فرص استثمارية نوعية تختلف عن الطرق التقليدية المعروفة ذات الصبغة الربحية المضمونة.

1. الدراسات المحلية "الفلسطينية"

- ✓ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية إدارة الأعمال في جامعة الخليل، بعنوان: "الاحتياجات التدريبية الإدارية لمستخدمي الإدارة الدنيا في المصارف الإسلامية في فلسطين"، لمقدمتها: "سعدية محمد شاهر" سلطان" عام 2007 م، حيث تطرقت الباحثة في دراستها إلى تحديد الاحتياجات التدريبية الإدارية لمستخدمي الإدارة الدنيا في المصارف الإسلامية الفلسطينية، ووضع جدول أولويات لهذه الاحتياجات، وصياغتها على هيئة رزمة من البرامج التدريبية؛ لتساهم في توفير قاعدة معلوماتية علمية لاتخاذ القرارات التدريبية الصائبة.
- ✓ رسالة ماجستير مقدمة إلى برنامج التنمية الريفية المستدامة في جامعة القدس، بعنوان: "اتجاهات المتعاملين مع المصارف العاملة في جنوب الضفة الغربية في تفضيل التعامل مع المصارف التجارية والإسلامية"، لمقدمها: "محمد عارف موسى أبو ارميلة" عام 1428 هـ - 2007 م، حيث تطرق الباحث في دراسته إلى اتجاهات المتعاملين كأفراد مع المصارف العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتفضيلهم التعامل مع المصارف التجارية

"التقليدية" والاسلامية؛ من خلال معرفة مدى تأثير كل من الجودة المدركة للخدمة ووسائل الإعلان والجماعات المرجعية على هذه الاتجاهات.

✓ بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث- الجودة والتميز في منظمات الأعمال- المنعقد في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة 20 أوت 55 سكيكدة - الجزائر خلال الفترة 7-8 أيار عام 2007 م، بعنوان: "تحليل جودة الخدمات المصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في فلسطين" للدكتور مروان جمعة درويش - مدير برنامج العلوم الإدارية والاقتصادية في جامعة القدس المفتوحة- ، وقد تطرق الدكتور مروان إلى تحليل جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر عملائها، بصفتها مطلباً هاماً وأساسياً في السوق المصرفية التنافسية.

✓ بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/جامعة الزرقاء الأهلية - الأردن المنعقد خلال الفترة 27-29 تشرين الثاني 2006م، بعنوان: "المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية" للدكتور مروان جمعة درويش - مدير برنامج العلوم الإدارية والاقتصادية في جامعة القدس المفتوحة- ، وقد تطرق الدكتور مروان إلى أهمية المصارف الإسلامية ودورها في تمويل عمليات التنمية والاستثمار وتوظيف الأموال، من خلال توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي.

✓ دراسة بعنوان: "مساهمة المصارف الإسلامية في النشاط المصرفي الفلسطيني" للباحثين: طارق الحاج وغسان دغاس، كانون الأول 2003، منشورة في مجلة جامعة النجاح للأبحاث: العلوم الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني (ص: 485-499)، تصدر عن عمادة البحث العلمي / جامعة النجاح الوطنية - نابلس، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المصارف الإسلامية في النشاط المصرفي الفلسطيني، من خلال بيان سياسات المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، من حيث الموجودات، والتسهيلات، والودائع، والتوظيفات الخارجية، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو عدم وجود اختلاف بين سياسات المصارف الإسلامية وسياسات المصارف التجارية من حيث توظيف الودائع والتسهيلات الائتمانية. أما التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة فهي:

- ضرورة اتباع سياسة الاندماج بين المصارف الإسلامية في فلسطين كوسيلة لتقوية رأسمالها، وبالتالي مقدرتها على المنافسة.

- ضرورة اتباع سياسات تسويق مصرفي أفضل حتى يتم جذب ودائع الجمهور.

- الاستفادة من تجارب المصارف الإسلامية في الدول الأخرى، وجذب كفاءات مصرفية أو تدريب الكوادر الحالية.

- ضرورة إيجاد نظام موحد من قبل سلطة النقد الفلسطينية للنشاط المصرفي الإسلامي.

- إجراء دراسة مقارنة بين مساهمة المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى في النشاط المصرفي الفلسطيني.

✓ دراسة بعنوان: "البنوك الإسلامية في فلسطين: تحديات وآفاق" للدكتور هشام جبر، حزيران 2004 م، منشورة في مجلة جامعة النجاح للأبحاث: العلوم الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول (ص: 261)، تصدر عن عمادة البحث العلمي / جامعة النجاح الوطنية - نابلس، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين وهي:

- أنها تعمل في ظلّ قانون البنوك الأردني 1966م والذي يخلو من بيان العلاقة بين سلطة النقد والبنوك الإسلامية، وتُعاني مشكلة عدم الوعي بالعمل المصرفي الإسلامي.

- مقيدة بالعمل حسب الشريعة الإسلامية.

- تتركز معظم معاملاتها في المربحة.

وقد أوصت هذه الدراسة بأن تُساعد هذه البنوك بأن تنمو وتتطور عن طريق:

- تكثيف الجهود التسويقية لتعريف الموظفين بالعمل المصرفي الإسلامي قبل تسويق ذلك للجمهور.

- تعريف الجمهور بطبيعة عمل البنوك الإسلامية.

- تعديل قانون البنوك ليأخذ بالاعتبار طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

- إنشاء هيئة للرقابة على البنوك الإسلامية من خلال سلطة النقد الفلسطينية تتضمن الخبرات في مجال البنوك والتمويل بالإضافة إلى الخبرات الشرعية.

✓ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون في جامعة بيرزيت، بعنوان: "التنظيم التشريعي للعلاقة بين المصارف الإسلامية وسلطة النقد الفلسطينية"، لمقدمها: "معن ادعيس" عام 2001 م، وقد تطرق الباحث في دراسته إلى التعرف على القواعد التشريعية المنظمة للعلاقة بين المصارف الإسلامية الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية من حيث الواقع، ومعرفة مدى حاجة هذه التشريعات المتضمنة لهذه القواعد للتعديل بما ينسجم وطبيعة المصارف الإسلامية وخصوصيتها؛ وبالتالي فدراسته تعتبر الدراسة الأولى من نوعها التي تعالج العلاقة بين المصارف الإسلامية الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية كبنك مركزي من وجهة نظر قانونية.

✓ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة القدس، بعنوان: "البنوك الإسلامية في فلسطين بين النظرية والتطبيق"، لمقدمها: "محمد طارق" محمود رمضان الجعبري عام 1420هـ - 1999م، وقد تطرق الباحث في دراسته إلى مجمل الأعمال التي تقدمها

البنوك الإسلامية من خلال استعراض جميع العقود وما تضمنه من شروط، وإخضاع هذه العقود والشروط للأحكام الشرعية لمعرفة مدى موافقتها لها؛ ولذا فكانت هذه الدراسة عامة البحث في البنوك الإسلامية في فلسطين.

2. الدراسات العربية

✓ رسالة ماجستير مقدمة لكلية الشريعة في جامعة اليرموك في الأردن بعنوان: "المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية لآثارها على البنك الإسلامي الأردني)"، لمقدمها: "إسماعيل عبد السلام جبر العماوي" عام 2003م، وقد تناولت هذه الدراسة موضوع المعوقات الخارجية فقط والتي يعود سبب وجودها إلى واقع البيئة التي تعمل فيها المصارف الإسلامية، سواء كانت البيئة المحلية والتمثلة في سيطرة وسيادة الطابع الربوي على النظام الاقتصادي والمصرفي معاً، كالسياسة النقدية للبنك المركزي، والأسواق المالية، والعقليات الربوية للمتعاملين ونظم التعليم، فضلاً عن بُعد القوانين والتشريعات عن أحكام الشريعة الإسلامية. أما العالم الخارجي فلا تقلّ معوقاته خطراً عن معوقات البيئة المحلية، حيث أنّ إقتصاد العالم الخارجي قائم على أساس سعر الفائدة؛ مما يوقع المصارف الإسلامية في حرج شديد عند التعامل مع العالم الخارجي؛ بسبب محاولة حفاظها على إطار مشروعيتها.

وقد تمّ فحص أثر هذه المعوقات على العاملين والمتعاملين في البنك الإسلامي الأردني بالدراسة الميدانية.

✓ دراسة بعنوان: "دراسة ميدانية مقارنة لدوافع التعامل مع المصارف التجارية والإسلامية" للدكتور راشد سلامة عام 2002 م، منشورة في مجلة البصائر، المجلد السادس، العدد الثاني، تصدر عن جامعة البتراء - الأردن، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تدفع بالأفراد في الأردن إلى تفضيل التعامل مع نوع دون الآخر من البنوك، فكانت أبرز نتائج هذه الدراسة:

- أنّ الأفراد العملاء في البنوك التجارية والإسلامية على حد سواء لم يعطوا لقيمة الفائدة أو الربح الأهمية التي كان الباحث يتوقعها.

- أنّ السبب الرئيس للتعامل مع البنوك الإسلامية هو المعتقدات الدينية للمتعاملين بأنّ البنوك التجارية هي بنوك ربوية ولا يجوز التعامل معها، وعلى الصعيد الآخر فالسبب

الرئيس في التعامل مع البنوك التجارية يعود لقيامها بتقديم خدمات متنوعة ومتكاملة بيُسّر وسهولة؛ وبالتالي فعملاء البنوك التجارية لا يرون ما يمنعهم أن يتعاملوا مع البنوك الإسلامية في حالة فهمهم لأسلوب عملها، وتقديمها لخدمات مماثلة لخدمات البنوك التجارية.

- أن من مزايا التعامل مع البنوك الإسلامية أنها لا تنتقل كاهل المدين المُعسر مالياً، فلا تقوم بإضافة أية فوائد تأخيرية عليه، كما في البنوك التجارية.

✓ رسالة ماجستير مقدمة للدراسات الإسلامية في كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية في بيروت - لبنان، بعنوان: "الودائع واستثمارها في واقع المصارف اللاربوية في ظل الشريعة الإسلامية"، لمقدمها: "عايد فضل الشعراوي" عام 1418 هـ - 1997م، وقد تطرق الباحث في دراسته للمفاهيم المالية بشكل عام والمفاهيم المالية الإسلامية بشكل خاص من خلال المقارنة بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي، كما تطرق للودائع في المصارف اللاربوية فقهيّاً ومصرفياً بشكل أساسي.

✓ بحث منشور في مجلة التعاون، العدد 47، السنة 13، 1418 هـ - 1998م، مقدم من الدكتورة لولوه المسند من جامعة قطر، والدكتور قاسم الحموري من جامعة اليرموك، بعنوان: "اتجاهات التعامل مع المصارف الإسلامية في دولة قطر"، وقد تطرق الباحثان في دراستهما المحددات السلوكية للمتعاملين مع المصارف الإسلامية في دولة قطر، ودراسة مدى التوافق بين ما يتوقعه العميل وما يجده فعلاً من خدمات مصرفية، ثم تقصّي درجة رضاه عن نوعية الخدمات المصرفية المقدمة له من قبل هذه المصارف.

✓ دراسة بعنوان: "الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية: منهج فكري ودراسة ميدانية دولية مقارنة " لناصر الغريب، عام 1417 هـ 1996م، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الزمالك - القاهرة - مصر، وقد بحثت الدراسة في الاختلاف بين بعض متطلبات نظام الرقابة المصرفية، التي تقوم البنوك المركزية بتطبيقه على البنوك التقليدية، والطبيعة الذاتية التي تميز البنوك الإسلامية، وتحدد لها خصوصية معينة في بعض الجوانب عن غيرها من البنوك التقليدية القائمة، فكانت ذات بُعدين:

الأول: نظام رقابي مصرفي تقليدي قد تَمّت صياغته، واشتقاق ضوابطه، ومعايير، وأساليبه من واقع الطبيعة الخاصة بالبنوك التقليدية.

الثاني: مصارف إسلامية ذات خصائص مختلفة ومتميزة، جاءت مخالفة في بعض جوانبها للأساسيات المصرفية التقليدية المستقرة.

✓ رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الحقوق في جامعة القاهرة - مصر، بعنوان: "تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية"، لمقدمها: "سامي حسن أحمد حمود" عام 1396 هـ - 1976 م، وقد تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى فلسفة النظرة الإسلامية للعلاقات التعاقدية بين مالك المال والعامل فيه؛ من خلال عرض الأعمال المصرفية باعتبارها خدمة قابلة لأن تُقدّم على غير أساس الربا، وكذلك بيان أسس الاستثمار بالأسلوب المصرفي الموافق للشريعة الإسلامية؛ وبالتالي خلّصت الدراسة أنّ العمل المصرفي الحديث رغم تمازجه الخالص مع الربا قابل لأن تُظهر صورته إذا أُريد به تحقيق الغايات المقصودة دون التقيد بالوسائل التي تُخالف أوامر الرحمن.

3. الدراسات الأجنبية

✓ ورقة عمل بعنوان "Do Islamic banks have greater market power?" مقدمة ل Bank Of Finland, BOFIT Discussion Papers 2/2010 لمقدمها Suomen Pankki في 2010/02/26، وقد هدفت هذه الورقة إلى التحقق فيما إذا كانت المصارف الإسلامية تملك قوة تحكم وتأثير في السوق أكبر من قوة البنوك التقليدية، فالمصرف الإسلامي يستطيع الاستفادة من تعزيز قوة تأثيره في السوق عندما يلتزم الزبون بالقوانين والمبادئ الدينية، وهذا بدوره يعطي الفرصة للمصرف الإسلامي بزيادة أو برفع أسعاره، على أساس أنه من يملك قوة تأثير في السوق هو الذي يستطيع التحكم بالأسعار. ولقياس قوة التأثير والتحكم بالسوق تمّ الاستعانة بمعادلة حسابية على عينة مكونة من 17 دولة تمتلك كلا النظامين من البنوك، وهذه المعادلة أشارت أنه لا توجد أية اختلافات جوهرية ومهمة بين كلا النظامين في الفترة الواقعة ما بين 2000 - 2007م، وحتى عندما يتم التحكم بالمتغيرات يشير الارتداد في المعادلة إنّ المصارف الإسلامية تملك قوة تحكم أقل في السوق من البنوك التقليدية، ومن خلال استخدام طريقة إحصائية للقياس بديلة عن الطريقة التقليدية تسمى Rosse-Panzar تبين للدراسة أنّ المصارف الإسلامية لا تقل في درجة المنافسة عن البنوك التقليدية.

وخلصت هذه الورقة إلى أنّ أي ضعف في التحكم في السوق لدى المصارف الإسلامية فإنّه يُعزى إلى التباين في العادات والحوافز والدوافع.

✓ ورقة عمل بعنوان "The stability of Islamic Banks during the subprime Crisis" لمقدميها Aniss Boumediene & Jerome Caby لجامعة باريس IAE PARIS & ICN Business School بتاريخ 2009/12/17، وقد تطرّق الباحثان في هذه الورقة إلى الإستقرار في المصارف الإسلامية خلال أزمة الرهن العقاري الحالية، حيث تشمل هذه الدراسة عينة من 14 بنك إسلامي و 14 بنك تقليدي تجاري، وقد استعملت مردودات الاختلاف المشروط الإحصائية لقياس الإستقرار والتوازن، وقد استخدمت هذه المعالجات الإحصائية بسبب قدرتها على الأخذ بعين الاعتبار تأثير الفعالية المالية، ونتائج هذه الدراسة تظهر أن عائدات البنوك التقليدية كانت شديدة التقلب خلال فترة الأزمة ، في حين أن البنوك الإسلامية شهدت تقلباتها إنخفاضاً في البداية ثمّ زيادة خلال الأزمة ، وإن كان إلى حد كبير أكثر اعتدالاً. هذه النتائج تدعم فرضية أنّ المصارف الإسلامية كانت على الأقل جزئياً في مأمن من أزمة الرهن العقاري ومحصنة، والفرضية الأساسية التي تقول أنّ المصارف الإسلامية ليست عرضة لنفس المخاطر في البنوك التقليدية على الرغم من أنه وبسبب ارتباطها وصلتها بالاقتصاد العالمي الحقيقي فإنّها في نهاية المطاف تُعاني من آثار أزمة الرهن العقاري. وقد خلُصت هذه الدراسة إلى أنه قد لوحظ تجريبياً طبيعة محددة من المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية في وقت الأزمة المصرفية 2007 ،وهي ذات طبيعة محددة يجعلها بمنأى إلى حد كبير عن نتائجها. ولكن ، هذا لا يعني أن المصارف الإسلامية هي معفاة من المخاطر ، وأساليب الإدارة التحوطية التي تناسب البنوك التقليدية قد لا تطبق على المصارف الإسلامية بصورة عشوائية. المخاطر المحددة للبنوك الإسلامية يجب أن تتميز وبالتالي يتم وضع أدوات إدارة المخاطر وفقاً لذلك.

✓ ورقة عمل بعنوان "Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios" مقدمة ل German University in Cairo لمقدمها Ahmed Mohamed GUC Faculty of Management Technology Badreldin في شهر تشرين الأول من عام 2009م، وقد جاءت هذه الورقة كنتيجة لإعادة بعض الدول النظر في تقييم أنظمتها المالية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الحالية، والتعرّف على عيوب هذه الأنظمة وعوائقها، فهذه الدول بدأت البحث عن أنظمة بديلة لاقتصادهم، وكانت إحدى المقترحات هي النموذج الإسلامي المالي الحالي؛ وبما أنّ

هذا النموذج في مرحلة الطفولة وبحاجة إلى تعديلات وإضافات، لافتقاره للأدوات الضرورية لقياس الأداء المالي المشابهة للأدوات التي تستخدم في البنوك التقليدية سواء كان على مستوى المديرين أم مستوى المستثمرين. وجاءت هذه الدراسة لتعمل على تقييم النقص في مقاييس الأداء في المصارف الإسلامية، وكذلك تعمل هذه الدراسة على تكييف النظام المطبق في البنوك التقليدية وهو عائد الاستثمار ROE مع نموذج المصارف الإسلامية وفحص مدى تطبيقه، وتقييم مدى فائدته.

وقد خلُصت هذه الدراسة إلى أنّ نظام ROE سيكون ناجعاً للمصارف الإسلامية، وسيقدم تحليلاً أفضل ومفاضلة جذرية مع لنظام المالي الإسلامي، وتقتصر هذه الدراسة أيضاً إعادة النظر ومراجعة الأداء المتبع في المصارف الإسلامية من أجل تحقيق الدقة والثقة.

- ✓ رسالة ماجستير مقدمة لكلية إدارة الأعمال في معهد بليكينج التكنولوجي - السويد، بعنوان: "Marketing Strategy For Islamic Banking Sector In Pakistan"، لمقدميها: "Muhammad Tahir & Muhammad Umar" عام 2008 م، وقد تناول الباحثان في دراستهما الاستراتيجية التسويقية المتبعة في النظام المصرفي الباكستاني، وقاما بالتحقق من مدى فاعليتها من أجل الدخول في المنافسة السوقية.
- ✓ رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الدراسات الإدارية العليا في جامعة بوترا Putra في ماليزيا، بعنوان: "International Evidence On Cost, Revenue, And Profit Efficiency Of Conventional And Islamic Banks"، لمقدمها: "محمد خالد بدر" عام 2007 م، وقد تطرق الباحث في دراسته إلى التكلفة، والإيراد، والكفاءة الربحية لـ 43 مصرفاً إسلامياً و 37 بنك تجاري "تقليدي" في 21 دولة تتضمن: إفريقيا، آسيا، والشرق الأوسط، وباستخدام النسب المالية للفترة 1990 م - 2005 م، تمّ قياس الكفاءة بناءً على حجم كل بنك وعُمره، والمناطق الإقليمية الخاصة به. وقد أشارت النتائج في هذه الدراسة أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للكفاءة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وكلما كان حجم الموجودات أكبر كلما كانت الكفاءة أعلى، والمثير في هذه الدراسة أنه قد تبينّ بالتحليل أنّ العائد والكفاءة الربحية للبنوك القديمة أقلّ من البنوك حديثة العهد، والنسبة للتحليل الإقليمي "الجغرافي" تبينّ أنه لا يوجد هناك اختلاف ذو أهمية إحصائية في الكفاءة بين النظامين (التجاري "التقليدي" والإسلامي).

✓ رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم المالية والمصرفية في جامعة Utara – ماليزيا، بعنوان: "Comparative Study Of Islamic Banking Between Malaysia & Pakistan"، لمقدمها: "Khurram Faisal Jamal" عام 2006 م، وقد تطرق الباحث في دراسته إلى المقارنة بين المصارف الإسلامية في كل من ماليزيا وباكستان من خلال توزيع استبانة خاصة لقياس الكفاءة، والترقية، والمعرفة، والأداء، والبنية التحتية، والتفضيل، والمعرفة، ومن خلال تحليل هذه المعايير خلّصت الدراسة إلى أنّ الوعي الإسلامي غير كافٍ في كلا البلدين بالرغم من أنّ لنتائج تشير إلى أنّ كلا البلدين ترى أنّ الصيرفة الإسلامية مهمة جداً وهي جزء من النظام المصرفي، ففي ماليزيا يُروج للبنوك بقوة كبيرة؛ وبالتالي المصرف الإسلامي هو البديل المصرفي الذي ينشده المسلمون وغير المسلمين.

✓ رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الحقوق في Università degli Studi di Pisa – إيطاليا، بعنوان: "Le Banche Islamiche (Islamic Banks)"، لمقدمتها "Mariachiara Farina" عام 2005 م، وقد تطرقت الباحثة في دراستها إلى تحريم القرآن الكريم للفائدة ومقارنة هذا التحريم بالكتاب المقدس "الإنجيل"؛ وذلك بسبب تغير قانون البنوك الإيطالية والأوروبية من أجل تلبية إحتياجات الأشخاص المعتقدين بحُرمة الفائدة "المسلمين" في ظل تمازج المجتمعات والأعراق؛ وبالتالي قامت هذه الدراسة على تحليل العقود الإسلامية والبدائل المالية الإسلامية من أجل التحقق من مدى توافقها مع القوانين المصرفية الإيطالية والأوروبية.

✓ رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الإدارة في الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا، بعنوان: "Enhancing Transparency & Risk Reporting In Islamic Banks"، لمقدمها: "Noraini Mohd. Ariffin" عام 2005 م، وقد تطرق الباحث في دراسته إلى أهمية الشفافية وتقارير المخاطر في المصارف الإسلامية، حيث تمّ توزيع استبانات على 28 مصرفاً إسلامياً في 14 دولة، وتمّ تحليل هذه الاستبانات لدراسة طبيعة المخاطر التي تتعرض لها لمصارف الإسلامية، وقياسها، وقد خلّصت الدراسة أنّ المصارف الإسلامية تتعرض لمخاطر مماثلة للمخاطر التي تواجه البنوك التقليدية، مع افتقار المصرف الإسلامية للمعلومات الكافية لإصدار التقرير السنوي للمخاطر.

✓ رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الاقتصاد في جامعة بُنجاب لاهور – باكستان، بعنوان: "Theory & Practice Of Islamic Banking In Pakistan"، لمقدمها: "Nadeem Inayat" عام 1993 م، وقد تطرق الباحث في دراسته إلى الأسلمة المصرفية في باكستان وتقييم فائدة الضمان في الاقتصاد، ووجدت الدراسة أنّه منذ تطبيق

نظام اللافائدة في النظام البنكي الباكستاني؛ لم يصاحبه أي تقدم في ميدان الأسلمة المصرفية في باكستان.

• الدراسات السابقة للشركات

✓ رسالة ماجستير مقدمة لبرنامج الإدارة التربوية في جامعة النجاح الوطنية / نابلس بعنوان: "واقع تقييم أداء موظفي الشركات التجارية الفلسطينية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر الموظفين" لمقدمها: "عاصم شوقي يوسف حمدان" عام 2002 م، وقد هدفت هذه الرسالة إلى التعرف إلى واقع تقييم أداء موظفي الشركات التجارية الفلسطينية في محافظة رام الله والبيرة وأثر متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وحجم الشركة على هذا التقييم؛ لذا فقد جات هذه الدراسة لتجيب عن السؤال الرئيس وهو: ما واقع تقييم أداء موظفي الشركات التجارية الفلسطينية في محافظة رام الله والبيرة، ومدى ارتباط ذلك ببعض المتغيرات؟ وقد أوصت هذه الدراسة بعدة توصيات منها:

1. ضرورة اهتمام الشركات التجارية الفلسطينية في الجوانب العلمية والأكاديمية في تقويم أداء الموظفين.
2. ضرورة ربط برامج تقييم أداء الموظفين مع أهداف الشركة ضمن نظام يكفل بتحقيق تلك الأهداف بالسرعة الممكنة وبأقلّ التكاليف.

✓ رسالة ماجستير مقدمة لمعهد الحقوق في جامعة بيرزيت بعنوان: "خصوصية الرقابة على الشركات المساهمة: دراسة مقارنة، لمقدمها: "حسين محمد أبو هنود" عام 2001م، وقد عالجت هذه الدراسة موضوع الرقابة على الشركات المساهمة وفق قوانين الشركات السارية في الضفة الغربية، وغزة، والأردن، ومصر. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى ماهية الرقابة الحكومية والقضائية والمالية على الشركات المساهمة وأشكالها وآلياتها؛ للتأكد من مدى إلزامها بالقوانين المرعية وأنظمتها الداخلية من جهة، وضمان عدم إنحرافها عن أهدافها المعلنة حمايةً للاقتصاد الوطني وحماية لمصالح المساهمين والمستثمرين من جهة أخرى، وقد خلّصت الدراسة إلى أنّ كافة قوانين الشركات، وبغضّ النظر عن شكل النظام الاقتصادي المتأثرة به، تتضمن العديد من النصوص القانونية التي تكفل الرقابة على الشركات. وأن لا تعارض البتة بين كَوْن النظام الاقتصادي يقوم على مبادئ الحرية الاقتصادية من عدمه، وبين حقيقة وجود الرقابة على الشركات، إلّا

أنّ ثمة فارق بين التشديد على الرقابة وبين التخفيف منها من جهة، وبين الهدف والغاية منها من جهة أخرى.

✓ الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، للدكتور عبد العزيز الخياط من سلسلة الدراسات المصرفية والمالية الإسلامية (2)، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، 1995 عمّان، الأردن ، وهذه الدراسة هي دراسة علمية هادفة للشركات في نشأتها، ومشروعيتها، وأنواعها، وقواعدها، وكثير من أحكامها. وهي دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، واستعراض لأنواع الشركات في الإسلام، والقوانين الوضعية، وتبيين مدى الإتفاق والافتراق في القواعد والأحكام، ومدى التشابه والاختلاف بين أنواع الشركات في الإسلام وبينها في القانون الوضعي.

• خلاصة الدراسات

من خلال استعراض الدراسات السابقة لموضوع المصارف الإسلامية والشركات، وجدت الباحثة أنّ معظم الدراسات استفاضت بكلا الموضوعين من الناحية القانونية والشرعية، ووجدت الباحثة أنّ دراستها والتي هي بعنوان: "توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية: محافظة رام الله والبيرة نموذجاً" ليست تكراراً لدراسات سابقة، وإنّما استكمالاً لدراسات محلية، وتُعتبر الأولى من نوعها في واقع الاقتصاد الفلسطيني.

هيكلية الدراسة

قُسمت الدراسة إلى مقدمة وفصل تمهيدي وستة فصول اشتملت على عدة مباحث ومطالب، والنتائج والتوصيات والفهارس.

أمّا المقدمة فقد اشتملت على: خلفية الدراسة، وأهميتها، ومشكلتها، ومبرراتها، وأهدافها، وأسئلتها، وفرضياتها، ومحدداتها، وحدودها، ومنهجها، وألياتها، وأدواتها، وأخيراً الدراسات السابقة المتعلقة بهذه الدراسة.

وأما الفصل التمهيدي: فقد اشتمل على ثلاثة مباحث: الأول منها يبحث في مفهوم كلمة توجهات، والثاني فيه تعريف الدرجة الممتازة، والثالث فهو تعريف محافظة رام الله والبيرة.

وأما الفصل الأول: علم الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي وفيه مبحثان:

الأول: مفهوم علم الاقتصاد

الثاني: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

والفصل الثاني: المصارف التقليدية (التجارية) والمصارف الإسلامية وفيه مبحثان:

الأول: المصارف التقليدية (التجارية)

الثاني: المصارف الإسلامية

والفصل الثالث: الجهاز المالي والشركات في فلسطين وفيه مبحثان:

الأول: الجهاز المالي في فلسطين

الثاني: مفهوم الشركات الفلسطينية

والفصل الرابع: منهجية الدراسة وإجراءاتها

والفصل الخامس: تحليل نتائج الدراسة

والفصل السادس: النتائج والتوصيات

فهرس المراجع

فهرس الملاحق

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث الشريفة

فهرس أعلام الأشخاص

فهرس أعلام الأماكن

فهرس الجداول

فهرس المصطلحات

فهرس المحتويات

ولقد حاولت الباحثة بجُهدِها المتواضع أن تُسلِّط الضوء على هذا التوجه على الرغم من ضعف القوة، وقلة الحيلة مستأنسةً بقول القاضي عبد الرحيم البيساني: "إني رأيت أنه لا يكتُبُ إنسانٌ كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"¹

فيا مَنْ أمرك بين الكاف والنون، ويا مَنْ قدّرت لهذه الفكرة بأن تنمو وتتطور على شكل هذه الدراسة، أسألك يا ربّ العزّة أن تتقبل عملي هذا خالصاً لوجهك الكريم، وأن تنفع به كل من طرق باب العلم والتعلم، وأن تغفر لي زلاتي وتقصيري، إنك وليّ ذلك والقادر عليه.

¹ ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 35/1

الفصل التمهيدي

توضيح المصطلحات الواردة في عنوان الدراسة

لا بدّ قبل البدء بالكتابة في هذه الدراسة من شرح عنوانها، وتوضيح المصطلحات الإجرائية فيها، فعنوان الدراسة هو: (توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية: محافظة رام الله والبيرة نموذجاً)، فما المقصود بالتوجهات، والشركات؟ ماذا نعني بالدرجة الممتازة؟ وماذا نعني بمحافظة رام الله والبيرة؟

هذا وسيكون الكلام في هذا التمهيدي ضمن ثلاثة مباحث، وهي كما يأتي:

المبحث الأول: مفهوم كلمة توجهات

المبحث الثاني: مفهوم الشركات

المبحث الثالث: تعريف محافظة رام الله والبيرة

المبحث الأول: مفهوم كلمة توجهات

لما كان الموضوع المُراد بحثه في هذه الرسالة هو توجهات الشركات الفلسطينية، فلا بدّ من توضيح مفهوم كلمة توجهات اللغوية والاصطلاحية؛ لتمكين القارئ من معرفة المصطلحات الإجرائية في هذه الدراسة، وسيتم الكلام في هذه الأمور ضمن مطلبين.

المطلب الأول: مفهوم كلمة توجهات لغةً:

توجهات جمع توجّه، وهي اسم فالوجهة والوجهة: القبلة وشبهها في كل جهة أي في كل وجه استقبلته وأخذت فيه. وتجهت إليك أتجه أي توجهت، لأن أصل التاء فيهما واو. وتوجه إليه: ذهب. ويُقال: قاد فلان فلاناً فوجه أي انقاد واتبع. وشيء موجه إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف.¹ و(توجه) نحوه وإليه.² ووجهت الشيء: جعلته على جهة -في المجلد جهة واحدة-، وأصل جهته وجهته.³ وهي كذلك بمعنى اتجه اتجاهاً أي قصد وجهة.⁴

المطلب الثاني: مفهوم كلمة توجهات اصطلاحاً:⁵

بما أنّ مفهوم الاتجاه لا يختلف عن مفهوم التوجه، كما تمّ توضيحه في المطلب السابق؛ فإنّ إعطاء تعريف دقيق للاتجاهات أمر صعب؛ لأنّ الاتجاهات تتداخل مع أنواع أخرى من الاستعدادات النفسية للقيام بالاستجابة المطلوبة في موقف ما، ولقد جاهد الكثير من علماء النفس والاجتماع لوضع تعريف محدد للاتجاه يمكن أن يستند إليه الدارسون ولم يوجد تعريف واحد مُقنع يعترف به جميع المشتغلين

¹ ابن منظور، لسان العرب، مادة وجه

² الرازي، مختار الصحاح، مادة وجه

³ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 8/6

⁴ ينظر: مسعود، جبران، الرائد معجم لغوي عصري، ص: 21، 404

⁵ ينظر: عدس، م، توق، م، مدخل إلى علم النفس، ص: 495-496؛ أبو حويج، مروان، المدخل إلى علم النفس العام، ص: 191-192،

القاسم، ج، وآخرون، مبادئ علم النفس، ص: 148-149

في الميدان، فهناك من قال إنّ الاتجاه: "يمثل حالة أو وضعاً نفسياً عند الفرد يحمل طابعاً إيجابياً أو سلبياً تجاه شيء أو موقف أو فكرة أو ما شابه مع استعداد للاستجابة بطريقة محددة مسبقاً نحو مثل هذه الأمور أو كل ما له صلة بها"¹، ويرى آخر أنّ الاتجاهات: "تكوين فرضي، أو متغير كامن أو متوسط (يقع فيما بين المثير والاستجابة)". وهو عبارة عن استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي عصبي متعلم للاستجابة الموجبة أو السالبة، نحو أشخاص أو أشياء أو موضوعات أو مواقف أو رموز في البيئة التي تستثير هذه الاستجابة، إلا أنّ التعريف الذي ذاع أكثر من غيره والذي لا يزال يحوز القبول لدى غالبية المختصين وهو تعريف جوردون ألبورت² والذي يعرف الاتجاه بأنه: "حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي، تنتظم من خلال خبرة الشخص، و تكون ذات تأثير توجيهي أو ديناميكي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثير هذه الاستجابة". وتنمو هذه الاتجاهات نتيجة الخبرات المتعلمة والتي تنتج من الاحتكاك بالأفراد الآخرين - أي أنّها مكتسبة - وقد اقترح ألبورت أربعة شروط لتكوين الاتجاهات:

1. تعاضد الاستجابات وتكاملها التي لم يُتمّ الفرد تعلمها أثناء نموه.
2. تفاضل الخبرات وتفريدها وفصلها (تهذيب الخبرات وصقلها).
3. وجود بعض الخبرات الدراماتيكية أو العنيفة التي يمر بها الفرد، ففي بعض الحالات قد يكون لخبرة واحدة مفردة تأثير دائم ويتم تعميمها على كافة المواقف المتشابهة.
4. تتبني اتجاهات جاهزة: إنّ بعض الاتجاهات قد يقتبسها الفرد عن طريق التقليد للأفراد المحيطين والمهمين في حياته.

وباختصار فالتوجهات هي التي تحدد تعامل واستجابة الفرد لمواقف معينة نتيجة خبرات سابقة متعلمة، ومكتسبة.

¹ هذا التعريف خاص بالدكتور عبد الرحمن عدس وهو من مواليد عنبثا الواقعة بين طولكرم ونابلس عام 1930 تخصصه الدقيق كان في علم النفس التربوي في مجال القياس والتقييم، وإلى الآن (كما يقول) ثمة ندرة كبيرة في تخصصه، درّس د. عدس في مكة المكرمة في جامعة أم القرى، ونشط في زيارته العلمية لدول عدة، مثل الكويت وتونس والمغرب واليمن والإمارات. (تمّ الاستفاد من الرابط 2009/12/01 <http://www.alghad.com/?news=446876>)

² (1897-1967م) عالم نفساني أمريكي، اشتهر ببحوثه في شخصية الإنسان، وبسلسلة من الكتب، والمقالات المنشورة خلال 30 عاماً. عارض ألبورت الفكرة القائلة، بأن شخصية الفرد مجموعة من الدوافع النفسية، والاستجابات الشرطية. وأكد على النمو التدريجي، وعلى تفتح الشخصية الإنسانية. كما اعتقد أن الإنسان ليس نتاجاً آلياً للقوى البيئية المحيطة، بل هو كيان مستقل يكافح من أجل تطوير إمكاناته. ولد جوردون ويلارد ألبورت في مونتيزوما، بولاية إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية. وتخرج في جامعة هارفارد عام 1919م، وحصل منها على درجة دكتوراه في الفلسفة عام 1922م. ومن عام 1930م حتى وفاته، كان ألبورت يدرّس علم النفس في جامعة هارفارد. وقد ساعد في تأسيس قسم العلاقات الاجتماعية بالجامعة عام 1946م. (الموسوعة المعرفية الشاملة تمّ الاستفاد من الرابط 2009/12/01 <http://mousou3a.educdz.com/%D8%A3%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%AA%D8%8C-%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%88%D9%86-%D9%88/?wscr=1024x768>).

المبحث الثاني: مفهوم الشركات

إنّ موضوع الشركات قد أُشبع بحثاً سواء على المستوى الفقهي أو على المستوى القانوني، ولكن في هذه الدراسة لا بدّ لنا في عجالة من توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالشركات وشرحها؛ وذلك لاتصالها المباشر بموضوع الدراسة، وقد تمّ إفراد مبحث كامل للشركات في فلسطين في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

المطلب الأول: مفهوم الشركة لغةً:

الشَّرْكََة والشَّرِكة سواء: مخالطة الشريكين. يُقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وشاركت فلاناً: صرت شريكه، واشتركنا وتشاركنا في كذا، وشركته في البيع والميراث أشركه شركة¹.

المطلب الثاني: مفهوم الشركة اصطلاحاً:

الشركة هي اختلاط النصيبين فصاعداً بحيث لا يتميز، ثم أطلق اسم الشركة على العقد وإن لم يوجد اختلاط النصيبين.² جاء في الموسوعة الفقهية: "شرك الرجل الرجل في البيع يشركه شركاً وشركة، خلط نصيبه بنصيبه، أو اختلط نصيباهما. فالشركة إذن: خلط النصيبين واختلاطهما، والعقد الذي يتم بسببه خلط المالين حقيقة أو حكماً- لصحة تصرف كل خليط في مال صاحبه- يسمى شركة تجوزاً، من إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب.³

المطلب الثالث: مفهوم الشركة في الفقه الإسلامي:

لقد تعددت التعريفات الخاصة بالشركة، وقد وجدت الباحثة أن أنسب تعريف لها⁴ هو أنّها الاجتماع في استحقاق أو تصرف⁵.

¹ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة شرك. الرازي، مختار الصحاح، ص 336، مادة: (شرك)

² الجرجاني، التعريفات، ص 200.

³ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الكويت، ج26، ط1، 1412 هـ - 1992 م.

⁴ وهذا يشمل شركة العقد وشركة الملك.

⁵ ابن قدامة، المغني، 357/6

المطلب الرابع: مشروعية الشركة:

إن مشروعية الشركة ثابتة في الكتاب، والسنة، والإجماع

فالدليل من الكتاب هو قوله ﷺ ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾¹ وقوله ﷺ ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾² ، فقد فسّر المفسرون³ والفقهاء⁴ الخلطاء بالشركاء.

أما السنة فقولته ﷺ في الحديث القدسي أنه قال: "إن الله يقول: أنا ثالث الشريكين، ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإن خانه خرجت من بينهما"⁵

أما الإجماع فقد أجمع المسلمون على جواز الشركة في الجملة، ولكنهم اختلفوا في أنواعها.⁶

المطلب الخامس: أقسام الشركة في الفقه الإسلامي:

قسّم الفقهاء الشركة إلى قسمين: شركة ملك وشركة عقد، وتجد الباحثة أنّ أنسب تقسيم للشركات هو تقسيم الحنابلة لشركة العقد حيث قسموها إلى خمس شركات وهي⁷:

1. شركة العنان: أن يشترك بدنان بماليتهما.
2. شركة الأبدان: وهي أن يشترك اثنان أو أكثر فيما يكتسبونه بأيديهم.

¹ النساء، 4 / 12

² ص، 24/38

³ ينظر: القرطبي، 157/15 ؛ الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 182/23

⁴ ينظر: المغني، ابن قدامة، 357/6؛ الجصاص، أحكام القرآن، 500/3

⁵ أبو داود، سنن أبي داود، 253/3، ح 3383 (وهذا الحديث ضعيف الإسناد كما جاء في: الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، 288/5، ح 1468.

⁶ ابن قدامة، المغني، 357/6

⁷ ينظر: ابن قدامة، م.ن، 386-357/6.

3. شركة الوجوه: أن يشترك اثنان فيما يشتريان بجاههما وثقة التجار بهما، من غير أن يكون لهما رأس مال.

4. شركة المضاربة: أن يشترك بدن ومال، وتسمى قراضاً أيضاً.

المطلب السادس: تعريف الدرجة الممتازة

إنّ قانون الغرفة التجارية (ملحق 1) المطبق في فلسطين حالياً يُلزم كل منشأة تجارية، صناعية أو خدماتية صغيرة أو كبيرة، التسجيل في الغرفة التجارية وتتطلب عملية التسجيل الإجراءات التالية:

1. تعبئة طلب الانتساب والذي يشمل معلومات عن المشروع وموقعه وطبيعته نشاطه الاقتصادي.
2. يُرفق مع طلب الانتساب جميع الأوراق الرسمية التي تثبت ممارسة المهنة وملكية المشروع.¹
3. ويترتب على كل من يرغب في الانتساب للغرفة التجارية دفع رسوم انتساب ورسوم اشتراك، وقد تمّ تصنيف المشاريع لدى الغرفة إلى أربع درجات وفقاً لرأس مال المشروع حسب الجدول الآتي (ملحق 1):

الدرجة	رأس المال JD	رسوم انتساب JD	رسوم اشتراك JD
الممتازة	50000 فما فوق	100	100
الأولى	49000-15000	75	75
الثانية	14900-6000	50	50
الثالثة	6000 فما دون	25	25

ومن خلال هذا الجدول نجد أنّ تعريف الشركة الممتازة² هو: الشركة التي يبدأ رأسمالها ب 50,000 دينار أردني فما فوق.³

¹ وهذه الأوراق تشمل: عقد الإيجار أو سند الملكية، رخصة الحرف والصناعات الصادرة عن البلدية، وعقد التأسيس والنظام الداخلي وشهادة مراقب الشركات (بالنسبة للشركات).

² راجع ملحق (1) المادة 50 - أ

³ فلسطين، غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة تطور مستمر، 2005م، هذا بعد التعديل حسب غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة

المبحث الثالث: تعريف محافظة رام الله والبيرة

بما أنّ موضوع هذه الدراسة يتعلق بمحافظة رام الله والبيرة؛ فلا بدّ لنا من لمحة وجيزة عن هذه المحافظة، ومكانتها الاقتصادية في فلسطين.

رام الله: مدينة عربية، ومركز قضاء يحمل اسمها، كان يضم (58) قرية ومدينتين هما: رام الله والبيرة. تقع على بُعد (16) كم إلى الشمال من مدينة القدس، وعلى خط طول 168-171 شرقاً، ودائرة عرض 144-197 شمالاً - حسب إحداثيات فلسطين - في وسط السلسلة الجبلية الوسطى في فلسطين، وتعلو (860) عن سطح البحر، وقد تضاربت الأقوال والآراء حول سبب تسمية رام الله بهذا الاسم، فربما كانت رام الله تقوم على بقعة (رامتايم صوفيم) المذكورة في العهد القديم والتي تعني (مرتفعات الصوفيين)، وقيل كذلك اسمها (جلبات أيلوهيم)، وقد أثبت علماء الآثار عدم صحة هذه الأسماء؛ فالتفسيرات القريبة إلى الصحة تعني (رام) جذر سامي وتعني المنطقة المرتفعة، أضاف إليها العرب كلمة (الله) فأصبحت رام الله، ولكن الثابت تاريخياً أنّ قبيلة عربية جاءت في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر للميلاد فاستقرت في قرية أو غابة حرجية اسمها رام الله. إذن كلمة رام الله هي كلمة عربية صرفة ومعروفة من قبل الغزو الصليبي للمنطقة.¹

إنّ الناظر للمخطط التنظيمي لمدينة رام الله يراه على شكل نجمة؛ وهذا يدل على أنّ النمو العمراني فيها أخذ شكل محاور عمرانية على شكل أحياء وضواحي متباعدة نسبياً وتتواصل مع بعضها البعض بطرق معبدة، أمّا من حيث المساحة، فقد تضاعفت مساحة المدينة والقضاء عدة مرات خلال القرن المنصرم، فقد كانت المساحة ما بين عام 1931 إلى عام 1945 تساوي 1019 دونماً²، أمّا اليوم فهي تبلغ 14700 دونم³.

¹ ينظر: لوباني، حسين علي، معجم أسماء المدن والقرى الفلسطينية، ص 48+118؛ أبو حجر، أمانة، موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، 376-384.

² ينظر: نيروز، ابراهيم، رام الله جغرافيا تاريخ حضارة، ص 15

³ مركز المعلومات الفلسطيني (تمّ الاستفادة من الرابط 2010/06/14)

ومنذ بداية القرن العشرين ومع تطور وسائل النقل والمواصلات، ورام الله ترتبط سنة بعد أخرى بطرق مُعبدة جيدة مع مختلف مدن وقرى البلاد الفلسطينية، وبسبب موقعها الوسطي الهام تحولت تدريجياً إلى مركز عقدة مواصلات هامة جداً؛ ممّا أدّى إلى ازدهار المدينة بشكل سريع منذ ذلك الحين وإلى اليوم، وتمّ تأسيس الدوائر الحكومية والخاصة.

لقد مارس سكان مدينتي رام الله والبيرة العديد من الحرف منذ القدم، منها الزراعة وتربية الماشية حيث زرعوا العنب والتين والزيتون، واشتغل سكانهما في التجارة حيث تنقل التجار بين المدن والقرى المجاورة، كما اشتغل السكان في الصناعة مثل صناعة الأحذية والملابس والمواد الغذائية والفخار، واستمر الحال حتى أوائل القرن العشرين، حيث اتجه السكان إلى الهجرة إلى أمريكا خصوصاً الشباب منهم، فأخذت الأموال تتدفق على المدينة ليستثمرها السكان في شراء الأراضي وبناء العقارات وإقامة المشاريع التجارية والاستثمارية.

ورغم ما يُقال عن رام الله كمدينة مركزية مهمة، إلا أنّها تختلف كثيراً عن مفهوم المدينة بالشكل المعروف عالمياً، ففي الوقت الذي تحتوي فيه على الكثير من عناصر المدينة الحديثة، إلا أنّها تحتوي أيضاً على عناصر ريفية واضحة كالتلال والحقول المليئة بالأشجار المتنوعة. وهي المحافظة الوحيدة في فلسطين قاطبة التي لم يتعرض أي جزء منها للاحتلال إبّان النكبة عام 1948، إنّما تمّ احتلالها بالكامل في النكسة في 1967/06/05م، وتحررت من قبضة الاحتلال، ودخلت في إطار مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1996م. ولأسباب عديدة نالت رام الله أهمية اعتبارية خاصة في عهد السلطة الوطنية أهمها:

1. الموقع الجغرافي الوسطي لفلسطين.
2. قُرب المدينة من القدس كونها مركزاً مهماً على المستويات المختلفة.
3. الوضع الاقتصادي الجيد الذي تتمتع به رام الله بشكل عام.
4. توفر العديد من المؤسسات والدوائر التي قد تُساعد في المضي قُدماً نحو إنشاء مؤسسات فاعلة لنواة دولة مستقلة.
5. تمّ افتتاح البنوك في رام الله كقطاع خدماتي مصرفي.

وتُحيط بالمدينة مجموعة كبيرة من المدن والقرى المهمة، أقربها مدينة البيرة من الشرق، ومدينة بيتونيا من الغرب، وتكاد لا تستطيع اليوم أن تحدد الخط الفاصل بين رام الله وهذه المدن. وما يهمنا في هذا المقام هو مدينة البيرة والتي هي: مدينة عربية قديمة، تجاور مدينة رام الله، بل هي توأم لها، وهي تعتبر من مدن قضاء رام الله، وهي متصلة البناء مع مدينة رام الله، وقد أصبحتا وكأنهما مدينة واحدة فتقع في وسط السلسلة الجبلية الوسطى في فلسطين، وتقع على بُعد (16) كم شمالي القدس، وتعلو (884) متراً عن سطح البحر، ويعود تاريخها إلى زمن الكنعانيين.¹

"تبلغ مساحة مدينة رام الله 16.3 كيلو متر مربع، ومساحة مدينة البيرة 22.4 كيلو متر مربع، أما إجمالي سكان مدينة رام الله عام 2006 فقد بلغ 210.347 نسمة، وإجمالي سكان مدينة البيرة لنفس العام هو 69.400 نسمة."²

¹ ينظر: لوباني، حسين علي، معجم أسماء المدن والقرى الفلسطينية، ص: 48؛ أبو حجر، أمانة، موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، 382/1

² [http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9_\(%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9\)](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9_(%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9))

الفصل الأول

علم الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي

وهذا الفصل يتضمن:

المبحث الأول: مفهوم علم الاقتصاد ويتضمن:

المطلب الأول: الاقتصاد في اللغة

المطلب الثاني: الاقتصاد في الاصطلاح

المبحث الثاني: مفهوم الاقتصاد الإسلامي ويتضمن:

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثاني: الاقتصاد الإسلامي علم أم مذهب؟

المطلب الثالث: كسب المال مطلب شرعي

المبحث الأول: مفهوم علم الاقتصاد

إنَّ علم الاقتصاد هو المحرك الأساس في العالم اليوم؛ لذا لا بدّ لنا في البداية من توضيح مفهوم الاقتصاد في اللغة والاصطلاح.

المطلب الأول: الاقتصاد في اللغة

الاقتصاد في اللغة يعني الاعتدال والتوسط، وهو مصدر للفعل اقتصد، يُقال اقتصد في أمره: توسّط فلم يُفرط ولم يُفْرِط ولم يُفْرِط¹ و(القَصْدُ) بين الإسراف والتقتير يُقال فلان (مُقْتَصِدٌ) في النفقة².

المطلب الثاني: الاقتصاد في الاصطلاح

من خلال التجوال في كُتب الاقتصاد ومراجعته، وجدت الباحثة تعريفات عدّة للعلماء لعلم الاقتصاد منها:

تعريف آدم سميث³ للاقتصاد بأنه: "علم الثروة، وهو العلم الذي يختص بدراسة اغتناء الأمم"⁴؛ فهو من خلال هذا التعريف قد حدّد أنّ الاقتصاد مرتبط فقط بالثروة؛ وهذا يعتبر تعريفاً قاصراً، ولذلك قام آخرون بتعريف أدق وأشمل، فالدكتور محمد شوقي الفنجري⁵ يعرف علم الاقتصاد بأنه: "الذي يدرس

¹ صلواتي، ي، وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، 511/1

² الرازي، مختار الصحاح، مادة قصد

³ مفكر واقتصادي اسكتلندي، ولد في 16 يونيو 1723 م بكركليدي لأسرة اسكتلندية، وتوفي والده قبل شهر من ولادته، وقامت والدته برعايته، كان يرفض تدخل الحكومة في الصناعة أو التجارة، ودعا إلى الفكر الرأسمالي، من أهم مؤلفاته "ثروة الأمم" الذي صدر عام 1776م، وقد جاء سميث في مقدمة رجال الاقتصاد الكلاسيكيين، وعلى الرغم من عدم إعطائه نظرية اقتصادية في النمو الاقتصادي، إلا أنه شكّل الأساس الذي سار عليه علماء الاقتصاد من بعده، توفي في 17 يوليو 1790 م. الرابط شبكة الإعلام العربية محيط (تمت الاستفادة منه يوم الثلاثاء 2010/04/20 الساعة الحادية عشر مساءً)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=141351&pg=67

⁴ Smith, Adam, The Wealth Of Nations, page 374, The Millennium Library, London, 1991
هذه الترجمة هي التي وجدتتها الباحثة للتعريف في معظم كتب الاقتصاد العربية، أما النص الحرفي للتعريف كما جاء في الكتاب فهو:
"POLITICAL ECONOMY, considered as a branch of the science of a statesman or legislator, proposes two distinct objects; first, to provide a plentiful revenue or subsistence for the people, or, more properly, to enable them to provide such a revenue or subsistence for themselves; and, secondly, to supply the state or commonwealth with a revenue sufficient for the public services. It proposes to enrich both the people and the sovereign."

⁵ هو ليس مجرد أستاذ كبير وعالم جليل في عالم الاقتصاد الاسلامي ، ولا حتى مجرد مبتكر حلول لمشاكل الأمة الإسلامية الاقتصادية ، بل هو من خصص جزءاً كبيراً من ثروته كوقف خيري للطلاب والدارسين الفقراء وصاحب أكبر وأقدم جمعية خيرية مصرية ، وهو صاحب

الظواهر الاقتصادية ويحللها بقصد استخلاص القوانين الاقتصادية التي تحكمها، كقانون تناقص المنفعة، وقانون الغلة المتزايدة، وقانون العرض والطلب، وقانون أقل مجهود أو أقل تكلفة، فهو ذو طابع نظري، يدرس ما هو كائن فعلاً، ولا علاقة له بالأخلاق، أو السياسة، أو اتجاهات الدولة الاقتصادية، أو مفهوم المجتمع لفكرة العدالة¹. وجاء في المعجم الاقتصادي الإسلامي أن: "الاقتصاد علمٌ يبحث في كل ما يتعلق بالثروة، والمال، والتكسب، والتملك، والإنفاق. والاقتصاد يبحث أيضاً في مسائل الإنتاج والاستثمار، ومسائل الانتفاع والخدمات، ومسائل التوفير والادخار، ومسائل الغنى والفقر."²

أما الأستاذ محمد باقر الصدر³ فإنه يعرف علم الاقتصاد بأنه: "العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها."⁴

ويرى عالمٌ غربي آخر أن الاقتصاد هو: "الدراسة التي تتناول كيفية قيام الفرد والمجتمع بعملية المفاضلة الاختيار لكيفية توظيف الموارد الإنتاجية النادرة ذات الاستخدامات البديلة، باستخدام أو عدم استخدام النقود لإنتاج سلع مختلفة وتوزيعها بين مختلف فئات المجتمع أفراداً وجماعات وذلك لاستهلاكها في الحال أو في فترة مستقبلية."⁵

ومن كل التعريفات السابقة يظهر لنا، أن الاقتصاد يتناول الفرد والمجتمع وكيفية استخدام الثروة وتوزيعها لإشباع حاجات الأفراد على كافة المستويات.

نظرية علاج مشكلة الفقر في المجتمعات الإسلامية عن طريق الزكاة. (تم الاستفادة من الرابط يوم الأربعاء 2010/05/05 الساعة 18:15 مساءً) <http://www.khieronline.com/PageView.asp?ID=453&SectionID=4>

¹ الفنجري، محمد شوقي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، ص 49.

² الشرباصي، أحمد، ص: 36

³ هو مرجع ديني شيعي ومفكر وفيلسوف إسلامي ومؤسس حزب الدعوة الإسلامية بالعراق، ولد بمدينة الكاظمية يوم 25 ذو القعدة عام 1353 هـ. وقد نشأ يتيمًا منذ صغره فتكفل به أخوه الأكبر آية الله إسماعيل الصدر الذي اهتم بتعليمه وتدريبه أيضاً، وقد ظهرت علامات النبوغ والذكاء عليه منذ صغره. في عام 1365 هـ هاجر أخوه إسماعيل الصدر إلى مدينة النجف الأشرف التي تعد أكثر المدن العلمية التي تحتضن مراجع الشيعة الإمامية، فاستأجروا داراً متواضعة فيها. وقد كان أكبر همه هو استيعاب المناهج الدراسية والعلمية، وفي تلك الفترة ألف كتاباً يضم اعتراضاته على الكتب المنطقية بعنوان (رسالة في المنطق). ومن أهم مؤلفاته "اقتصادنا"، و "فلسفتنا" وغيرها كثير، في مساء يوم 5 إبريل 1980 تم إعدامه مع أخته بنت الهدى بالرصاصة بأمر من الرئيس العراقي السابق صدام حسين. أنظر الرابط موسوعة ويكيبيديا (تمت الاستفادة منه يوم الثلاثاء 2010/04/20 الساعة الحادية عشر والربع مساءً)

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D8%B1

⁴ اقتصادنا، ص 28

⁵ هذا تعريف Paul A. Samuelson والتعريف كما جاء في كتابه هو: "Economics is the study of how people and society end up choosing, with or without the use of money, to employ scarce productive resources that could have alternative uses to produce various commodities and distribute them for consumption, now or in the future, among various people and groups. It analyzes the costs and benefits of improving patterns of resource use." Samuelson, Paul A., Economics, page 2, 11th Edition, McGraw-Hill International Book Company, International Student Edition, 1980

المبحث الثاني: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

تمهيد:

"يتوهم الكثيرون أن الدين لا يُعنى بالاقتصاد، فهما ضدان لا يلتقيان. فالاقتصاد يُعنى بالجانب المادي في الحياة، والدين يُعنى بجانبها الروحي. الاقتصاد استغراق في المادة، والدين استعلاء عليها.

بيد أن هذا إن صح في أديان أخر، لا يصح في الإسلام، فقد اعتبر القرآن المال قواماً للحياة حين قال ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا¹﴾ كما اعتبر الغنى نعمة امتنَّ الله بها ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى²﴾ ومثوبة يجزي بها المؤمنين من عباده ﴿وَيُؤْمِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ³﴾ ولم يغلق الرسول ﷺ ملكوت السماء في وجه الغني كما روي عن المسيح عليه السلام، بل قال [نِعَمَ الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ]⁴.

وأشار القرآن والسنة إلى أهمية المؤثرات الاقتصادية في السلوك البشري، في مثل قوله ﷺ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ⁵﴾ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ⁶﴾ وفي مثل قوله ﷺ [إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ]⁷.⁸

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي

¹ النساء، 5/4

² الضحى، 8/93

³ نوح، 12/71

⁴ البيهقي، شعب الإيمان 91/1 (أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجه ووافقه الذهبي) الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، 807/3، حديث رقم 2130.

⁵ الأنعام، 151/6

⁶ الإسراء، 31/17

⁷ أخرجه البخاري في كتاب الأداب باب الدعاء قبل السلام، حديث رقم 832، ص: 170؛ وأخرجه مسلم في كتاب المساجد باب استحباب التعوذ من عذاب القبر، حديث رقم 589، ص: 234.

⁸ القرضاوي، يوسف، حتمية الحل الإسلامي، ص 67

فيما يلي نستعرض تعريفات لبعض العلماء والمفكرين لمفهوم الاقتصاد الإسلامي، فمنهم من قال إنّ الفكر الاقتصادي الإسلامي هو: "اجتهاد علماء المسلمين في مجال بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية التي واجهت مجتمعاتهم في العصور المختلفة، ومحاولة استنباط العلاج الملائم لها داخل إطار الشريعة الإسلامية، وأخذاً في الاعتبار مقاصد هذه الشريعة، وأهداف ومصالح الأمة الإسلامية".¹

ويرى الدكتور محمد أحمد صقر أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والإحصاء بالجامعة الأردنية، وأستاذ الاقتصاد بجامعة المالم عبد العزيز: "إنّ النظام الاقتصادي الإسلامي يعمل من خلال الرؤيا الشاملة للكون وللإنسان والحياة، فالإقتصاد الإسلامي من مهامه الرئيسية تنظيم النشاطات الإنسانية في مجالات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك مسترشداً بقاعدتي الحلال والحرام، وما يتفرع عنهما. إذن فالقاعدة الذهبية التي يتمسك بها الإقتصاد الإسلامي، والتي تجعله متميزاً عن غيره ابتداءً؛ هي أنّ الموارد الاقتصادية يجب أن تتوجه وتتركز في إنتاج السلع والخدمات التي تُشبع الحاجات السوية للإنسان".²

أمّا السيد محمد باقر الصدر فيعرّف الإقتصاد الإسلامي بأنّه: "المذهب الاقتصادي للإسلام، التي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية، بما يملك هذا المذهب ويدل عليه من رصيد فكري، يتألف من أفكار الإسلام الأخلاقية، والأفكار العلمية الاقتصادية أو التاريخية التي تتصل بمسائل الاقتصاد السياسي أو بتحليل تاريخ المجتمعات البشرية".³ بينما يرى الدكتور محمد شوقي الفنجري الإقتصاد الإسلامي بأنّه: "الذي يوجّه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية".⁴

ومن هذه التعريفات نجد أنّ تعريف الدكتور محمد أحمد صقر هو التعريف الأكثر دقة وشمولية من التعريفات الأخرى، حيث اتسمت معظمها بالقصور.

المطلب الثاني: الاقتصاد الإسلامي علم أم مذهب؟

¹ يسري، عبد الرحمن، تطور الفكر الاقتصادي، ص 35.

² ينظر: الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومركزات، ص 42-43، بحث نُشر في كتاب قراءات في الاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 1987 م.

³ اقتصادنا، ص: 31

⁴ المذهب الاقتصادي في الإسلام، ص: 18

من خلال اطلاع الباحثة على العديد من الكتب المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، فقد وجدت تبايناً في الآراء من حيث النظرة للاقتصاد الإسلامي، فمنهم من اعتبر الاقتصاد الإسلامي علماً ومنهم من اعتبره مذهباً.

فالدكتورة زينب الأشوح الأستاذة بكلية الاقتصاد في جامعة الأزهر ترى أن: "الاقتصاد الإسلامي علم يشتمل على النظرية الإلهية، والتطبيق الفكري البشري، والتوجيهات القابلة للتطبيق كركائز وكمكونات لأي نظام اقتصادي"¹.

أما الدكتور محمد شوقي الفنجري فيرى أن الاقتصاد الإسلامي "مذهب ونظام"، مذهب من حيث الأصول، ونظام من حيث التطبيق؛ وأنه كالعملة الواحدة ذات وجهين:
الأول: وجه ثابت وهو ما تعلق بالأصول أو بالمذهب.
الثاني: وجه متغير، وهو ما تعلق بالتطبيق أو النظام.

فالعالم في رأيه، محايد وليس بعامل مميز مستقل أو ينفرد به مذهب دون آخر، حيث لا يمكن وصف مثل هذه القوانين الاقتصادية بأنها رأسمالية، أو اشتراكية، أو إسلامية، وإنما حقائق علمية لا دين ولا جنسية لها، فهي ذات صبغة عالمية لا تتفاوت فيها الشعوب أو الدول تبعاً لاختلاف مفاهيمها الاجتماعية. أما كيفية إعمال هذه القوانين الاقتصادية، وطريقة التأثير فيها، والاستفادة منها، فهذا دور المذهب الاقتصادي بحسب ما يستهدفه.

إذن فالمذهب الاقتصادي هو الذي يضع أهداف الحياة الاقتصادية، ويرسم الوسائل المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف، فهو ينطوي على أمرين هما: غاية ووسيلة النشاط الاقتصادي؛ لذا فالإقتصاد الإسلامي يجمع بين الثبات والتطور: الثبات من حيث الأصول أو المذهب الاقتصادي، والتطور من حيث التطبيقات أو النظم الاقتصادية.²

ونتهي بهذه المقولة الفذة للشهيد سيد قطب³ حيث يقول: "إن الإسلام يُقيم نظامه الاقتصادي - ونظام الحياة كلها - على تصور مُعين يمثل الحق الواقع في هذا الوجود. يُقيّمه على أساس أن ﷻ

¹ الدليل الشامل إلى الاقتصاد الإسلامي، ص 29

² ينظر: المذهب الاقتصادي في الإسلام، ص ص 25، 31، 49، 50

³ سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي (9 أكتوبر 1906 - 29 أغسطس 1966) كاتب وأديب ومنظر إسلامي مصري ينتمي لحركة الإخوان المسلمين المصرية. يعتبر من أكثر الشخصيات تأثيراً في الحركات الإسلامية التي وجدت في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، له العديد

هو خالق هذا الكون. واستخلف الجنس البشري في هذه الأرض، ومكّنه ممّا ادّخر له فيها من أرزاق وأقوات ومن قوى وطاقات، على عهد منه وشرط وفق منهج الله، وحسب شريعته. فما وقع منه من عقود وأعمال ومعاملات وأخلاق وعبادات وفق التعاقد فهو صحيح نافذ، وما وقع منه مخالفاً لشروط التعاقد فهو باطلٌ موقوف. فإذا أنفذه قوة وقسراً فهو إذن ظلمٌ واعتداء لا يُقره الله ولا يُقره المؤمنون بالله، فالالاقتصاد الإسلامي الناجح لا يقوم بغير أخلاق، وأنّ الأخلاق ليست نافلة يمكن الاستغناء عنها ثمّ تنجح حياة الناس العملية.¹

المطلب الثالث: كسب المال مطلبٌ شرعي:

"إنّ الإنسان لا بدّ أن يحصل على حاجاته التي تحفظ حياته، وتوفر له أسباب البقاء ... فالحيوان يتحرك بطبيعته باحثاً عن غذائه في كل وجه، وبكل قوة وحيلة.. وكذلك النبات فإن عروقه تغوص في باطن الأرض بحثاً عن عناصر غذائه، ومقومات حياته.

أمّا الإنسان البدائي، وقبل أن يفتح عقله، وتجتمع له خبرات من تجارب الحياة.. فقد كان العمل هو الطريق الفطري للكسب. وبعد ذلك أخذ يستعمل عقله وذكائه في الحصول على الأشياء من غير طريقها الطبيعي.. بدأ لا يقنّع بكسبه، ولا يرضى بما لديه، فهَدَنَتْهُ حِيلَتُهُ إلى العثور على كثير من الوسائل يصل بها إلى المال من غير عمل؛ فلجأ إلى استعمال القوة، والغصب، والسلب، والسرقة لحيازة ما يُريد. وهذا طبعاً كان له الأثر الكبير في المجتمعات حيث جعل السيادة بيد الأقوياء، وبذلك استبدوا وظلموا الضعفاء وسلبوهم ما يملكون من دون أي وازع ديني أو عرقي؛ وبما أنّ كل هذا يؤدي إلى فتك بُنيان المجتمع، وضعف قوته، وتعطل الحركة العاملة إيداناً بالمجاعة والفقر، فقد كان موقف الشريعة الإسلامية واضحاً صريحاً وقوياً حازماً في حماية المجتمع من هذه الآفات، والضرب على أيدي المتلبسين بها، وأخذهم بالعقاب الرادع في الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة.

والطريق الذي رسمته الشريعة الإسلامية لكسب المال هو الطريق الطبيعي للحياة وللأحياء، لو أنّهم جَرَوْا على طبيعتهم، وأخذوا بالأصلح والأُنفع لهم؛ وبالتالي فإنّ الإسلام لا يحصر وسائل الكسب

من المؤلفات والكتابات حول الحضارة الإسلامية، والفكر الإسلامي. أهمّ كتبه: في ظلال القرآن ومعالم في الطريق (من موسوعة ويكيبيديا، تمّ الاستفادة من الرابط في 2010/06/06)

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%AF_%D9%82%D8%B7%D8%A8

¹ ينظر: في ظلال القرآن، 318/1، 319، 322 .

التي يجيء المال عن طريقها إلا في مبدأ عام، وهو أن يكون من طريق حلال، لا يضار به أحد، ولا يجوز على حق أحد.¹

يقول ابن خلدون²: "إِعلمَ أنَّ الإنسانَ مفتقرٌ بالطبعِ إلى ما يقوته ويمونه في حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى أشده إلى كبره ﴿ والله الغني وأنتم الفقراء ﴾"³. ويد الإنسان مبسطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف. وأيدي البشر منتشرة فهي مشتركة في ذلك. فالإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف سعى في اقتناء المكاسب لينفق ما آتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعياض عنها. قال ﷺ: ﴿ فابتغوا عند الله الرزق ﴾⁴. وقد يحصل له ذلك بغير سعي كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله. قال ﷺ: [يقول ابن آدم: مَالِي، مَالِي (قال) وهل لك، يا ابن آدم! من مالك إلا ما أكلت فأفنيته، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت؟]⁵.⁶

وبما أنَّ الإنسان مُطالب بسعيه نحو رزقه، لذا فقد وُجدت النقود، التي هي وسيلة للمبادلة ووسيلة للاكتناز؛ أي وسيلة لإشباع رغبة الفرد في السيولة.⁷

ولالإمام الغزالي⁸ تفسيره الخاص في ذلك حيث يقول: "من نعم الله تعالى خلق الدراهم والدنانير وبهما قوام الدنيا وهما حجران لا منفعة في أعيانهما، ولكن يضطر الخلق إليهما من حيث إن كلَّ إنسان محتاج إلى أعيان كثيرة في مطعمه وملبسه وسائر حاجاته، وقد يعجز عما يحتاج إليه ويملك ما

¹ ينظر: الخطيب، عبد الكريم، السياسة المالية في الإسلام، ص: 94-96.

² (732 - 808 هـ = 1332 - 1406 م) هو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الاشبيلي، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة. أصله من إشبيلية، ومولده ومنشأه بتونس. رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان والاندلس، وتولى أعمالاً، واعترضته دسائس ووشايات، وعاد إلى تونس. ثم توجه إلى مصر فأكرمه سلطانها الظاهر برفق. وولي فيها قضاء المالكية، ولم يتزي بزي القضاة محتفظاً بزي بلاده. وعزل، وأعيد. وتوفي فجأة في القاهرة. كان فصيحاً، جميل الصورة، عاقلاً، صادق اللهجة، عزوفاً عن الضيم، طامحاً للمراتب العالية. ولما رحل إلى الأندلس اهتز له سلطانها، وأركب خاصته لتلقيه، وأجلسه في مجلسه. اشتهر بكتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر - ط) في سبعة مجلدات، أولها (المقدمة) وهي تعد من أصول علم الاجتماع، ترجمت هي وأجزاء منه إلى الفرنسية وغيرها. أنظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج3، ص 330، ط15، دار العلم للملايين، مايو / أيار 2002 م.

³ محمد، 38/47

⁴ العنكبوت 17/29

⁵ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرفائق، ح 2958، ص 1187

⁶ ينظر: مقدمة ابن خلدون، ص 353

⁷ نصر، زكريا أحمد، تطور النظام الاقتصادي، ص 15.

⁸ (450 - 505 هـ = 1058 - 1111 م) هو: محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام: فيلسوف، متصوف، له نحو مئتي مصنف. مولده ووفاته في الطابران (قصة طوس، بخراسان) رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز في بلاد الشام فمصر، وعاد إلى بلده. نسبته إلى صناعة الغزل (عند من يقوله بتشديد الزاي) أو إلى غزالة (من قرى طوس) لمن قال بالتخفيف. من كتبه: (إحياء علوم الدين) أربع مجلدات، وتهافت الفلاسفة والاقتصاد في الاعتقاد. الزركلي، الأعلام، 22/7 (الانترنت)

يستغني عنه... فلا بدّ بينهما من معاوضة، ولا بدّ في مقدار العوض من تقدير...، فافتقرت هذه الأعيان المتتافرة المتباعدة إلى متوسط بينها يحكم فيها بحكم عدل... فخلق الله تعالى الدنانير والدراهم لتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال بالعدل، ولحكمة أخرى وهي التوسل بهما إلى سائر الأشياء لأنهما عزيزان في أنفسهما، ولا غرض في أعيانهما¹

لذا فإنّ هدف التفكير الإسلامي من نظامه الاقتصادي هو تحقيق العدالة الاجتماعية، فالعدالة الاجتماعية يراها الإسلام هدفاً وبراها وسيلة، يراها هدفاً؛ لأنّ المجتمع الذي يُبنى على أساس سليم يلزم أن تتوفر العدالة الاجتماعية بين أفراده، ولا يمكن أن يكون المجتمع سليماً إذا استبدّ به الأغنياء أو كان في مقدورهم حرمان الفقراء، أو تفاوتت الطبقات فيه تفاوتاً ملحوظاً، فظهر فيه الفقير المحروم بجانب الغني المتختم، والعدالة الاجتماعية أيضاً وسيلة للحب والتعاون اللذين يجب أن ينعم بهما كل مجتمع سليم.²

ومن هنا نجد أنّ الإسلام لا يُمانع من تكوين رؤوس أموال ما دامت حلالاً³؛ وعليه فإنّ استقلال الأمة واستقرارها مرهونان باقتصاده، فإذا كان الاقتصاد قوياً عاشت الأمة مستقلة ومستقرة الحال، وأمّا إذا كان اقتصادها ضعيفاً، فإنّ استقرارها وسيادتها تتعرضان لمخاطر داخلية وخارجية.⁴

إذن لا بدّ من أنّ كسر طوق الضغوط التي ينطوي عليها النظام الاقتصادي العالمي السائد حالياً يفرض على الجميع السعي بخُطى حثيثة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، يتألف من تكتلات إقتصادية منفتحة على نفسها داخلياً، ومتعاونة مع بعضها خارجياً؛ فمن حق كل بلد أن يتخذ لنفسه القرار المناسب لطبيعة ومستوى تطور اقتصاده الوطني؛ فما هو في مصلحة البلد المعني في الحاضر، قد يكون وبالاً عليه بعد حين من الزمن.⁵

¹ إحياء علوم الدين ، 122/4

² شليبي، أحمد، السياسة والاقتصاد في التفكير الإسلامي، ص 176.

³ الناطور، ش، وآخرون (1992): النظم الإسلامية: التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية، ص: 157.

⁴ أبو يحيى، محمد حسن، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، ص 16.

⁵ ينظر: أفهيلد، هورست، اقتصاد يُغدق فقراً، ص 291 ، 295

الفصل الثاني

المصارف التقليدية "التجارية" والمصارف الإسلامية

تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وتتضمن:

المبحث الأول: المصارف التقليدية "التجارية" ويتضمن:
المطلب الأول: تعريف المصارف التقليدية "التجارية"
المطلب الثاني: نشأة المصارف التقليدية "التجارية"

المبحث الثاني: المصارف الإسلامية ويتضمن:
المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية
المطلب الثاني: نشأة المصارف الإسلامية
المطلب الثالث: البدائل المصرفية الشرعية

المبحث الثالث: الأنظمة الاقتصادية العالمية ويتضمن:
المطلب الأول: نبذة عامة للنظم الاقتصادية
المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية الحالية (واقع وآراء)
المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على القطاع المصرفي الفلسطيني

المبحث الأول: المصارف التقليدية "التجارية"

في هذا المبحث سيتم تعريف المصارف التقليدية "التجارية" وذلك من خلال تعريف جذر كلمة مصارف اللغوي، وكذلك التعريف في الاصطلاح الفقهي، ونشأتها وأصل كلمة مصرف "بنك".

المطلب الأول: تعريف المصارف التقليدية "التجارية"

أولاً: تعريف الصرف في اللغة

هو ردّ الشيء عن وجهه، صرفه يصرفه صرفاً فانصرف. وصارف نفسه عن الشيء: صرفها عنها. الصرف: فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار لأن كل واحد منهما يُصرف قيمة صاحبه والصرف: بيع الذهب بالفضة وهو من ذلك لأنه يُنصرف به عن جوهر إلى جوهر. والصرف والصيرف والصيرفي: النقاد من المصارفة وهو من التصرف والجمع صيارف وصيارفة، والهاء للنسبة.¹

يُقال (صَرَفْتُ) الدراهم بالدينار. وَبَيَّنَ الدَّرْهَمِينَ (صَرَفَ) أي فضّل لجودة فضة أحدهما.²

ثانياً: تعريف الصرف في الاصطلاح الفقهي

جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية أنّ الصرف هو: بيع الثمن بالثمن، جنساً بجنس، أو بغير جنس، فيشمل بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، كما يشمل بيع الذهب بالفضة، والمراد بالثمن ما خلق للثمنية، فيدخل فيه بيع المصوغ بالمصوغ أو بالنقد.³

ثالثاً: تعريف المصرف والبنك

تُطلق كلمة المصرف أو البنك بصفة عامة على المؤسسات الرسمية التي تتخصص في إقراض واقتراض النقود، فهو مؤسسة تقوم بعمليات الائتمان بالإقراض والإقراض.¹

¹ ابن منظور، اللسان، مادة صرف. .

² الرازي، مختار الصحاح، ص 362، مادة (صرف)

³ 348/26، مادة (صرف)

لذا نجد بعض الكتّاب قد استخدم لفظ البنك ليدل على المصرف، وهذا الاصطلاح له جذر في تاريخ نشأة المصارف، حيث كان هؤلاء الصيارفة قد ألفوا مباشرة تجارتهم في الأماكن العامة جالسين إلى منضدة أو طاولة أي بنكو² (Banco) بالاطالية، ومع تطور أعمال هؤلاء الصيارفة اشتقت منها كلمة بنك (Banque) وكلمة بنكيير (Banquier) لمن يباشر هذه الأعمال.³

ومنهم من عرف البنك بأنه: "مؤسسة تقترض لتقرض أي تتجر في الائتمان - فالبنك يقبل ودائع أي يقترض ويُعطي قروضاً، فيستفيد من الفرق الإيجابي بين الفوائد التي قد يدفعها للمودعين (وهي ضئيلة عادة) والفوائد التي يحصل عليها من المقترضين؛ فهو مؤسسة تستعمل التزاماتها في الوفاء بالتزامات الأفراد بعضهم لبعض".⁴

أمّا البنوك التجارية أو بنوك الودائع فهي: "عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل"، وبالرغم من أنّ التعريف فيه كثير من الصحة، إلا أنّ اتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية لم تعد تقتصر على القيام بعمليات الائتمان فقط بل تعدتها إلى أعمال التجارة، والصناعة؛ سداً لحاجتهما لرؤوس الأموال العاملة.⁵

لذا فهي تقوم بدور أساس وجوهري في الحياة الاقتصادية المعاصرة، حيث إنّها ملتقى تجمع مدخرات الأفراد، ومخزن يمد الحياة التجارية بالأموال اللازمة لدفع حركة التبادل التجاري بين مختلف الأنشطة الاقتصادية.⁶

المطلب الثاني: نشأة المصارف التقليدية "التجارية"

تُعتبر الأعمال المصرفية الوليد البكر لأي استقرار حضاري⁷، فالعمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك حالياً، قديمة قديم التاريخ، فقد كان يقوم بهذه الأعمال الأسر، والأفراد، وموظفو الحكومة قبل

¹ ينظر: صلواتي، ي، وآخرون (2001)، 3258/7؛ مصطفى، إ، الزيات، أ، عبد القادر، ح، التجار، م، (معدون)، المعجم الوسيط، ص: 91؛ جبران، مسعود، الرائد، ص 1170

² يُقال تبنك بالمكان أي أقام به وتمكن (المعجم الوسيط، ص: 91؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 206/1).

³ ينظر: الجمال، غريب، المصارف والأعمال المصرفية، ص 8.

⁴ نصر، زكريا أحمد، تطور النظام الاقتصادي، ص: 27

⁵ شافعي، محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، ص 191، 192.

⁶ إبراهيم، محمد عبد الله، بنوك تجارية بدون ربا، ص 27

⁷ حمود، سامي حسن أحمد، تطوير الأعمال المصرفية، ص 36

نحو 4000 سنة. وتشير الوثائق التاريخية المؤرخة منذ حوالي 2000 قبل الميلاد، أنّ البابليين قد عرفوا التعاطي بالأعمال المصرفية، وتشير الوثائق أنّ أحد مزارعي السمسم اقترض من كاهنة المعبد مقداراً من الفضة؛ لتمويل مشترياته من السمسم، وحرّر لها صكاً بذلك يتعهد فيه بدفع القيمة بالسمسم حسب السعر الجاري وقت الحصاد، ويسمّى هذا التعهد الخطّي بالدفع بعد فترة معينة في العُرف المصرفي الحديث بالسند الإذني؛ ممّا يعني أنّ السند كان قابلاً للتداول والانتقال¹. ومع التوسع التجاري وجد الباحثون أنّ الرومانيين لم يكن لديهم تنظيم قانوني لقضايا الاعتماد ووسائله.. كما لم يعرفوا تشريعاً تجارياً مستقلاً فقد تتلمذ الرومان في الفن المصرفي على الإغريق²، والنصوص الرومانية تعطينا معلومات دقيقة عن نشاط من كانوا يسمونهم أرجانتيروس - أي تجار الفضة - والذي يعني بالمعنى الأوسع "تجار النقود" الذين يقومون بدور الصراف والوديع المقرض في آن واحد، وذلك تحت رقابة الرؤساء الإداريين وكانوا يتشاركون على الغالب في سبيل استثمار تجارنتهم.

وفي العصور الوسطى حيث كانت العملة النقدية قوامها النقود الذهبية، كان الأغنياء يحرصون على صيانة ذهبهم من السرقة أو الضياع، فكانوا يعهدون بحفظه إلى المحترفين صياغة الذهب وتجارته وصيرفة النقود، ليودعوه في خزائنتهم، ويسترد المودعون منه بالقدر الذي يحتاجون إليه في معاملاتهم، وكانوا يدفعون إلى الصيرفي أجراً على حفظ هذه الودائع، وإذا أراد أحدهم الانتقال من بلد إلى بلد أو إلى دولة أخرى، كان يأخذ من الصيرفي أمراً إلى زميل له في البلد الآخر بتسليمه المبلغ المطلوب.

وتجار الذهب وصيارفة النقود هؤلاء كانت الفئة الغالبة فيهم من اليهود؛ وبما أنّ تداول السندات أخفّ من تداول الذهب، فقد أخذ المودعون يتعاملون فيما بينهم بهذه السندات لأنها أراحتهم من نقل الذهب من يد إلى يد، ثمّ اكتشف الصيارفة أنّ الذهب المودع في خزائنتهم يبقى جائناً فيها مُدداً طويلة بعد أن أُلِفَ المودعون التعامل بهذه السندات الممثلة لقيمة ذهبية، وقلماً يأتي حامل السند ليتسلم ذهبه إلاّ إذا كان محتاجاً إليه بالذات، وتبين لهم من التجربة الواقعية أنّ ما يتم استرداده بالفعل من الذهب المودع لديهم خلال عام أو أكثر لا يتجاوز عُشر مقداره، وتبقى تسعة أعشاره رابضة في خزائنتهم، فلماذا لا يستغلونها في الإقراض برّاء، بالفائدة التي يحدّدونها على ما يلمسون من حاجة

¹ ينظر: حمود، م.ن، ص: 37. صبري، ن، جبر، م، البنوك الإسلامية أصولها الإدارية والمحاسبية، ص: 4-5. Encyclopedia Britannica Almanac 2006, page 823,

² شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص 194.

المحتاجين بغير أي قيد يحدد هذا القدر، وبعد أخذ الضمانات الوثيقة منهم كفالة لسداد القروض عند حلول الأجل. وعند سداد هذه القروض وفائدتها المرتفعة يستغلونها مرة أخرى في الإقراض الربوي.

وعلى هذا النحو تضخمت ثرواتهم التي لم تكن في أصلها إلا مال المودعين، وكلما تضخمت ثرواتهم الخاصة من هذا المصدر استخدموها بالمثل في الإقراض بالربا بالإضافة إلى مال الودائع.¹

وتجدر الإشارة هنا أنّ هؤلاء الصيارفة كانوا حتى هذه الفترة موضع ازدراء الكافة، وكان مأواهم في كل مدينة في الحي اليهودي المنعزل عن المجتمع، ثم جاءت الثورة الصناعية في الدول الأوروبية، واحتاج الناس إلى توسيع صناعاتهم، وإنشاء صناعات جديدة، وازداد الرخاء واتسع نطاق التبادل التجاري، فتطور نشاط هؤلاء الصيارفة، فبعد أن كان يقتصر على القروض الاستهلاكية امتد إلى القروض الإنتاجية، وبعد أن كان الربا لا تُجيزه الكنيسة جاءت التشريعات الوضعية فأحلتها، وتطور أيضاً مركز الصيرفي فأصبح صاحب بنك، له احترامه عند الكافة، ونشأت البنوك التجارية.²

وعليه فإنّ البداية المعتبرة لنشأة البنوك الحديثة لا تتعدى الربع الأخير من القرن السادس عشر، حيث تشير الأبحاث إلى أنّ أول بنك تجاري هو Banco di rialto والذي أنشأ في مدينة البندقية في إيطاليا عام 1587 م، قد كان هذا البنك يقوم بقبول الودائع والودائع تحت الطلب لتحويل ديونهم من خلال الشيكات، وكان لا يقدم القروض، أو يدفع فائدة على الودائع، كانت خدماته مجانية لأن مصاريفه كانت تُدفع من خلال المدينة، ثم شكّل في البندقية بنك آخر هو Banco Giro عام 1619 م، وقد تمّ دمج البنكين في عام 1637 م، وزاولا أعمالهما تحت اسم Banco Giro، حتى تمّت تصفيته في عام 1806 م، وعلى غرار هذا البنك، ومع التوسع التجاري في أوروبا، تمّ إنشاء بنك أمستردام الهولندي عام 1609 م، وهو النموذج الذي احتذته معظم الدول الأوروبية في تأسيس بنوكها فيما بعد، مع مراعاة ما اقتضته اختلافات الظروف، والأحوال بين دولة وأخرى.³

¹ ينظر: العربي، محمد عبد الله، محاضرات في النظم الإسلامية، ص: 20-21

² العربي، محمد عبد الله، م.ن، ص: 21-22

³ Encyclopedia Britannica Almanac 2006, page 823,

المبحث الثاني: المصارف الإسلامية

إنَّ استحالة قيام الاقتصاد العالمي اليوم وغداً على أساس غير الأساس الربوي .. ليست سوى خُرافة.¹

يقول ابن القيم²: "مَنْ فَقهَ المفتي ونُصحَه إذا سألَه المستفتي عن شيء فمَنعَه منه، وكانت حاجته تدعو إليه، أن يدلّه على ما هو عوض له منه، فيسدّ عليه باب المحذور، ويفتح له باب المباح."³ ويقول أبو حامد الغزالي⁴: "مقصود الشرع من الخلق خمسة وهو: أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكلّ ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكلّ ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة، وهذه الأصول الخمسة حفظها واقع في رتبة الضرورات، فهي أقوى المراتب في المصالح، وتحريم تقويت هذه الأصول الخمسة، والزجر عنها، يستحيل أن لا تشتمل عليه ملّة من الملل، وشريعة من الشرائع التي أُريد بها إصلاح الخلق."⁵

والمصارف في إطار التشريع الإسلامي في ظل متطلبات العصر، أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لا جدال فيها، لكل مجتمع مسلم يرفض الربا والاستغلال، ويطبق شريعة الله ويحكم ويُحكم بها، وذلك لما لهذه المصارف من وظائف أساسية تتمثل في تيسير التبادل والمعاملات وتيسير الإنتاج وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية بما يرفع الحرج عن المسلمين.⁶

المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية

¹ قطب، سيد، في ظلال القرآن، 323/1

² (691 - 751 هـ = 1292 - 1350 م) هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين: من أركان الإصلاح الإسلامي، وأحد كبار العلماء. مولده ووفاته في دمشق. تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، بل ينتصر له في جميع ما يصدر عنه. وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، وسجن معه في قلعة دمشق، وأهين وعذب بسببه، وطيف به على جمل مضروبا بالعصى. وأطلق بعد موت ابن تيمية. وكان حسن الخلق محبوبا عند الناس، أغري بحب الكتب، فجمع منها عددا عظيما، وكتب بخطه الحسن شيئا كثيرا. وألف تصانيف كثيرة منها: إعلام الموقعين، والطرق الحكمية في السياسة الشرعية وغيرها. أنظر: الأعلام، ج6، ص56.

³ إعلام الموقعين، 46/6 .

⁴ سبق ترجمته ص 17

⁵ المستصطفى في علم الأصول، 417/1.

⁶ الكفراوي، عوف محمود، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، ص: 66-67.

سَبَق أن عرّفنا كلمة المصرف في المبحث السابق، وتاريخ نشأته، وأصل كلمة (البنك) المرتبطة به، وخلال هذا المطلب ستقوم الباحثة ببيان ما تعنيه وصف المصارف بكونها (إسلامية) من خلال تعريفات لعدة باحثين:

يقول أحدهم: "المصرف الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية، تُزاول أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية"¹، وعرّفها آخر بقوله: "إنّها المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقد على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية، وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة"². ويقول آخر إنّ المصرف الإسلامي: "هو مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية، وتحقيق أقصى عائد اقتصادي اجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية"³. ويرى أحد الباحثين أنّ البنك الإسلامي: "مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة، ويعمل على تنمية اقتصادياتها"⁴. هذا ويعرّف المصرف الإسلامي حسب المادة (1) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002م المنشور بتاريخ 2002/06/06م - من منشورات المجلس التشريعي الفلسطيني / الدائرة الإعلامية وبالتعاون مع الدائرة القانونية - رام الله، ص 41 بأنّه: "أي شركة مساهمة عامة تهدف إلى تجميع المدخرات من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين؛ من أجل استخدامها في أوجه التمويل والاستثمار لصالح الفرد والجماعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية".

وبالبحثة ترى أنّ المصرف الإسلامي هو "مؤسسة مالية مصرفية يزاول أعماله المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية حلالها وحرامها".

المطلب الثاني: نشأة المصارف الإسلامية

خلال اطلاع الباحثة على الكتب ذات الصلة بهذا الموضوع، وجدت الباحثة أنّ موضوع الإقراض والاقتراض كان موجوداً زمن البعثة المحمدية، فكما نعلم جميعاً أنه عندما هاجر الرسول أقام

¹ الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ص 174.

² الزحيلي، وهبه، المعاملات المالية المعاصرة: بحوث وفتاوى وحلول، ص 516.

³ الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، ص 66

⁴ الخضير، م، البنوك الإسلامية، ص 17.

علي بن أبي طالب ﷺ ، بمكة ثلاث ليال وأيامها، حتّى أدّى عن رسول الله ﷺ الودائع التي كانت عنده للناس، حتى إذا فرغ منها، لحق برسول الله ﷺ.¹

وقد رُوي أيضاً أنّ الرجل كان يأتي الزبير بن العوام² بالمال ليستودعه إياه، فيقول الزبير: لا، ولكن هو سلفٌ، إنّي أخشى عليه الضيعة.³ وقالوا إن هند بنت عتبة⁴ قامت إلى عمر بن الخطاب ﷺ فاستقرضته من بيت المال أربعة آلاف تنجر فيها وتضمنها فأقرضها فخرجت فيها إلى بلاد كلب فاشتريت وباعت، فلما أتت المدينة وباعت شكت الوضيعة (الخسارة) فقال لها عمر ﷺ: "لو كان مالي لتركته لك، ولكنه مال المسلمين"⁵

فظهر الإسلام في بيئة تجارية، كان من أهمّ العوامل التي ساعدت في نمو التجارة الإسلامية وازدهارها، وتبعاً لذلك فقد تمّ إنشاء بيوتات مالية، وتكوين شركات مالية للصيرفة، وقبول ودائع من

¹ البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، كتاب الوديعة، باب ما جاء في الترغيب في أداء الأمانات، 412/9، ح 12965، مكتب دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1416 هـ - 1996 م. إسناده حسن كما جاء في الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف محمد زهير الشاويش، ط 1، 384/5، 1399 هـ - 1979 م.

² هو: الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزي بن قصي بن كلاب القرشي الأسدي أبو عبد الله حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته أمه صفية بنت عبد المطلب وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأحد الستة أصحاب الشورى كانت أمه تكتبه أبا الطاهر بكنية أخيها الزبير بن عبد المطلب واكتنى هو بابنه عبد الله فغلبت عليه وأسلم وله اثنتا عشرة سنة وقيل ثمان سنين، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله إن لكل نبي حوارياً وحواري الزبير بن العوام ، وقد أوصى الزبير إلى ابنه عبد الله صبيحة الجمل - وهي الموقعة التي قتل بها - فقال ما مني عضو إلا قد جرح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انتهى ذلك إلى فرجه، وكان الزبير أول من سل سيفاً في الله عز وجل وكان سبب ذلك أن المسلمين لما كانوا مع النبي بمكة وقع الخبر أن النبي قد أخذه الكفار فأقبل الزبير يشق الناس بسيفه والنبي بأعلى مكة فقال له: مالك يا زبير قال: أخبرت أنك أخذت فصلي عليه النبي ودعا له ولسيفه. **ينظر:** الإصابة في تمييز الصحابة، 553، 557/2، 296-295/2 أسد الغابة،

³ ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 80/3.

وقد غالى بعض الكتاب في تفسيرهم في أنّ أول بنك عُرف هو بنك الزبير بن العوام، فالدكتور صالح أحمد العلي يقول في كتابه (التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، ص: 294-295): "وكان لبعض البنوك الخاصة فروع في بلاد مختلفة، وكل فرع منها يُكون بنكاً محلياً شبه مستقل، غير أنهم غير مرتبطين مع بعضهم، والرابطة التي تربط الفروع المنتشرة في عدة بلاد للبنك الواحد، هي أقوى من الرابطة التي تربط بنوك البلدة الواحدة التي يمتلكها رجل واحد. ولدنيا إشارة إلى أحد هذه البنوك الخاصة ذات الفروع المتعددة، ذلك هو بنك الزبير الذي كان مركزه في المدينة، وله فروع في الاسكندرية، والكوفة، والبصرة حيث كان مركزه في هذه المينة الكلاء (ميناء البصرة) وظلّ مركزاً للتجارة البحرية حتى القرن الرابع الهجري." وقد أشار الكاتب إلى طبقات ابن سعد في ذلك، وعند وقوف الباحثة على حقيقة هذا النص، وجدت الباحثة أنّ النص الحرفي لما جاء في الطبقات الكبرى لابن سعد ص: 80 هو: "كان للزبير بمصر خطط، وبالاسكندرية خطط، وبالكوفة خطط، وبالبصرة دور، وكانت له غلات تُقدّم عليه من أعراض المدينة". والحقيقة إنّ هذا تحميل للنص ما لا يحتمل كما قال الدكتور سامي حسن أحمد حمود في كتابه (تطوير الأعمال المصرفية، ص 44): "عدم تحميل الوقائع ما لا تحتمل، لذا فإننا نخالف الدكتور العلي فيما ذهب إليه حول وجود البنك الخاص للزبير بن العوام".

⁴ هي: هند بنت عتبة بن ربيعة ابن عبد شمس بن عبد مناف القرشية الهاشمية امرأة أبي سفيان بن حرب وهي أم معاوية أسلمت في الفتح بعد إسلام زوجها أبي سفيان وأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحها كان بينهما ليلة واحدة وكانت امرأة لها نفس وأنفة ورأي وعقل وشهدت أحداً كافراً وهي القائلة يومئذ نحن بنات طارق نمشي على النمارق إن تقبلوا نعانق أو تدبروا نفارق فراق غير وامق ثم إن هندا أسلمت يوم الفتح وحسن إسلامها فلما بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء وفي البيعة ولا يسرقن ولا يزنيّن قالت هند وهل تزني الحرة وتسرق فلما قال ولا يقتلن أولادهن قالت ربيّناهم صغارا وقتلنهم كبارا. (أسد الغابة، 315/7)

⁵ الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري)، 576/2-577.

التجار، وتحويل النقود بطريق السفائح¹ والصكوك، وتكوين نقابات التجار، التي تقوم بمراقبة المعاملات التجارية، وحلّ المشاكل التجارية التي تحدث خلال عمليات البيع والشراء²؛ لذا فقد رجّح المستشرق ماسينيون أنّ أصل نظام المصارف في أوروبا إنّما يرجع إلى المسلمين؛ فقد كان للتجار وكلاء، أو عملاء في أهم المدن التجارية، يكتبون إليهم بحال السوق في الأقاليم التي يكونون فيها، ويقرضونهم المال، فيكتب أولئك التجار للصارفة صكوكاً بديونهم بدلاً من أن يدفعوا إليهم نقداً؛ إذ كان التجار نادراً ما يدفعون المبالغ نقداً، وشاعت طريقة هذه الصكوك في البصرة، وكان يوقع على الصك -أو وثيقة الدفع أو الدين- شاهدان فأكثر، ثمّ تُختم بالشمع أو بنوع من الطين يثبت على الصك نفسه. وكثيراً ما كان التجار يلجؤون إلى تصفية الديون بطريقة التحويل من شخص إلى آخر في المدينة نفسها أو بين مدينتين مختلفتين³. فقد رُوي أنّه في القرن الخامس الهجري كان ينصب السوق في البصرة في ثلاث جهات كل يوم، ففي الصباح يجري التبادل في أسواق خزاعه، وفي الظهر في سوق عثمان، وفي المغرب في سوق القداحين. والعمل في السوق هكذا: كل من معه مال يُعطيه للصراف ويأخذ منه صكاً، ثمّ يشتري كل ما يلزمه، ويحول الثمن على الصراف، فلا يستخدم المشتري شيئاً غير صك الصراف طالما يُقيم بالمدينة⁴.

مما تقدّم نرى أنّ المسلمين قد عاشوا في ظل نظام اقتصادي نقي لا تشوبه الشوائب فقد عرفوا المعاملات المالية ومارسوها كما رأينا؛ وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أن النظام الاقتصادي

¹ مفرداً "السّفحة" وهي كلمة فارسية معربة، أصلها "سُفحة" وهي الشيء المحكم، ويُجمع على سفائح، وتعني في الاصطلاح الفقهي: رقعة أو كتاب أو صك يكتبه الشخص لنائبه أو مدينه في بلد آخر يُلزمه فيه بدفع مبلغ من المال لشخص أقرضه مثله. وقد سميت هذه المعاملة سفحة لما فيها من إحكام الأمر وتوثيقه وتجنبّ العناء والخطر. نزيه حمّاد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص 190

² ينظر: صبرة، ع، الحناوي، م، دراسات في الحضارة الإسلامية، النظم الإسلامية، 232/1.

³ الصالح، صبحي، النظم الإسلامية نشأتها وتطورها، ص: 397. وفي هذا المعنى كتب أحمد أمين في كتابه "ظهر الإسلام": "يحكى أنّ سيف الدولة لما ورد إلى بغداد وقت توزون، اجتاز وهو راكب فرسه وبيده رمحه، وبين يديه عبد له صغير، وقصد الفرجة وألا يُعرف؛ فاجتاز بشارع دار الرقيق على دور خاقان وفيها فتيان، فدخل وسمع وشرب معهم وهم لا يعرفونه وخدموه، ثمّ استدعى عند خروجه الدواة فكتب رُقعة وتركها فيها، ثمّ انصرف؛ ففتحوا الدواة فإذا في الرقعة ألف دينار على بعض الصيارف، فتعجبوا، وحملوا الرقعة وهم يظنونها ساذجة، فأعطاهم الصيرفي الدنانير في الحال والوقت (وهذا هو نظام الحوالات)، فسأله عن الرجل، فقال: ذلك سيف الدولة بن حمدان". ينظر: 107/1-108 "وقد علق الدكتور أحمد أمين بقوله: في هذا دليل على استعمال الصك أو الشيك في ذلك الوقت".

⁴ خسرو، ناصر، سفر نامة - رحلة ناصر خسرو إلى لبنان وفلسطين ومصر والجزيرة العربية في القرن الخامس الهجري، ص: 146 (ويمكن مراجعة ما جاء في نفس الكتاب ص: 119-120 حيث يقول ناصر خسرو: حينما كنت في أسوان، كان لي صديق وهو أبو عبد الله محمد بن فليح، فلما ذهب من هناك إلى عيذاب كتب، من إخلاصه لي، لوكيله بها كتاباً يقول فيه: أعط ناصر ما يريد، وهو يُعطيك صكاً للحساب. فلما بقيت بها ثلاثة أشهر، وأنفقت ما معي، اضطررت أن أعطي هذه الورقة للوكيل فأكرمني، وقال: إنّ له والله لديّ أشياء كثيرة، وإني مُعطيك ما تريد وأعطني صكاً به. فتعجبت من حُسن صنع هذا الرجل (محمد ابن فليح) الذي أظهر كل هذه الطيبة بغير سابقة مئيّ إليه، ولو كنت رجلاً دنيئاً واستحللت لنفسي أن أخذ لأخذت بهذه الورقة أشياء كثيرة، وقد أخذت منه مائة من الدقيق، وهو مقدار كبير هناك وأعطيته صكاً به أرسله إلى أسوان، وقبل رحيلي من عيذاب، ورد خطاب من محمد ابن فليح لوكيله يقول فيه: أعط ناصر كل ما يريد مهما تكن قيمته مما لي عندك، وإذا أراد فأعطه من مالك، وأنا أعطيك عوضاً عنه. انتهى - وهذا يدلّ على أنهم كانوا يعرفون نظام الحوالة والاقتراض -

كان موجوداً في كُتب الفقه القديمة، ولكن ضمن فقه المعاملات، أمّا مصطلح الاقتصاد الحديث فهو حديث جداً كما رأينا في المبحث الأول.

وكما قال العلامة ابن القيم فإنّ "الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعادن وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة".¹

إنّه على الرغم من أنّ الربا قد حرّمته الشرائع القديمة، ونادى به أنصار الحركة الإصلاحية في العالم؛ إلّا أنّ زحف المصارف والشركات الأوروبية على الشعوب الأوروبية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أفقدتهم كرامة أوطانهم، وذلت رؤوسهم ونفوسهم، بالضبط كما فعلت المصارف والشركات الأجنبية بالشعوب الإسلامية، فهذه المصارف والشركات هي التي مهدت للإمتيازات الأجنبية سُبُلها، وهي التي نصبت شبك الديون لتوسيع الغزو والاحتلال، باسم المحافظة على الحقوق وضمان سدادها²؛ وكانت النتيجة الحتمية لترك المسلمين نظامهم الاقتصادي إلى النظام الغربي في الرأسمالية، والنظام الاشتراكي التعاوني في المادية الماركسية، وأكلهم الربا من كل جانب، أن زحف عليهم الفقر، والجوع، والحرمان، وصبّ عليهم البلاء بلاء الخيانة، وفقدان الشعور بالمسؤولية، وضياع الالتزام بالحق أو الواجب، وصارت حياتهم جحيماً لا يُطاق.³

لذلك كانت هناك أصوات كثيرة تعلو لتحويل المؤسسات الاقتصادية الربوية إلى مؤسسات إسلامية في الشكل والمضمون، وتدعو إلى رفض الواقع المنقول من الغرب والعودة للبدائل الإسلامية.

إنّ أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي، كانت في إحدى المناطق الريفية في باكستان، حيث تأسس في حزيران 1965م مصرف تعاوني في كراتشي، وكان يستقبل الودائع من ذوي اليسار من مالكي الأراضي، ليقدمها بدوره إلى الفقراء من المزارعين، للنهوض بمستواهم المعيشي وتحسين نشاطهم الاقتصادي، دون أن يتقاضى أصحاب هذه الودائع أي عائد على ودائعهم، كما أنّ القروض المقدمة إلى هؤلاء المزارعين كانت دون عائد أيضاً، وهذا المصرف كان يتقاضى أجوراً رمزية تُغطي تكاليفه الإدارية فقط، وبسبب سوء الإدارة، وفقدان الإشراف الرسمي، لم يُكتب له النجاح، وتمّ إغلاقه. ولعلّ التجربة الأولى للمصرف الإسلامي التي تمّ اعتمادها في أكثر من دراسة كانت في الريف

¹ إعلام الموقعين، 337/4

² ينظر: العقاد، عباس محمود، حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، ص 121

³ خفاجي، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي، ص 171.

المصري، حيث تأسست عام 1963م في ميت غمر في دلتا النيل مصارف ادخار ريفية، وهذه التجربة، التي عُدَّت ناجحة عموماً، وصلت إلى نهايتها لأسباب سياسية في عام 1967 م. وهاتان التجريبتان صلحتا هدفاً للتغلب على الحاجز النفسي للتمويل الإسلامي، ففي عام 1971 م تأسس "بنك ناصر الإجتماعي"، وهو أول مصرف يقوم بممارسة النشاطات المصرفية على غير أساس الربا، ثم تأسس في دبي أول مصرف إسلامي في اليوم الثاني عشر من آذار عام 1975م، وسُرعان ما تبعته مصارف أخرى، وفي نهاية عام 1999م وصل عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى أكثر من مئتي مؤسسة ومصرف إسلامي، موزعة في القارات الخمس، ولها شبكة فروع تزيد عن خمسة آلاف فرع، ووصل حجم الاستثمارات التي تُديرها إلى أكثر من مئة مليار دولار.¹

"إنَّ العلاقات الاقتصادية عامة والمالية خاصة، لا يمكن أن تتم بين فئات بعينها منعزلة عن باقي المجتمعات. فالمصالح المادية الكامنة وراء هذه العلاقات متشابكة مترابطة، والمنافع متبادلة، وليست الشعوب الإسلامية استثناء في هذا المجال"²

وأخيراً يمكن إجمال الأهداف من إنشاء المصارف الإسلامية بما يلي:

1. الالتزام بتطبيق توجيهات الله ﷻ في المجال الاقتصادي والمعاملات، وتحرير المجتمعات الإسلامية من المحظورات الشرعية.
2. تطبيق نظام مصرفي جديد يختلف عن غيره من النظم المصرفية الربوية.
3. تجميع أموال المسلمين وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية.
4. تحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي الصحيح.
5. العمل على تحرير العالم الإسلامي من بقايا التبعية والخضوع للاقتصاد الاستعماري الرأسمالي.³

المطلب الثالث: البدائل المصرفية الشرعية

¹ ينظر: شابرا، محمد عمر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ص 321؛ الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، ص 516-517؛ الهيتي، المصارف الإسلامية بين التطبيق والنظرية، ص 176-177

² جمال الدين عطية، مظاهر التعاون بين البنوك الإسلامية في أوروبا والبنوك الغربية، مجلة المسلم المعاصر، عدد 41، 1985/1984، ص 80-79

³ نعمان، فكري أحمد، النظرية الاقتصادية في الإسلام مع خطة عمل تطبيقية لنظام اقتصادي إسلامي متكامل، ص 146-147

إنّ الدعامة الأساسية التي تقوم عليها المصارف الإسلامية، هي تقديم الخدمات المصرفية وفق منهج الشريعة العزّاء، لذلك نجد أنّ المصارف (الإسلامية) تتوافق مع المصارف (التقليدية) في وظائفها الأساسية المتمثلة في:

1. قبول الودائع
2. تمويل الاستثمارات
3. تقديم الخدمات المصرفية

ولكن فلسفة المصارف الإسلامية تقوم على تأدية هذه الوظائف دون استخدام الفائدة كعامل تعويض للعملاء، واستبدالها بحصة من الربح. وبذلك نجد أنّ الميزة الأساسية التي تتميز بها المصارف (الإسلامية) عن (التقليدية) أنّها تتوخّى أن لا تتعامل بالفائدة المصرفية في معاملاتها كافة - أخذاً وعطاءً. ¹ قال ﷺ: «الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» ² يَمَحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ³ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ⁴ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ⁵ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْنُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ⁶ ². والحقيقة أنّ موضوع الربا قد أشبع بحثاً فقهيّاً واقتصادياً، والتحرير قطعي، ولكن علم الاقتصاد البورجوازي قد ألقى وما يزال يُلقى في روع الناس، ويرسخ في أذهانهم في القرون الماضية أنّ تحرير الربا شيء يتعلق بالعواطف أكثر مما يتعلق بالحقيقة، وأن ليس إقراض شخص غيره شيئاً من المال دونما شيء من الربا إلاّ سماحة خلقية، قد شطّ الدين وجاوز حد الفطرة؛ إذ طالب بها الناس بمثل هذه الشدّة والتأكيد، وأنّ الربا شيء معقول من الناحية المنطقية، وأمر نافع لا مندوحة عنه للإنسانية، وأنه لا يقبل أي اعتراض من الناحية الاقتصادية، وقد أنسى الإنسانية كل تفسير ممكن لكلمتي "الربح" و"المنفعة" إلاّ تفسير واحد وهو "الربح المالي" و"المنفعة الاقتصادية". ³

والربا يؤدي إلى قطع ما بين الناس من أواصر الأخوة والتعاون على الخير، ويزرع الأحقاد في نفوس أفراد المجتمع، وهو ينطوي على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان استغلالاً تأباه الأخلاق وقواعد

¹ ينظر: شيخون، محمد، المصارف الإسلامية، دراسة في تقويم المشروعات الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، ص 87. البنوك الإسلامية أصولها الإدارية والمحاسبية، ص 11

² سورة البقرة: 275/2-279

³ ينظر: المودودي، أبو الأعلى، الربا، ص ص 6، 36.

السلوك المستقيم¹. ولمّا كان هناك تباين في تقديم الخدمات المصرفية ما بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، فلا بدّ لنا في عجالة من توضيح أساليب الاستثمار القائمة في المصارف الإسلامية، علماً بأنّ كل واحدة منها قد تمّ بحثها سواء على المستوى الفقهي أو على المستوى القانوني، ولكن لعلاقة الدراسة بهذه المصطلحات فلا بدّ من تسليط الضوء على هذه البدائل الاستثمارية.

1. المضاربة:

مُفاعلة من الضرب وهو السير في الأرض، وفي الشرع: عقدُ شركة في الربح بمالٍ من رجل وعملٍ من آخر. وهي إيداع أولاً، وتوكيل عند عمله، وشركة إن ربح، وغصبٌ إن خالف، وبضاعة إن شرط كل الربح للمالك، وقرضٌ إن شرط للمضارب.² وصورتها الحديثة في المصارف الإسلامية، أنّها عقد اشتراك بين أرباب رأس المال، وبين أهل الخبرة في الاستثمار، فيقدم ربّ المال ماله، ويقوم المضارب بالاستثمار.

2. المُرَابحة:

وهي من أنواع البيوع في الفقه الإسلامي، وتُعرف باسم بيع الأمانات، وهي التي يحدد فيها سعر الشراء تبعاً لتكلفة السلعة أو ثمن شراء البائع لها³، وهي تعني لغةً: البيع بزيادة على الثمن الأول⁴. وفي الاصطلاح الفقهي فهي تعني: "أن يُعرّف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها ويأخذ منه ربحاً إمّا على الجملة؛ وإمّا على التفصيل"⁵

3. السّلم:

وهو في اللغة التقديم والتسليم. وفي الشرع: اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلاً وفي الثمن آجلاً، فالمبيع يسمّى مسلماً فيه، والثمن رأس المال، والبائع يسمّى: مسلماً إليه، والمشتري: ربّ السّلم.⁶ والسلم جائز شرعاً؛ لأنّ عقد السّلم مما تدعو إليه الحاجة، وإباحته فيه رفع للحرج عن الناس، وهو مهم للنّاس وخاصة المزارعين منهم.⁷

4. المُزَارعة:

¹ الجمال، غريب، المصارف والأعمال المصرفية، ص 186

² الجرجاني، علي بن محمد الشريف، التعريفات، ص 304

³ ارشيد، محمود، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ص 73

⁴ الجرجاني، م.س.، ص 294

⁵ ابن جزّي، محمد بن أحمد، قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، ص 289، دار العلم للملايين، بيروت، 1968 م.

⁶ الجرجاني، م.س.، ص 192

⁷ ارشيد، م.س، ص 106

على وزن مُفاعلة من الزرع، وهي أن يتعاقد مالك الأرض مع غيره ليقوم بزراعة الأرض وتعهده الزرع، ويكون الخارج بينهما حسب الاتفاق، والبذر على المالك.¹

5. المُساقاة:

وهي مأخوذة من السَّقَى، وذلك أن يقوم شخصٌ على سقي النخيل والكرم ومصلحتهما، ويكون له من ريع ذلك جزءٌ معلوم.² وقالوا هي: دَفَعَ الشجر إلى مَنْ يُصلحه بجزء من ثمره.³ وهي نوع شركة على أن تكون أشجار من طرف وتعهدها من طرف آخر، ويقسم ما يحصل من الثمر بينهما.⁴

6. الاستصناع:

وفي الاصطلاح الفقهي هو: طلب عمل شيء خاص، على وجه مخصوص، مادته من الصانع. فإذا قال شخص لآخر من أهل الصنائع: اصنع لي الشيء الفلاني بالأوصاف التالية بكذا درهماً وقيل الصانع ذلك، كان ذلك استصناعاً، وقد اختلف الفقهاء في تكييفه الفقهي فقال بعضهم: هو مواعدة وليس ببيع. وقيل: هو وعدٌ غير ملزم للصانع. وقال غيرهم: هو بيع، لكن للمشتري فيه خيار الرؤية. وقيل هو عقد ملزم للطرفين.⁵

7. التورق:

هو أن يشتري السلعة بثمن مؤجل أو مقسط، ثم يبيعها لآخر بثمن معجل ليحصل على الورق (الدراهم = النقود) ليسد بها حاجته.

وفي اللغة: أَوْرَقَ الرجل؛ أي صار ذا ورق. وفي الاصطلاح الفقهي، فلا يستعمل هذا المصطلح إلا الحنابلة، ومرادهم به "أن يشتري الشخص سلعةً نسيئةً، ثم يبيعها لغير البائع بأقل مما اشتراها به، ليحصل بذلك على النقد". وحكمه عند جمهور الفقهاء هو الإباحة، لأنه بيع لم يظهر فيه قصد الربا ولا صورته.⁶

¹ الجرجاني، التعريفات: ص 295

² حماد، نزيه، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص 305

³ الجرجاني، م.س.، ص 297

⁴ حماد، نزيه، م.س.، ص 306

⁵ نزيه حماد، م.س.، ص 59

⁶ حماد، نزيه، م.س.، ص 128، 254

المبحث الثالث: الأنظمة الاقتصادية العالمية وتعريف الأزمة المالية العالمية الحالية

المطلب الأول: نبذة عامة للنظم الاقتصادية العالمية:

"لقد نشأت معظم المذاهب الاقتصادية نتيجة تغييرات أحدثت اضطراباً في المجتمع البشري، مما سبب الاضطراب والمتاعب للكثيرين، وكان يتعارض مع التقاليد، وكانت هذه المذاهب تمثل جهداً يهدف إلى غاية اجتماعية، ومن بعض نواحيها كانت في غالب الأحيان أشبه بصوت يرتفع دفاعاً عن جماعة دينية أو ارسنقراطية زراعية آخذة في الاضمحلال."¹ ومن خلال هذا المطلب سنورد نبذة عامة لأهم الأنظمة الاقتصادية التي حكمت وتحكم العالم اليوم.

1. النظام الاشتراكي: يقول ماركس²: "إن الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طرق الإنتاج الرأسمالية هي السلب الأول للملكية الخاصة القائم على أساس العمل الفردي، ولكن الإنتاج الرأسمالي يولد بقوة القانون الطبيعي الذي لا يتغير، القوة التي تسلبه أي تنفيه. وهذا سلب السلب "نفي النفي"، هذا السلب الثاني لا يؤدي إلى عودة الملكية الخاصة ولكنه يُعيدّها على أساس التعاون والملكية المشتركة للأرض وأدوات الإنتاج التي ينتجها العامل بنفسه."³ فالاقتصاد الاشتراكي يقوم على قواعد محددة:

- قيام الثورة الاشتراكية التي يسيطر بها العمّال على الحكم كشرط أول.
- تأميم الدولة لكل عناصر الإنتاج والقضاء على كل دخل سوى أجر العامل.
- النشاط الاقتصادي عن طريق جهاز التخطيط، وكل العلاقات الاقتصادية الدولية تتم عن طريق الدولة.⁴

2. النظام الرأسمالي: وهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسّعاً في مفهوم الحرية. وقد ظهر هذا النظام في القرن

¹ سول، جورج، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة راشد البراوي، ص 26

² (5 مايو 1818 إلى 14 مارس 1883). كان فيلسوفاً ألمانياً، سياسي، وصحفي، ومنظر اجتماعي. قام بتأليف العديد من المؤلفات إلا أن نظريته المتعلقة بالرأسمالية وتعارضها مع مبدأ أجور العمال هو ما أكسبه شهرة عالمية. لذلك يعتبر مؤسس الفلسفة الماركسية، ويعتبر مع صديقه فريدريك إنجلز المنظرين الرسميين الأساسيين للفكر الشيوعي. شكل وقدم مع صديقه فريدريك إنجلز ما يدعى اليوم بالاشتراكية العلمية. (الشيوعية المعاصرة).

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%84_%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%B3

³ ماركس، كارل، رأس المال، ترجمة راشد البراوي، 224-223/2

⁴ محمد، يوسف كمال، فقه الاقتصاد العام، ص 23

السادس عشر في أوروبا، وأشهر دعائه: فرانسوا كيزني، وهو الذي أسس المذهب الطبيعي في فرنسا، وآدم سميث، الذي يلقب بأبو الاقتصاد وهو من أشهر دعاة المذهب الكلاسيكي.¹ وأهمّ دعائمه:

- الملكية الخاصة
- حرية التعاقد
- حرية إنشاء المشاريع الخاصة
- حرية الاختيار
- المنافسة الحرة²

فمحاولة تطبيق الأسلوب العلمي لم تُغير من استعمال الاقتصاد كأداة للسياسة، بل على النقيض من ذلك كلما تحسّن العلم كان الأسلوب الأفضل، وهذه المذاهب ما زالت تختلف طبقاً للعادات والحاجات المتغيرة، وتُستخدم في المجادلات حول السياسات والأساليب؛ ولكي يكون للمذاهب الاقتصادية معنى لا بدّ أن تكون ذات صلة بنوع مُعين من المجتمع، وبمظاهر السلوك في ذلك المجتمع، خلاف مجرد كسب العيش.³

المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية الحالية (واقع وآراء):

رأينا من خلال هذا الاستعراض السريع للأنظمة الاقتصادية العالمية بأنّ النظام الاشتراكي سرعان ما سقط، وأبدى فشله، وأمّا النظام الرأسمالي فهناك نداءات بضرورة تدخل الدولة لتنظيم الحريات الاقتصادية، وأن تقوم الدولة بنفسها بجمع المشاريع الاقتصادية التي يحتاجها المجتمع، وفي ظل الأزمة المالية العالمية الحالية، فلا بدّ لنا من وقفة سريعة كذلك لأفلام إسلامية وغير إسلامية كتبت واستفاضة في هذا الموضوع، وعبرت عما يحدث في هذا العالم.

ففي البداية لا بدّ لنا من لمحة بسيطة عن هذه الأزمة والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929م التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول 2008، ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي ترتبط

¹ من موسوعة ويكيبيديا (تمّ الاستفادة من الرابط في 2010/05/28)

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9>

² قريصة، ص، وآخرون، مقدمة في علم الاقتصاد، ص23

³ سول، جورج، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ص 28

باقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008م إلى 19 بنكاً، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية¹ البالغ عددها 8400 بنكاً.²

سبب حدوث الأزمة³

يستمد البنك الربوي أهميته في الحياة الاقتصادية من كونه قوة قادرة على تجميع رؤوس الأموال العاطلة بإغراء الفائدة التي يُعطيها للمودعين، ودفعها إلى مجال الاستثمار باسم قروض لرجال الأعمال ومختلف المشاريع التي تحتاج إلى تمويل.⁴

"لذا فقد توسعت المؤسسات المالية الأميركية في منح القروض السكنية بصورة لم يسبق لها مثيل من ناحية، وازدادت نسبة القروض إلى قيمة الممتلكات (المساكن) من ناحية أخرى. وقد قدمت المؤسسات المالية تلك القروض لعدد كبير من المستهلكين أصحاب الملاة الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة، بمعنى أن رغبتهم وقدرتهم على سداد القروض متدنية، وبالتالي يتعثرون عند حلول مواعيد سداد القروض، مما يؤثر على وضع المؤسسات المالية التي منحت القروض، ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وانهارها.

وهناك خاصية معينة تتميز بها المؤسسات المالية والمصرفية وهي درجة التشابك الكبيرة بينها، وخصوصاً بعد استحداث الأدوات المالية الجديدة في المجال المالي بصفة عامة وفي مجال التمويل

¹ فقد انهارت ستة بنوك هذا العام في ولاية واشنطن بينما يعمل نحو ربع هذه البنوك ومؤسسات التمويل فيها طبقاً لشروط رقابية مشددة تحمل في طياتها تهديداً من قبل المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع. وبالمقارنة، فإن نحو 19% من البنوك في جورجيا -التي يوجد بها أكبر عدد من البنوك المفلسة من بين الولايات الأميركية منذ بداية 2008- تعمل تحت هذه الظروف المشددة. وتمثل البنوك الستة التي أفلس في 2010 نحو 7% من عدد المصارف في ولاية واشنطن. وفي ولاية أوريغون أعلن بنك واحد إفلاسه.

وكان أكبر مصرف أعلن إفلاسه في ولاية واشنطن هو فرنتر بنك في إيفريت. وبلغ حجم أصوله 3.5 مليارات دولار بينما وصل عدد فروعه إلى 51 عندما استولت عليه السلطات الرقابية يوم 30 أبريل/نيسان الماضي. وقالت صحيفة وول ستريت جورنال في عددها يوم 2010/05/29 إن هناك 25 بنكاً مرشحاً للإفلاس في ولاية واشنطن وأوريغون وأيداهو أي ضعف الرقم الذي كان متوقعاً قبل عام واحد. ويخشى مصرفيون ومحللون أن يؤدي اضطراب وضع البنوك في منطقة شمال غرب الهادي إلى إبطاء انتعاش الصناعة المصرفية بالولايات المتحدة. (هذا المقال نقلته الجزيرة نت في الاقتصاد والأعمال بتاريخ 2010/05/30)

² موسوعة ويكيبيديا على الرابط

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9_2008

³ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5E65AA2F-F454-418F-B07F-4512E4C81E6A.htm> مقال منشور في الجزيرة نت بتاريخ 2008/10/14

⁴ الصدر، محمد باقر، البنك اللاربي في الإسلام، ص 20.

العقاري بصفة خاصة، والذي انتشر في التسنيذ أو التوريق بصورة كبيرة وذلك من خلال تحويل القروض السكنية إلى سندات مدعومة بتلك القروض مما يؤدي إلى تشابك المؤسسات المالية، وبالتالي فإن تعرض إحداها للانهايار أو الإفلاس يؤدي إلى تعثر مؤسسات مالية أخرى وانهارها.

ومن ناحية أخرى، هناك خاصية أخرى يتميز بها القطاع المالي، وهي أنه عند إفلاس أو انهيار مؤسسة مالية بسبب وضعها السيء، فإنّ الذعر يصيب المودعين في المؤسسات المالية الأخرى، التي يكون الوضع المالي لمعظمها جيداً، ومن ثم يلجؤون إلى سحب ودائعهم.

وبالتالي فإن سحب الودائع بصورة مفاجئة يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسات المالية، حتى لو كان وضعها جيداً وسليماً. وهذا الأمر يطلق عليه أثر الدومينو، بحيث لو سقط حجرٌ واحد من أحجار لعبة الدومينو انهارت باقي الأحجار؛ لذا نجد أن تدخل البنوك المركزية في هذه الحالات يعتبر أمراً ضرورياً. وكما قال الاقتصادي الأمريكي (هنري سيمونز)¹ معلقاً على الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في سنة 1930 م: "لسنا نبالغ إذا قلنا إنّ أكبر عامل في الأزمة الحاضرة هو النشاط المصرفي التجاري، بما يعتمد إليه من إسرافٍ خبيث، أو تقتير مذموم في تهيئة وسائل التداول النقدي. ولا نشك في أنّ البنوك - بمعاونة الاحتكار - سوف توالينا بأزمات أشدّ وأقصى، إذا لم تتدخل الدولة في الأمر فاستعادت - في حكمة ومسؤولية - وظيفتها في ضبط أداة التداول".

فالثابت إذن بحكم الواقع المعاصر، هو أنّ البنوك بالدور الذي تقوم به في إحلال الائتمان المصرفي محل العملة النقدية اعتماداً على رصيد الودائع الذي لديها واطمئنانها إلى استمرار تدفقه - تؤدي للمجتمع نفعاً في تيسير التعامل، ولكنها في الوقت نفسه تُلحق بالمجتمع ضرراً عظيماً، ينشأ على الأخص من مصدرين: الأول ما تصيبه من اغتاء غير مشروع بسبب حصولها المحتوم على فوائدها المقررة على المُقترضين، واجتتابها المساهمة في مخاطر مشروعاتهم. الثاني ميلها في أوقات الرخاء إلى التوسع في الإقراض بفتح الاعتمادات التي تربو على رصيدها أضعافاً مضاعفة، وميلها في أوقات الركود إلى التضيق في الإقراض أو الكف عنه، فهذا البسط والقبض، الذي تتحكم فيه إرادة القائمين على البنوك، هو من أهمّ العوامل التي تهزّ الكيان الاقتصادي، وتُفضي إلى تتابع الأزمات.

¹ هنري كالفيرت سيمونز (9 أكتوبر 1899 -- 19 يونيو 1946) كان الخبير الاقتصادي الأمريكي في جامعة شيكاغو . له باع طويل في مكافحة الاحتكار و النظم المالية تأثرت نماذجه بمدرسة شيكاغو الاقتصادية . وأشار سيمونز لتعريف الدخل الاقتصادي ، بالاشتراك مع روبرت م. هيغ ، والمعروفة باسم سيمونز ، هيغ المعادلة ، وهذا التعريف للدخل قد أثرت بقوة على هيكل الضرائب الأمريكية الحديثة . في واحدة من أفضل مقالاته المعروفة ، وهو برنامج الإيجابية لسياسة عدم التدخل (1934) سيمونز وضع برنامج للإصلاح المؤسسات الخاصة لتحقيق العودة الى الحياة أثناء الكساد العظيم .

http://translate.google.co.il/translate?hl=ar&langpair=en%7Car&u=http://en.wikipedia.org/wiki/Henry_Calvert_Simons

فالبنوك في المجتمعات الرأسمالية، تُملئها المشروعات عن طريق الودائع، تستحدث نفعاً وتستحدث ضرراً في آن واحد. والنظام الإسلامي حريصٌ كل الحرص على انتقاء الضرر ودفعه، واجتلاب النفع واستبقائه.¹

هذا عرض باختصار لما حدث، ولا بدّ لنا هنا من تفحص بعض التعليقات الاقتصادية التي صاحبت هذه الأزمة:

- الرئيس الفرنسي ساركوزي يقول في 2009/01/26: "إن حال الاضطراب الاقتصادي التي أثارته أزمة أسواق المال الأمريكية وضعت نهاية لاقتصاد السوق الحرة.. ان نظام العولمة يقترب من نهايته مع أفول رأسمالية فرضت منطقتها على الاقتصاد بأسره، وساهمت في انحراف مساره.. إن فكرة القوة المطلقة للأسواق ومنع تقييدها بأي قواعد أو بأي تدخل سياسي كانت فكرة مجنونة. وفكرة أن السوق دائماً على حق كانت أيضاً فكرة مجنونة.... حان الوقت لجعل الرأسمالية "أخلاقية" بتوجيهها إلى وظيفتها الصحيحة: خدمة التنمية الاقتصادية وقوى الإنتاج، والابتعاد تماماً عن قوى المضاربة".

- الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون يقول في 2009/01/27: "إنّ الأزمة المالية الحالية تهدد معيشة مليارات الأشخاص وخصوصاً الأكثر فقراً... إنّها تزيد في تفاقم الأضرار الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة... علينا فوراً أن نكون في مستوى التحديات، نحن بحاجة الى مفهوم جديد للإدارة ولأخلاقيات الأعمال، مع مزيد من الرحمة وتقليل الإيمان الأعمى بسحر الأسواق".

- بول جوريون متخصص في علم النفس والانتروبولوجيا يقول في 2009/01/27: "لقد سبق لي أن لاحظت أنه في عالم الأعمال التجارية. لاشيء يحمي تلقائياً القرارات السليمة من اللا أخلاقية. ذلك أنّ واقع النظام الرأسمالي في شكله الحالي غير أخلاقي: إنه نظام مالي مبني 1/27/200 على أساس الرهان على اتجاهات الأسعار، وهو متجذر بالضرورة في تضارب المصالح، أي 9 كل معلومة لديك شخصياً ولايمتلكها الآخرون تعطيك ميزة إستراتيجية، عدم استخدامها يجعل منك ليس فقط أحمق، ولكن خاسراً على الفور، نظراً لأن باقي العالم يستفيد لمصلحته

¹ ينظر: العربي، محمد عبد الله، محاضرات في النظم الإسلامية ، ص: 35-36.

الخاصة بما يحصل عليه من معلومات عن تطور الأسعار والرهان عليها.¹ف

- (أما في أوروبا فقد تذرّ كثير من النّظام الاقتصادي الرأسمالي فيرى أحدهم: أنّ النظام الاقتصادي، الذي يجتث المواطنين من جذورهم، نظام لا نفع فيه للمجتمع على أدنى تقدير. وإذا كان هذا التقييم صادقا؟ وهو صادق بكل تأكيد، فأنتى لهذا النظام أن يكتسب الشرعية؟ فالنظام الاقتصادي، الذي يخدم مصلحة الاقتصاد، وليس مصلحة المجتمع، نظام لا يمكن أن تُسبغ عليه صفة الشرعية، حتى إن كان مفهوم الشرعية القديم قد غاب عن وعينا وضاع من بين أيدينا، وقد كتب جورج سوروس² في هذا السياق قائلاً: "إنّ القيم الجماعية تعكس الرغبة في رعاية الآخرين والاهتمام بهمومهم. إنها تعني أنّ الفرد ينتمي إلى جماعة معينة- قد تكون هي الأسرة أو العشيرة أو الأمة أو الإنسانية جمعاء- وأنّ مصالح هذه الجماعة تعلو على المصالح الخاصة بالفرد."³
- فقد جاءت تصريحات للبيت الأبيض الأمريكي بأنّ الاقتصاد الأمريكي ما زال يُواجه خطراً من الأزمة المالية ما لم يتم استحداث قواعد أكثر صرامة لتنظيم الأسواق المالية.⁴
- قال بن برنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي): "إنّ الاقتصاد الأمريكي لا يزال يواجه صعوبات بما في ذلك قطاع الإسكان الذي لم ينتعش بعد بقدر مقنع إضافة الى ضعف سوق العمل."⁵

¹ هذه التعليقات تمّ الاستفادة منها من الرابط <http://www.cibafi.org/ifwatch/SaysAboutDisaster.aspx> بتاريخ 2009/12/15.

² (1930) رجل أعمال أمريكي من أصل يهودي، ورجل البورصة الأمريكي الذي يعتلي المرتبة 99 في قائمة أغنى رجل في العالم وتزيد ثروته عن 9 مليار دولار واستطاع استثمار وعيه الذاتي وتحويله إلى أرقام رابحة في البورصة حتى أطلق عليه أرباب البورصة العالمية لقب (عبقري المضاربة) وأن يتحول من صراف للعمليات بموطنه هنغاريا في عام 1945 إلى نادل بمطعم ثم موظف بنك في بريطانيا في عام 1947 وتاجر بشركة في أمريكا في عام 1959 إلى مؤسس شركة استثمارية في نيويورك في عام 1973 إلى مالك للبنك الفرنسي سوسيتيه جنرال. مرّ بتحول منذ نهاية السبعينات في حياته تغيرت حياته على أثره وأصبح ميالا للتأثير في المجتمع والعالم. (موسوعة ويكيبيديا، تم الاستفادة من الرابط يوم الأحد 2010/05/02 الساعة 12:41 ظهراً)

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AC_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B3

³ أفهيلد، هورست، اقتصاد يُغنى فقراً ، ترجمه عدنان عباس علي، ص 155.

⁴ نقلاً عن وكالة رويترز مقال منشور بتاريخ 2010/04/07 (تمّ الاستفادة من الرابط بتاريخ 2010/04/30)
<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE63616J20100407>

⁵ نقلاً عن وكالة رويترز مقال منشور بتاريخ 2010/04/07 (تمّ الاستفادة من الرابط بتاريخ 2010/04/30)
<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE63613320100407>

من خلال التعليقات السابقة لما تشهده الساحة الاقتصادية اليوم، وفي ظل فوبيا الإسلام¹ التي تجتاح العالم، فهذا الاقتصاد ينمو باستمرار ورفاهية تتراجع بلا انقطاع. إنه اقتصاد غير مجدٍ فعلاً، اقتصاد يُغدق فقراً حقاً²؛ لذا نجد حتى أوروبا نفسها تصارع من أجل اقتصادها، وأنها تمتلك خصوصية لذلك، وأنّ النظام الاقتصادي الأمريكي ليس بالضرورة يُناسبهم، فكما هو الشأن مع الفكر الشيوعي المهزوم، فإنّ الفكر الليبرالي المحدث "أممي" أيضاً بنحو ما، فهو يُحاول، بلا تمحيص وتدقيق، تطبيق القواعد نفسها على كلّ أمم العالم، غاضاً بذلك الطرف عن خصائص كل واحدة منها.³

هذه تصريحات للقوة العظمى في العالم اليوم، فماذا بالنسبة لنا نحن المسلمين، أليس من باب أولى أن يكون لنا نظامنا الاقتصادي والذي يتناسب مع مبادئ ديننا الحنيف؟

المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على القطاع المصرفي الفلسطيني

لا شكّ أن لتداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية أثراً كبيراً على كل دول العالم، وبما أننا نعيش ضمن هذه المنظومة العالمية، فلا بدّ لنا هنا من إلقاء نظرة على مدى تأثير هذه الأزمة على القطاع المصرفي الفلسطيني.⁴

"إنّ الأضرار التي أصابت المصارف الفلسطينية من جرّاء الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت في صيف 2008، كانت ضئيلة نسبياً في مصارف الضفة الغربية، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى العاملين التاليين:

✓ عدم وجود استثمارات ذات أهمية كبيرة للقطاع المصرفي الفلسطيني في الأدوات أو المؤسسات المالية التي تعرضت للانهايار جرّاء الأزمة، وهذا ناتج في الأساس عن طبيعة

¹ وهو مرض الخوف الشديد من الإسلام

² أفهلبد، اقتصاد يُغدق فقراً، ص 284

³ نفسه، ص 11 (وهذا الاقتباس من كلام المترجم من خلال مقدمته وليس المؤلف)

⁴ لفلسطين وضع سياسي خاص في الأساس، لذا فقد كان لأحداث غزة في أواخر عام 2008 أثر كبير على النشاط الاقتصادي، فقد قامت الحكومة الإسرائيلية بفرض قيود خانقة على حركة دخول النقود إلى القطاع طوال عام 2008 واستمرت في ذلك خلال عام 2009، وكنتيجة لذلك فقد وجدت أزمة سيولة كان لها وما زال تأثير سلبي كبير على النشاط الاقتصادي؛ فالمصارف لم تعد قادرة على تلبية حاجات القطاع الخاص والقطاع العام من السيولة النقدية، بالإضافة إلى أنّ الكثير من المواطنين لم يعودوا قادرين على شراء الحاجات الأساسية من الغذاء والدواء، وكذلك توقفت أعمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية للعائلات الفقيرة. ينظر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 17، أيلول 2009، ص: 28

الاقتصاد الفلسطيني شبه المغلق.

✓ دور سلطة النقد المتمثل في إقرار الضوابط الرقابية وتطبيقها، والخطوات التحوطية، التي تهدف إلى ضبط العمل المصرفي وفق الأنظمة والتشريعات المعمول بها، وذلك بهدف الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وثقة المودعين. وهذا ما تقوم به دائرة رقابة المصارف، فمُنذ عام 2006 م مُنع الاستثمار في السوق المالي إلاّ من خلال ضوابط وقيود رقابية تحوطية، وهذه الدائرة تُراقب عن كثب الأحداث في العالم، وتسنّ القيود والضوابط التي منعت بحمد الله حتّى تاريخ هذه اللحظة تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي.¹

نتيجة لذلك فقد حافظ الجهاز المصرفي الفلسطيني على درجة الثقة التي يتمتع بها من قبل الجمهور، ولم يحدث خلال أشهر الربع الأول من عام 2009م أي تطورات غير عادية، فمؤشرات النشاط المصرفي تشير في غالبيتها إلى تقلبات عادية تحدث في المعتاد على موجودات المصارف بين الفترة والأخرى.²

وبما أننا لا نعيش بمنأى عن العالم، فإنّ السيد محمد عطا الله مدير دائرة الأبحاث والسياسات النقدية في سلطة النقد الفلسطينية³ يرى أنّ التأثير على الجهاز المصرفي الفلسطيني سيكون مستقبلاً من خلال القنوات الثلاث الآتية:

❖ التجارة:

ويتمثل في مقدار التصدير للعالم الخارجي، فهناك تراجع عالمي على الطلب، وهناك على الأقل 15% نسبة الصادر للنواتج المحلي

❖ تحويلات العاملين:

والعاملون هنا يقسمون إلى:

1 - العمّال الفلسطينيون في إسرائيل: حيث كان عددهم عام 1999 يتراوح بين

¹ رئيس قسم الرقابة والتفتيش، دائرة رقابة المصارف، محمد شعيب مناصرة، (نيسان 2010): علاقة سلطة النقد بالمصارف الإسلامية: اتصال شخصي.

² معهد ماس، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، أيلول 2009، ص 28-29

³ تشرين الثاني 2009: اتصال شخصي

130000 إلى 135000 عامل، وحالياً هناك فقط 60000 عامل، وهذا تراجع واضح ومؤثر على العمالة الفلسطينية وكذلك على الإيرادات الفلسطينية.

2 - الفلسطينيون المقيمون في المهجر والذين يقومون بعمل تحويلات لذويهم، وأفراد أسرهم من الخارج، فمن الطبيعي أنّ الفلسطيني المقيم في الخارج سيتأثر عمله بالأزمة المالية العالمية، وبالتالي سيتأثر دخله كذلك؛ وبالتالي فإن عملية التحويلات ستتباطأ تدريجياً من قبل هذه الشريحة.¹

❖ مساعدات الدول المانحة:

في ظل الأزمة المالية العالمية، فإن التأثير طبعاً قد طال دولاً كثيرة، وبعض هذه الدول ملتزمة كدول مانحة للشعب الفلسطيني، ولكن إن تأثرت ميزانية هذه الدول – وهذا ما سيحصل إن لم تُحل المشكلة – فإنها ستتوقف عن تقديم المساعدات والمنح؛ لأنها ستوظف كل أموالها في سبيل حل مشاكلها هي، وليس مشاكل الغير.

¹ قال البنك الدولي إن التحويلات من المغتربين إلى بلادهم والتي تمثل مصدراً مهماً للعائلات لكثير من الدول النامية، قد تنخفض بنسبة 5% في 2009 بعد سنوات من النمو. وأوضح البنك أن ملايين الناس في الدول الفقيرة يعتمدون على تحويلات العمال المغتربين وقد يواجهون خطر ارتفاع نسبة الفقر في حال استمرار نزيف الوظائف في الدول الغنية بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية. وقال ماسيمو سيراسينو رئيس قسم أنظمة المدفوعات بالبنك، والذي كان يحضر مؤتمراً للبنك في كيب تاون حول إمكانية إصلاح النظام العالمي لتحويلات المغتربين "إننا ننظر إلى انخفاض بنسبة بنحو 5%". وأوضح سيراسينو أن التحويلات قد تتضاءل في حال استمرار الأزمة العالمية. وتوقع تقرير للبنك الدولي لشهر آذار 2009م هبوط التحويلات بما بين 5% و8% من 305 مليارات دولار عام 2008.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0AE8B604-CF7E-4451-9157-12468E8B70D3.htm>

الفصل الثالث

الجهاز المصرفي والشركات في فلسطين

بما أنّ موضوع الدراسة متعلق بفلسطين، فلا بدّ لنا في هذا الفصل من التطرق للجهاز المصرفي والشركات في فلسطين ، وقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الجهاز المصرفي في فلسطين

المبحث الثاني: الشركات في فلسطين

المبحث الأول: الجهاز المصرفي في فلسطين

لمحة تاريخية:

"على صعيد الدول المتقدمة والنامية، فإنّ القطاع البنكي من أهمّ القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية، مثله في ذلك مثل قطاعات الماء والطاقة؛ لقيامه بدور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، كما يقوم بتقديم العديد من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى (حوالات، اعتمادات، بوالص تحصيل، كفالات... الخ) والتي تساعد على تسهيل النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته، بتقليل تكاليف التبادل ومخاطرها وزيادة الفعالية واختصار الوقت، ومن خلال قراءتنا للتاريخ الفلسطيني، نجد أنّ الأراضي الفلسطينية قد عانت من غياب الوسائط المالية، نتيجة لإغلاق فروع البنوك العاملة وتجميد أرصدها في أعقاب حرب حزيران عام 1967م، وقد تمّ استبدال هذه الفروع بفروع للبنوك الإسرائيلية. وقد قامت هذه الفروع باستخدام المدخرات الفلسطينية لتمويل النشاط التجاري والاستثماري في إسرائيل (فروع ودائع) ممّا أدّى إلى حرمان المناطق الفلسطينية من الائتمان¹ اللازم لتوسيع النشاط الاقتصادي والنمو. وتعامل الفلسطينيون مع البنوك الإسرائيلية بنوع من الحذر خاصةً فيما يتعلق بالائتمان؛ وذلك خوفاً من إعطاء البنوك الإسرائيلية الحق في مصادرة الرهونات المقدمة (أراضي وعقارات) كضمانات لهذا الائتمان. نتيجة لذلك فقد بقي مستوى الائتمان منخفضاً في فلسطين ولم يتجاوز في مجمله 1% من الناتج المحلي الإجمالي².³

والقطاع المصرفي في فلسطين يتكون بشكل أساسي من:

1. سلطة النقد الفلسطينية:

"أنشئت سلطة النقد الفلسطينية في نهاية العام 1994، وقد تمّ إنشاؤها كنواة للبنك المركزي الفلسطيني؛ لذا فقد أنشئت كمؤسسة مستقلة لتحقيق العديد من المهام الواردة في بروتوكول

¹ الائتمان هو: منح حق استخدام أو امتلاك السلع والخدمات دون دفع القيمة فوراً، وهو ثلاثة أنواع: * الائتمان الاستهلاكي الذي يمنحه أصحاب المحلات التجارية للجمهور بهدف شراء السلع الاستهلاكية، والائتمان التجاري الذي يُمنح للمنتجين أو تجار الجملة، والنوع الثالث وهو موضوع بحثنا: الائتمان المصرفي الذي يتمثل في القروض والحسابات على المكشوف التي تمنحها البنوك لعملائها. ينظر: هيك، عبد العزيز، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص 182.

² الناتج المحلي الإجمالي هو: مقياس للسلع والخدمات التي أنتجها النشاط الاقتصادي في مجموعه خلال فترة من الزمن، عادة السنة. المصدر نفسه: ص 362

³ ينظر: اشتية، محمد، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، ص: 317+318، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار بكنة، ط2، 2003م.

باريس الاقتصادي¹. ومنذ ذلك التاريخ، تمارس سلطة النقد جزءاً من (وليس كل) المهام المناطة بأي بنك مركزي، فهي تعمل كمستشار اقتصادي ومالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتشكل أيضاً الوحدة التي عن طريقها يتم استثمار المصادر المالية للسلطة، وترتكز مهامها على وجه الخصوص في مراقبة المصارف، وخدمات المدفوعات، والأبحاث والإحصاء، وفي عام 2006، شرعت سلطة النقد في عملية إعادة هيكليّة وتغيير داخلي، بهدف تحويلها إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات.

إلا أنّه ولغياب نقد وطني؛ فإنّ سلطة النقد الفلسطينية تفتقر للأدوات اللازمة لتنفيذ بعض الوظائف الجوهرية التي تقوم بها البنوك المركزية، كوظيفة المُقرض الأخير، ووظيفة التحكم في حجم الائتمان وتكلفته، وتبنيّ نظام لسعر الصرف؛ لذا نجد سلطة النقد تعمل بشكل تدريجي على توسيع صلاحياتها الحالية، وتعزيز قدراتها الذاتية في المجالات المطلوبة؛ لتتمكن في المستقبل من تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وبالتالي المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المستدام في الأراضي الفلسطينية.^{2 3}

2. المصارف:

يوجد في فلسطين 21 مصرفاً (منها 11 مصرفاً وافداً، و 3 مصارف إسلامية، ومصرف واحد متخصص)، تعمل من خلال شبكة من الفروع والمكاتب عددها 190 فرعاً ومكتباً (منها 101 فرعاً للمصارف الوافدة) منتشرة في كافة التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي.

¹ يؤسس هذا البروتوكول الاتفاق التعاقد الذي سيحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وتعالج المادة الرابعة من الملحق الرابع لاتفاق باريس المواضيع المالية والنقدية، وتشير بوضوح إلى مهام وصلاحيات السلطة النقدية المنشأة بموجب هذا الاتفاق. (تم الاستفاضة من الرابط بتاريخ 2009/12/01)

http://ar.wikisource.org/wiki/%D8%A8%D8%B1%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%83%D9%88%D9%84_%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

² سلطة النقد لديها مسودة قانون جديد لها يحتوي على أهداف واضحة قابلة للقياس (استقرار الأسعار)، وأدوات وصلاحيات كافية لتحقيقه (استقلالية الأداة)، وسائل للمراقبة وإعداد ونشر التقارير الدورية حول كيفية تحقيقها (المساءلة)، سيتم تقديمه في الوقت المناسب لجهات الاختصاص. وهناك أيضاً اهتمام خاص من قبل سلطة النقد لتنظيم مهنة الصرافة نظراً لحيويتها. وللاستزادة من الأطر التنظيمية والقانونية التي تسعى سلطة النقد لتحقيقها يُراجع التقرير السنوي الرابع عشر لعام 2008، ص: 54

³ ينظر: فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية (2009): التقرير السنوي الرابع عشر لعام 2008، ص53. سلطة النقد الفلسطينية، رام الله.

ويحكم المصارف العاملة في فلسطين قانون المصارف رقم (2) لعام 2002¹، والتعليمات الصادرة بمقتضاه، كما وتعمل المصارف بالتمشي مع أفضل المعايير المصرفية الدولية، خاصة المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابية المصرفية، والمنهجية المتعلقة بها، ومبادئ الحوكمة الجيدة، واتفاق بازل I، فيما يجري العمل لتطبيق اتفاق بازل II².

وخلال الاطلاع على التقارير المالية لسلطة النقد الخاصة بالنظام المصرفي، وجدت الباحثة أنه يُستخدم مصطلح البنوك التجارية كدلالة على كل المصارف العاملة في فلسطين، بغض النظر إن كانت إسلامية، أو تجارية، أو متخصصة؛ والسبب هو حجم هذه المصارف مقارنة مع حجم المصارف التقليدية الأخرى فهي نسبة بسيطة جداً، وكذلك حداثة عملها مقارنة بالمصارف الإسلامية العالمية،

¹ للإستزادة في تعليمات هذا القانون يمكن زيارة موقع سلطة النقد الفلسطينية على الرابط التالي:
<http://www.pma.ps/atemplate.aspx?id=890>

² تم تشكيل لجنة بازل في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك للمرة الأولى في عام 1974 وقد قامت هذه اللجنة بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال في عام 1988، حيث حددت نسبة 8 في المائة كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في البنوك. وقد أخذت الدول الصناعية - بشكل عام - بالانصياع الى هذه القواعد والمعايير العامة التي أخذت بها مختلف الدول خارج الدول الصناعية. ولم تقتصر اللجنة على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك، إذ إنها قدرت أن مواجهة المخاطر المصرفية تتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ في تنفيذ الرقابة فأصدرت في عام 1997 المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة واتبعتها في عام 1999 بوضع منهجية للتأكد من تطبيقها. وخلال التسعينات وخصوصاً في نهايتها عند وقوع الأزمة المالية (1997) ظهرت الحاجة الى إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال، وأن الأمر قد يتطلب أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها أحد البنوك، حيث إن هناك حاجة الى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه، فضلاً عن أن المخاطر التي تواجهها البنوك تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان. ومن هنا بدأ الأعداد لاتفاقية بازل الثانية، حيث مرت بعدة مراحل، والبدية كانت عام 2001 بعدما أصدرت لجنة بازل المقترحات الجديدة الخاصة بكفاية رأس المال واستمر الباب مفتوحاً لتلقي التعقيبات والملاحظات لتصدر بشكلها النهائي في منتصف عام 2006، على أن يبدأ التطبيق في عام 2007.

ركزت **مقررات بازل الأولى على المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية** التي تشمل مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم، في حين في ظل مقررات بازل الثانية تم اعتبار هذين النوعين من المخاطر اضافة الى المخاطر التشغيلية. إن كفاية رأس المال التي تم تحديدها بنسبة 8% بموجب اتفاقية بازل الأولى يتم احتسابها من خلال قسمة رأس المال متاح للبنك أو ما يطلق عليه القاعدة الرأسمالية على الموجودات المرجحة أو الموزونة حسب درجة المخاطرة. وفيما يتعلق بمقررات بازل الثانية فإنها أبقت على النسبة نفسها والقاعدة الرأسمالية نفسها، إلا أن التغيير المهم هو في الأوزان المخصصة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، اضافة الى المخاطرة الجديدة المضافة وهي المخاطر التشغيلية.

هناك **ثلاث دعائم أساسية لاتفاقية بازل الثانية** وهي:

الدعامة الأولى: متطلبات دنيا لرأس المال، حيث تتضمن هذه المتطلبات في حساب معيار كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال متاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر (المخاطر الثلاثة وهي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)، وهناك معلومات تفصيلية حول مقدار الأوزان التي يجب استخدامها وردت في التقرير الأخير للجنة بازل.

الدعامة الثانية: المراجعة من قبل السلطة الرقابية، والهدف منها التأكد من أن كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يواجهها البنك واستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال. وتقتصر لجنة بازل في هذا الخصوص أربعة مبادئ، الأول يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال، والثاني يتعلق بتقييم الجهة الرقابية النظم المتوفرة لدى البنوك داخلياً لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها بالنسب المحددة، والثالث، يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وأيضاً يجب أن تكون لديها القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى، والرابع يجب أن تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال المطلوب .

الدعامة الثالثة: انضباط السوق، ويعني ذلك المزيد من الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم البنك لأصوله والتزاماته وتكوين المخصصات، واستراتيجياته في التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب. ويهدف الإفصاح الى التشجيع على اتباع البنوك الممارسات المصرفية السليمة. موقع سلطة النقد الفلسطينية

<http://www.pma.ps/atemplate.aspx?id=859>

بالرغم من أنها أثبتت وجودها وكيانها، مقارنة مع سنوات عملها؛ وكنتيجة لضعف الوعي الشعبي الفلسطيني للصيرفة الإسلامية فهذا يؤدي إلى عدد عملاء أقل مقارنة مع المصارف التقليدية الأخرى في فلسطين¹.

وبما أنّ موضوع الدراسة يتعلق بالمصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة، نجد أن هناك ثلاثة مصارف إسلامية تعمل في محافظة رام الله والبيرة²؛ لذا لا بدّ من التعريف بهذه المصارف الثلاثة من خلال تاريخ تأسيسها، وقيمة رأسمالها، وإدارتها، وفروعها،... الخ

البنك الإسلامي العربي:

تأسست شركة البنك الإسلامي العربي المساهمة العامة المحدودة³ (البنك)، ومقرها الرئيس في مدينة البيرة، بمقتضى قانون الشركات لسنة 1964، وسجلت في سجل مراقب الشركات في فلسطين تحت رقم 563201011 بتاريخ 8 كانون الثاني 1995.

بأشر البنك نشاطه المصرفي في مطلع 1996. يقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال المركز الرئيس في مدينة البيرة وفروعه المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها سبعة ومكتب واحد.

يبلغ رأس مال البنك المدفوع 38.393.339 دولار أمريكي، بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم⁴.

البنك الإسلامي الفلسطيني:

¹ مدير دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، محمد عطا الله، (تشرين الثاني 2009): علاقة سلطة النقد بالمصارف الإسلامية. اتصال شخصي. حتى عام 2007 كانت هناك وحدة المصارف الإسلامية في سلطة النقد الفلسطينية، وكانت تحت رقابة المصارف المحلية، فتبين أنه من غير المناسب فصل الرقابة، فمثلاً المصرف الإسلامي الوافد يتم ضمّه للوافد؟ وهذا ليس صحيحاً للرقابة حيث لا بدّ أن يكون للمصارف الإسلامية خصوصية، وهذا لا يمكن في ظل العدد الضئيل للمصارف الإسلامية في فلسطين. رئيس قسم الرقابة والتفتيش، دائرة رقابة المصارف، محمد شعيب مناصرة، (نيسان 2010): علاقة سلطة النقد بالمصارف الإسلامية: اتصال شخصي.

² عندما أعدت هذه الدراسة كان عدد المصارف الإسلامية ثلاثة، ولكن في 2010/04/01 تمّ شراء المحفظة البنكية لبنك الأقصى الإسلامي لصالح البنك الإسلامي الفلسطيني (ملحق 2)

³ الشركة المساهمة العامة المحدودة بموجب قانون الشركات لسنة 1964م هي: الشركة الخالية من العنوان، ويتألف رأسمالها من أسهم قابلة للتداول، وتطرح للاكتتاب العام، وتكون مسؤولية المساهمين فيها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة، http://www.ramallahcci.org/pages/infocenter/laws/wb.coreg_a.pdf

⁴ البنك الإسلامي العربي، التقرير السنوي 2008، ص: 44

تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني كشركة مساهمة عمومية محدودة تحت رقم (563200922) بتاريخ 16/12/1995 بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته وحصل البنك على ترخيص سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 15/5/1997 حيث صرحت سلطة النقد الفلسطينية للبنك بمزاولة جميع الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

بدأ البنك نشاطه برأس مال قدره 10 مليون دولار وقد قررت الهيئة العامة في جلستها بتاريخ 30 يونيو 2005 زيادة رأس مال البنك إلى 20 مليون دولار حيث تم الاكتتاب في جميع الأسهم وتم تسديدها بالكامل. واتخذت الهيئة العامة للبنك قراراً في جلسة غير عادية بتاريخ 23 ديسمبر 2006 برفع رأس مال البنك إلى 50 مليون دولار حيث تم طرح 10 ملايين سهم للاكتتاب بتاريخ 1 مايو 2007 وفقاً لمحضر اجتماع مجلس إدارة البنك رقم (2/2007-48) بتاريخ 13 إبريل 2007،¹

وقعت إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني بتاريخ 13 مايو 2005 اتفاقية مع إدارة بنك القاهرة عمان تم بموجبها شراء صافي موجودات بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني بمبلغ وقدره ثلاثة ملايين دولار.

يمارس البنك الإسلامي الفلسطيني أعماله من خلال فروع الرئيس في مدينة غزة، وشبكة فروعه المنتشرة في مختلف المحافظات وعددها (12) فرعاً ومكتب دير البلح.²

بنك الأقصى الإسلامي:³

تأسست شركة بنك الأقصى الإسلامي المساهمة العامة المحدودة (البنك) ومقرها الرئيسي في مدينة البيرة، بمقتضى قانون الشركات لسنة 1964 كشركة مساهمة عامة، وسُجلت في سجل الشركات المساهمة في فلسطين تحت رقم 562600619 بتاريخ 4 آب 1997م.

وبعد الإنتهاء من مرحلة التأسيس والحصول على التراخيص اللازمة، باشر البنك أعماله المصرفية في فلسطين من خلال فروع في مدينة البيرة في بداية شهر تموز 1999، حيث بدأ يمارس كافة الأعمال المصرفية والمالية وأعمال الاستثمار والتمويل وقبول الودائع وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية

¹ التقرير السنوي 2008 ، الرابط <http://www.islamicbank.ps/main/reports/2008.pdf>

² <http://www.islamicbank.ps/main/in.htm> ، البنك الإسلامي الفلسطيني، التقرير السنوي 2008

³ عندما أعدت هذه الدراسة كان هذا البنك قائماً، ولكن بتاريخ 2010/04/01 تم الإعلان بصحيفة القدس اليومية على الصفحة الأولى (ملحق 2) بيع المحفظة البنكية للبنك الإسلامي الفلسطيني

الغزاء ولتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. ومع نهاية عام 2001م، تم افتتاح فرع للبنك في مدينة نابلس.

يبلغ رأسمال البنك المصرح به 20.000.000 دولاراً أمريكياً، بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم، وفي مطلع كانون الأول 2001 تم الإعلان عن تجميد أرصدة حسابات بنك الأقصى الإسلامي من قبل الحكومة الأمريكية. وعلى أثر ذلك قام البنك بتحويل ودائعه في الخارج لحساباته لدى سلطة النقد الفلسطينية، باستثناء الودائع والاستثمارات السلعية قصيرة الأجل في البحرين، والتي لم تكن مستحقة بذلك التاريخ. لاحقاً لذلك قررت مؤسسة نقد البحرين تجميد أرصدة البنك لدى البنوك البحرينية بناءً على القرار الأمريكي لإشعار آخر. وتقوم إدارة البنك حالياً بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية بمتابعة هذا الموضوع مع الجهات المعنية.¹

3. المنظمات الأهلية:

هناك العديد من المنظمات الأهلية (NGO'S) في فلسطين، المنخرطة في نشاطات ائتمانية معينة. وقد تم إنشاء هذه المنظمات إبان الاحتلال الإسرائيلي؛ وذلك من أجل التخفيف من حدة غياب الوسائط المالية على بعض القطاعات الاقتصادية التي تخدم غالباً الفقراء، قطاع الزراعة وقطاع بعض المنشآت الصغيرة، إلا أن القروض التي قدمتها هذه المنظمات كانت صغيرة بمجملها ولا تكفي إلا لسد حاجات بسيطة من الائتمان المطلوب لهذه القطاعات. وقد عانت هذه المنظمات من غياب الخبرة المصرفية والائتمانية الجيدة، مما رفع من معدلات ديونها المعدومة، وزاد من المصاريف التشغيلية اللازمة لهذه المنظمات، وأدى إلى تخصيص نسب لا يستهان بها من مجموع الأموال الممنوحة لإطفاء هذه المصاريف.

4. الصرافون:

لقد أدى غياب النظام البنكي في فلسطين لفترات طويلة، إلى توسع النشاط المصرفي الرسمي وغير الرسمي؛ وذلك من أجل سد الفجوة القائمة. فالأعمال البنكية المختلفة (تبادل عملات، حوالات، تحصيل شيكات، وأحياناً ودائع وقروض)، كانت تُنفذ عبر شبكة واسعة وكفوءة من الصرافين العاملين في فلسطين.²

¹ التقرير السنوي 2007 م - 1428 هـ، بنك الأقصى الإسلامي، ص: 40، 14

² ينظر: اشتية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الإنتقالية، ص: 324 - 329

المبحث الثاني: الشركات في فلسطين

مقدمة:

الاستثمار هو العامل المسيطر على الاقتصاد القومي، والنظام الاقتصادي الذي يحقق حجماً كافياً ومنظماً من الاستثمار هو النظام القادر على الحياة.¹

ونظراً لأهمية الدور الذي تقوم به الشركات وسيطرتها على جانب مهم من النشاط الاقتصادي في كثير من الدول، وتأثيرها على مصالح المواطنين والاقتصاد الوطني، تدّخل المشرّع في كثير من الدول لتنظيم تأسيس الشركات ومراقبة نشاطها، على النحو الذي يكفل حماية مصالح المواطنين والاقتصاد الوطني، بحيث لا تصبح أداة للاستغلال الاجتماعي أو للسيطرة السياسية، لذلك يلاحقها المشرّع بقوانينه ولوائحه وقراراته، لضمان التقدم والازدهار في نطاق الخطة الاقتصادية التي تضعها الدولة، إذ تربط كثير من الدول بين خططها الاقتصادية لزيادة الدخل القومي، ونشاط الشركات التجارية.²

لذلك تعمل الدول دائماً على تحديث قوانين الشركات لتتلاءم مع تطور الاستثمار. فوجود قانون شركات متطور يُعَدُّ أنواعها، ويُنظَّم تسجيلها، وإدارتها، ومراقبتها، وتصفياتها يُعَدُّ ضماناً أساسية للمناخ الاستثماري في فلسطين. وتُعدّ قوانين الشركات مكملّة لقوانين تشجيع الاستثمار؛ فهي التي توفر الغطاء القانوني لتسجيلها، وتُبين طبيعتها القانونية.³

إنّ الشركات التجارية تتباين، من حيث الأنواع، تحت إطار نوعي شركات الأشخاص والأموال، وتخضع في إجراءات تسجيلها وشهرها إلى القواعد المقررة في قانون الشركات، وتعدّ شركة المساهمة النموذج الأهم لهذا النوع من الشركات، في قيم المشروعات الاقتصادية الكبرى، كالبنوك، وشركات التأمين، والمشروعات الصناعية الكبرى، حيث نظّم القانون هذه الشركات، من حيث تسيير

¹ نصر، زكريا أحمد، التطور الاقتصادي عرض لبعض النماذج التحليلية، ص: 19، .

² العكيلي، عزيز، الوسيط في الشركات التجارية - دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة-، ص 2، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1429 هـ - 2008 م.

³ رسالة ماجستير، معهد الحقوق بيرزيت، الإطار القانوني للاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، فراس عبد الرحيم حمدان ملحم، ص: 69، 2001 م

شؤونها، من خلال هيئة عامة تضم جميع المساهمين، يُنَاط بها اتخاذ القرارات الجوهرية والمصيرية في حياة الشركة.¹

ولأنّ موضوع هذه الدراسة الشركات الفلسطينية، فلا بدّ هنا من عرض تاريخي سريع للشركات في فلسطين والقوانين المطبقة فيما يتعلق بها.

لمحة تاريخية:

خضعت الشركات في فلسطين لأحكام الشريعة الإسلامية منذ الفتح الإسلامي، والتي ظلت سارية خلال حكم الدولة العثمانية حتى عام 1858م؛ ولذلك فقد عرفت فلسطين الشركات من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية، ومن المعروف أنّ مجلة الأحكام العدلية (القانون المدني) لسنة 1876 ما تزال في الضفة الغربية تعدّ بمنزلة التشريع العام، الذي يحكم العلاقات القانونية بصفة عامة.

ومنذ وقوع فلسطين تحت الاحتلال الإنجليزي عام 1917، تغيّر الوضع الاقتصادي، وبدأت في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي مراحل ربط فلسطين بالسوق الاقتصادية العالمية، التي كانت تسيطر عليها إنجلترا وفرنسا.

ثمّ أخذت رؤوس الأموال، وغالبيتها يهودية، تتدفق على فلسطين؛ لتتجه أساساً لإقامة البنوك والصناعات. بقيت فلسطين تحت الانتداب البريطاني حتى 1948م، حتى قيام (إسرائيل)، وتقسيم ما تبقى من فلسطين إلى منطقتين جغرافيتين: الضفة الغربية، وقطاع غزة.

اتحدت الضفة الغربية مع الضفة الشرقية "المملكة الأردنية الهاشمية"، وبقي التشريع الإنجليزي للشركة المساهمة العامة نافذاً في الضفة الغربية، حتى بعد التوحيد، إلى أن صدر القانون المؤقت رقم (32) لسنة 1962، ومن ثمّ صدر القانون المطبق حالياً رقم (12) لسنة 1964.²

¹ جامعة بيرزيت (2010): الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين، ص 152-153، الطبعة الأولى. معهد الحقوق بيرزيت، فلسطين

² أنظر: الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين، ص 153-154

القوانين المطبقة المتعلقة بالشركات¹

بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وانسحاب (إسرائيل) من بعض أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة، حدثت تطورات ملموسة، من أهمها ازدياد تأسيس الشركات المساهمة بنوعيتها العامة والخصوصية، حيث تُقيد سجلات مُراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني إلى وجود ارتفاع ملحوظ في عدد الشركات المساهمة المسجلة لديه لاحقاً لقدم السلطة.

إنّ التشريعات في فلسطين تُنظم نوعين من الشركات:

الأول: الشركات المدنية، حيث تنظمها قواعد "مجلة الأحكام العدلية"

الثاني: الشركات التي يغلب عليها الطابع التجاري، وتُنظم من خلال قوانين خاصة بالشركات.

أمّا معيار التفرقة بين هذين النوعين فهو طبيعة العمل الذي تُزاوله الشركة، فإن كان العمل مدنياً كانت الشركة مدنية، وإذا كان تجارياً كانت الشركة تجارية.

إنّ القانون المتعلق بالشركات التجارية والمطبق في أراضي السلطة الفلسطينية يتمثل في تشريعين مختلفين:

1. قانون الشركات رقم (18) لسنة 1929 م، الموروث من الحقبة الانتدابية والمطبق في غزة،

بالإضافة إلى قانون الشركات العادية رقم (19) لسنة 1930 م وتعديلاتهما.

2. قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 م، والمطبق في الضفة الغربية.

وبغض النظر عن التباين في المرجعية التشريعية، ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن كلا التشريعين وتعديلاتهما عالجت موضوع الشركات، مع بعض الفوارق الشكلية والإجرائية.

وحتى تاريخ هذه اللحظة، ليس هناك قانون فلسطيني خاص بالشركات، وإنّما هناك مسودة قانون جديد للشركات وهو بانتظار المصادقة عليه. ويهدف التشريع الجديد إلى توفير إطار عصري وموحد للشركات في أنحاء الأراضي الفلسطينية.²

¹ القوانين المتعلقة بالشركات سيتم سردها فقط، لأن طبيعة هذه الدراسة ليست قانونية، ولمن أراد الاستزادة والتفتيح فيمكن الحصول على كافة القوانين المطبقة في فلسطين والتعليمات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني من خلال موقع الوزارة: <http://www.met.gov.ps>

² معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس-(2008): دليل الاستثمار في فلسطين 2008. في: مؤتمر فلسطين للاستثمار، 21-23 أيار 2008. بيت لحم، فلسطين. ص 69 (لقد تمّ اعتماد قانون الشركات بتاريخ 2010/06/16، ملحق 9)

أما قانون الشركات التجارية المطبق حالياً فيعترف بنوعين من الشركات، هما:

أولاً: الشركات العادية: وهي عبارة عن شركات أشخاص، تشمل

1. الشركة العادية العامة (الشركات العائلية): وهي التي تقوم على اعتبار شخصي، وتكون ملائمة لمباشرة المشروعات التجارية والصناعية، التي تقوم بين شخصين أو أكثر، وتكون الثقة متبادلة بينهما.

2. الشركة العادية المحدودة: وهي التي تشمل نوعين من الشركاء: الأول شريك عام أو أكثر، مسؤولين بصفة شخصية، وبالتكافل والتضامن، عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها؛ والثاني شريك أو أكثر محدود المسؤولية، كل منهم مسؤول برأس ماله الذي دفعه في الشركة.¹

ثانياً: الشركات المساهمة: وهي التي يتألف رأسمالها من أسهم قابلة للتداول، وتطرح للاكتتاب العام، والذمة المالية للشركة المساهمة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم، وتُعدّ الشركة وحدها، مسؤولة عن ديونها، والتزاماتها، وخسائرها، ولا يكون المساهمون مسؤولين عن خسائر الشركة إلاّ بمقدار مساهمتهم، وتشمل:

1. شركات المساهمة الخصوصية (ذات المسؤولية المحدودة): وهي التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم لا تطرح للاكتتاب العام، وتكون مسؤولية الشركاء فيها محدودة، بقدر مساهمة كل منهم برأسمال الشركة، وهذا النوع كثير الانتشار في الحياة العملية في فلسطين، ويفضله أصحاب المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

2. الشركات المساهمة العامة المحدودة: وهي عبارة عن شركة خالية من العنوان، يتألف رأسمالها من أسهم قابلة للتداول، وتطرح للاكتتاب العام، وتكون مسؤولية المساهمين فيها محدودة، بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة.² وهي تُعدّ من أهمّ دعائم الاقتصاد الوطني، وأهم أنواع الشركات من الناحية الاقتصادية. تستطيع القيام بمشاريع استثمارية تجارية كبيرة؛ وبالتالي تزيد من معدل تشغيل الأفراد في المجتمع، وتقلص بالتالي البطالة؛ فنُسهم في التطوير الاقتصادي.³

¹ المادة (9)، قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964

² المادة (2/29)، قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964م.

³ ينظر: الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين، ص ص 154 - 162

الفصل الرابع

منهجية الدراسة وإجراءاتها

مقدمة:

قامت الباحثة في هذا الفصل من الدراسة بعرض للخطوات والمراحل وفقاً للمنهج العلمي، من خلال تحديد مجتمع الدراسة وعينته، والأدوات المستخدمة ومتغيرات الدراسة المستقلة، وإجراءات التحقق من صدق الأداة وثباتها، والوسائل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات المتعلقة باستجابة أفراد العينة على أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها.

المبحث الأول: منهج الدراسة

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يهدف إلى وصف خصائص الظاهرة، وجمع معلومات عنها وتحليلها، فقد تم استخدام هذا المنهج في

صورته لأنه يلائم طبيعة الدراسة وأهدافها، معتمداً على أسلوب الدراسة الميدانية في جمع المعلومات، ليفي بأغراضها ويحقق أهدافها واختبار صحة فرضياتها وتفسير نتائجها.

المبحث الثاني: أدوات الدراسة

لقد تمّ استخدام أكثر من أداة لهذه الدراسة بهدف كشف توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة، وهذه الأدوات هي:

1. الاستبانة: وقد تمّ الاعتماد عليها وبشكل رئيس في هذه الدراسة، حيث تمّ عمل نوعين من الاستبانات، الأولى خاصة بالشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي (ملحق 3)، والثانية خاصة بالشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي (ملحق 4).

2. المقابلة: وقد تمّت مقابلة مُديري المصارف الإسلامية الثلاث (ملحق 5) ذوي العلاقة بموضوع أسئلة الدراسة، وتجدر الإشارة هنا أن المقابلات قد تمت خلال شهر كانون الأول 2009، حيث كانت هناك ثلاثة مصارف إسلامية، أمّا اليوم فعدد المصارف الإسلامية هو اثنان بعد شراء البنك الإسلامي الفلسطيني لمحفظة بنك الأقصى الإسلامي كما جاء في خبر منشور على الصفحة الأولى في صحيفة القدس بتاريخ الرابع من نيسان من عام 2010 (ملحق 2)

3. زيارة المؤسسات ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة (سلطة النقد، غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة)

المبحث الثالث: مجتمع الدراسة

هذه الدراسة والمتعلقة بتوجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية: محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، قد اشتملت على مجتمعين:

المجتمع الأول: الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة في محافظة رام الله والبيرة.

المجتمع الثاني: المصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة.

وفيما يلي شرح لكلا المجتمعين:

المجتمع الأول: الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة في محافظة رام الله والبيرة:

تمثل المجتمع الأصلي للدراسة من جميع الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة في محافظة رام الله والبيرة، والبالغ عددها (657 شركة) حتى تاريخ 15/06/2009 بحسب تقرير غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة (ملحق 6) وهي مقسمة على خمسة قطاعات كالآتي:

- (297) شركة قطاع تجاري.
- (200) شركة قطاع خدمات.
- (80) شركة قطاع صناعة.
- (70) شركة قطاع مقاولات.
- (10) شركات قطاع حرف.

المجتمع الثاني: المصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة:

تمثل المجتمع الأصلي للدراسة من جميع المصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة، وعددها ثلاثة¹ مصارف كالآتي:

1. البنك الإسلامي العربي
2. البنك الإسلامي الفلسطيني
3. بنك الأقصى الإسلامي

المبحث الرابع: عينة الدراسة

قامت الباحثة باستخدام عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث تم تحديد عدد أفراد عينة الدراسة بمستوى ثقة 95% وهامش خطأ أقل من 25% من الانحراف المعياري لمجتمع الدراسة، وهو مجتمع الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة في محافظة رام الله والبيرة حسب العلاقة التالية:

$$n \geq \left[\frac{Z_{\alpha/2} \sigma}{0.25 \sigma} \right]^2 = \left[\frac{1.96}{0.25} \right]^2 \cong 62$$

¹ عندما أعدت هذه الدراسة كان عدد المصارف الإسلامية في رام الله والبيرة ثلاثة مصارف، واليوم هي مصرفان فقط وذلك بعد أن تم شراء محفظة البنك الأقصى الإسلامي من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني في شهر نيسان 2010 أنظر ملحق (2)

وتم توزيع أداة الدراسة على الشركات بشكل عشوائي طبقي، يشمل جميع فئات مجتمع الدراسة، ووزعت فعلاً (128) استبانة مقسمة على القطاعات المختلفة، وقد بلغ العدد الكلي للاستبانات المستردة (84) استبانة - بحسب جدول (1.4) -، وهو العدد الذي تمّ اعتماده في التحليل الإحصائي.

جدول 1.4: توزيع عينة الدراسة على المتغيرات الديموغرافية

المتغير	البيان	المجموع		النسبة المئوية	
		الموزع	المسترد	الموزع	المسترد
القطاع	صناعي	16	7	%12.5	%5.47
	تجاري	56	45	%%43.75	%35.16
	خدماتي	39	25	%30.47	%19.53
	حرفي	3	1	%2.34	%0.78
	مقاولات	14	6	%10.94	%4.69
المجموع الكلي		128	84	%100	%65.63

ومن خلال هذا الجدول (1.4) يتضح أنّ نسبة المسترد من الاستبانات هو %65.63 وهي نسبة أعلى من القيمة المحددة كحد أدنى وهي 62 بحسب العلاقة السابقة الذكر وهي:

$$n \geq \left[\frac{Z_{\alpha/2} \sigma}{0.25 \sigma} \right]^2 = \left[\frac{1.96}{0.25} \right]^2 \cong 62$$

المبحث الخامس: خصائص العينة الديموغرافية

يشير الجدول (1.1.4) إلى خصائص العينة الديموغرافية

جدول 1.1.4: خصائص العينة الديموغرافية

المتغيرات	البيان	العدد	النسبة
رأس المال	أقل من 2 مليون دولار	57	67.9%
	من 2 إلى 5 مليون دولار	12	14.3%
	من 5 إلى 10 مليون دولار	11	13.1%
	من 10 إلى 20 مليون دولار	1	1.2%
	أكثر من 20 مليون دولار	3	3.6%
زمن التعامل	أقل من سنة	3	3.6%
	من سنة إلى ثلاث سنوات	13	15.5%
	من ثلاث إلى خمس سنوات	15	17.9%
	أكثر من خمس سنوات	53	63.1%
البنك	الإسلامي العربي	6	7.14%
	الإسلامي الفلسطيني	5	5.95%
	الأقصى الإسلامي	4	4.76%
	أكثر من بنك إسلامي ¹	10	11.9%
	إسلامي آخر ²	3	3.57%

¹ بمعنى أن بعض الشركات لها حساب في أكثر من مصرف إسلامي محلي "فلسطيني"

² بمعنى أن بعض الشركات لها حساب في مصارف إسلامية خارجية

المبحث السادس: ثبات الأداة وصدقها

لقد تمّ التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المُحكّمين (ملحق 7) وهُم من ذوي الخبرة العلمية والأكاديمية، والذين أبدوا عدداً من الملاحظات حولها ، والتي تمّ أخذها بعين الاعتبار عند إخراج الأداة بشكلها الحالي، وكذلك تمّ حساب معامل الثبات لأسئلة الأداة، ولأداة ككل، وكذلك استخرجت معاملات الاتساق الداخلي لكل سؤال من أسئلة الأداة، من خلال حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية، ويمكن توضيح معاملات الثبات، والارتباط للأسئلة الرئيسة المكونة لأداة الدراسة والأداة ككل من خلال الجداول التالية:

جدول 2.4: مقياس الثبات والصدق

(استبانة الشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي)

رقم السؤال	السؤال	عدد العبارات	مقياس الثبات (Cronbach's Alpha)	مقياس الصدق
الأول	ما هي العوامل التي ساهمت في عدم توجّه شركتكم للتعامل مع المصرف الإسلامي؟	6	0.607	0.779
الثاني	تقييم شركتكم لدرجة التعقيدات في الإجراءات المصرفية في المصرف الإسلامي.	5	0.781	0.884
الثالث	تقييم شركتكم للمصرف الإسلامي من الناحية الشرعية والاجتماعية.	2	0.587	0.766
الرابع	تقييم شركتكم للمصرف الإسلامي من الناحية المصرفية.	7	0.694	0.833
الخامس	دور الإعلام وتأثير الأزمة المالية العالمية الحالية.	2	0.881	0.939
	إجمالي الدراسة	22	0.785	0.886

جدول 3.4: مقياس الثبات والصدق
(استبانة الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي)

رقم السؤال	السؤال	عدد العبارات	مقياس الثبات (Cronbach's Alpha)	مقياس الصدق
الأول	ما هي العوامل التي ساهمت في توجّه شركتكم للتعامل مع المصارف الإسلامية	5	0.854	0.924
الثاني	تقييم شركتكم لدرجة التعقيدات في الإجراءات المصرفية في المصرف الإسلامي.	5	0.603	0.777
الثالث	تداعيات تعاملكم مع المصرف الإسلامي	2	0.612	0.782
الرابع	درجة التعامل مع البدائل المصرفية الإسلامية	11	0.811	0.900
الخامس	تقييم شركتكم للمصرف الإسلامي من الناحية الشرعية	4	0.881	0.939
السادس	تقييم شركتكم للمصرف الإسلامي من الناحية المصرفية	8	0.887	0.942
السابع	تقييم شركتكم للمصرف الإسلامي من الناحية الإجتماعية	3	0.910	0.954
الثامن	دور الإعلام وتأثير الأزمة المالية العالمية الحالية	2	0.858	0.926
	اجمالي الدراسة	40	0.872	0.934

تشير النتائج في جداول (2.4) و (3.4) إلى أن أداة الدراسة تتصف بخصائص سيكومترية عالية من صدق وثبات، حيث بلغت قيمة معامل كرونباخ الفا للأداة ككل (0.785) ومعامل مقياس الصدق يساوي (0.886) للشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي، وبلغت قيمة معامل كرونباخ الفا للأداة ككل (0.872) ومعامل مقياس الصدق يساوي (0.934) للشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي، وهي قيم مرتفعة جداً مما يدل على استقرار عالٍ في المقياس، وعدم تناقضه مع نفسه وكذلك زيادة عالية في مصداقية البيانات، كما أن معاملات الثبات لأسئلة الأداة تعتبر معاملات ثبات عالية.

المبحث السابع: المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها - أي تحويل الإجابة اللفظية إلى رقمية- حيث أُعطيت الاجابات بحسب سُلم ليكارد الدرجات التالية: أوافق بشدة -5 درجات-، أوافق - 4 درجات-، مُحايد -3 درجات-، أعارض -2 درجة-، وأُعطيت الإجابة أعارض بشدة درجة واحدة، وذلك تمهيداً لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب الآلي لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتحليل البيانات وفقاً لأسئلة الدراسة بيانات الدراسة، بحيث كلما ازدادت الدرجة ازدادت توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية: محافظة رام الله والبيرة نموذجاً والعكس صحيح، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، واختبار (t- test)، واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) (Statistical Package For Social Sciences).

الفصل الخامس

تحليل نتائج الدراسة

تمهيد

تضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها الباحثة عن موضوع الدراسة وهو: "توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية: محافظة رام الله والبيرة نموذجاً"، وبيان أثر كل من المتغيرات من خلال استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها. وحتى يتم تحديد مدى استجابة أفراد عينة الدراسة من خلال متوسطات الاستجابة، تم اعتماد الدرجات التالية:

جدول مقياس التقدير

الاتجاه	قيمة المتوسط المرجح
معارض بشدة	1.79 – 1
معارض	2.59 – 1.80
مُحايد	3.39 – 2.60
موافق	4.19 – 3.40
موافق بشدة	5 – 4.19

طول الفترة في هذا المقياس هي 0.8 لأن الأعداد 1، 2، 3، 4، 5 حصرت فيما بينها أربع مسافات.

للإجابة على أسئلة الدراسة، وفي ضوء وجود أكثر من سؤال في الاستبانات، تم حساب الاحصاء الوصفي والنسب المئوية لكل سؤال على حده، وذلك من خلال حساب مجموع الدرجات والمتوسط المرجح والانحراف المعياري في كل سؤال.

المبحث الأول: سؤال الدراسة الرئيس:

ما هي توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية؟

جدول 1.5: توزيع عينة الدراسة على المتغيرات الديموغرافية

المحور	البيان	لدى شركتكم حساب في مصرف إسلامي					
		نعم		لا		المجموع	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
القطاع	صناعي	4	%14.3	3	%5.4	7	%8.3
	تجاري	14	%50	31	%55.4	45	%53.6
	خدماتي	8	%28.6	17	%30.4	25	%29.8
	حرفي	0	%0.0	1	%1.8	1	%1.2
	مقاولات	2	%7.1	4	%7.1	6	%7.1
رأس المال (دولار أمريكي)	أقل من 2 مليون	18	%64.3	39	%69.6	57	%67.9
	من 2 إلى 5 مليون	3	%10.7	9	%16.1	12	%14.3
	من 5 إلى 10 مليون	6	%21.4	5	%8.9	11	%13.1
	من 10 إلى 20 مليون	0	%0.0	1	%1.8	1	%1.2
	أكثر من 20 مليون	1	%3.6	2	%3.6	3	%3.6
زمن التعامل	أقل من سنة	3	%10.7	0	%0.0	3	%3.6
	من سنة إلى ثلاث سنوات	7	%25	6	%10.7	13	%15.5
	من ثلاث إلى خمس سنوات	8	%28.6	7	%12.5	15	%17.9
	أكثر من خمس سنوات	10	%35.7	43	%76.8	53	%63.1
البنك	الإسلامي العربي	6	%21.4			6	%7.14
	الإسلامي الفلسطيني	5	%17.9			5	%5.95
	الأقصى الإسلامي*	4	%14.3			4	%4.76
	أكثر من مصرف إسلامي	10	%35.7			10	%11.9
	إسلامي آخر	3	%10.7			3	%3.57
المجموع الكلي		28	%33.3	56	%66.7	84	%100

* قام البنك الإسلامي الفلسطيني بشراء المحفظة البنكية لبنك الأقصى الإسلامي (أنظر: ملحق 2)

تشير النتائج في جدول (1.5) إلى أن مجموع أفراد العينة هو 84 شركة، منها (28 شركة) تشكل نسبتهم 33.3% لديها حساب في مصرف إسلامي و (56 شركة) تشكل نسبتهم 66.7% ليس لديها حساب في مصرف إسلامي موزعة كالتالي:

- حسب القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

8.3% من المجموع الكلي تنتمي للقطاع الصناعي منها 14.3% لديها حساب في مصرف إسلامي و 5.4% ليس لديها حساب في مصرف إسلامي، و 53.6% تنتمي للقطاع التجاري منها 50% يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي و 55.4% ليس لديها حساب في مصرف إسلامي - وهي أعلى نسبة -، و 29.8% تنتمي للقطاع الخدماتي منها 28.6% يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي و 30.4% لا يوجد لها حساب في مصرف إسلامي، و 1.2% تنتمي للقطاع الحرفي منها صفر% لديها حساب في مصرف إسلامي ومنها 1.8% لا يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي، أما قطاع المقاولات فيضم 7.1% منها 7.1% يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي و 7.1% لا يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي.

- حسب رأس المال الذي تنتمي إليه الشركة:

67.9% من المجموع الكلي تنتمي لرأس مال أقل من 2 مليون دولار منها 64.3% لديها حساب في مصرف إسلامي و 69.6% لا يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي - وهي أعلى نسبة -، بمعنى أنّ معظم الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة رأس مالها أقل من 2 مليون دولار -، و 14.3% تنتمي لرأس مال من 2 إلى 5 مليون دولار منها 10.7% لديها حساب في مصرف إسلامي و 16.1% لا يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي، و 13.1% تنتمي لرأس مال من 5 إلى 10 مليون دولار منها 21.4% لديها حساب في مصرف إسلامي و 8.9% لا يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي، و 1.2% تنتمي لرأس مال من 10 إلى 20 مليون دولار منها صفر% لديها حساب في مصرف إسلامي و 1.8% لا يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي، و 3.6% تنتمي لرأس مال أكثر من 20 مليون دولار منها 3.6% لديها حساب في مصرف إسلامي و 3.6% لا يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي - النسبة هنا متساوية -.

- حسب زمن التعامل الذي تعاملت به الشركة مع المصرف الإسلامي:

3.6% من المجموع الكلي تنتمي لزمن تعامل أقل من سنة منها 10.7% لديها حساب في مصرف إسلامي و صفر% لا يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي، و 15.5% تنتمي لزمن تعامل من سنة إلى ثلاث سنوات منها 25% لديها حساب في مصرف إسلامي و 10.7% لا يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي، و 17.9% تنتمي لزمن تعامل من ثلاث إلى خمس سنوات منها 28.6% لديها حساب في مصرف إسلامي و 12.5% لا يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي، و 63.1% تنتمي لزمن تعامل أكثر من خمس سنوات منها 35.7% (10 شركات) لديها حساب في مصرف إسلامي و 76.8% (43 شركة) لا يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي - وهذه النسبة هي أعلى نسبة ويعود ذلك لسبق المصارف التجارية "التقليدية" في المنطقة وبالتالي تعامل الشركات مع المصارف التجارية كان أقدم من التعامل مع المصارف الإسلامية حديثة العهد في المنطقة -.

- حسب البنك الذي تتعامل معه الشركة:¹

7.14% من المجموع الكلي تنتمي للبنك الإسلامي العربي منها 21.4% (6 شركات) لديها حساب في مصرف إسلامي، و 5.95% تنتمي للبنك الإسلامي الفلسطيني منها 17.9% (5 شركات) لديها حساب في مصرف إسلامي، و 4.76% تنتمي لبنك الأقصى الإسلامي منها 14.3% (4 شركات) لديها حساب في مصرف إسلامي، و 11.9% تنتمي لأكثر من مصرف إسلامي منها 35.7% (10 شركات) لديها حساب في مصرف إسلامي - وهذه النسبة هي الأعلى، وذلك لأنّ الشركات اعتمدت على أسلوب التجربة في تعاملها مع المصارف الإسلامية، وبالتالي فتحت أكثر من حساب في أكثر من مصرف إسلامي² - و 3.57% تنتمي لمصرف إسلامي آخر منها 10.7% (3 شركات) لديها حساب في مصرف إسلامي.

¹ تجدر الإشارة هنا أن التوزيع والتحليل في هذا المحور خاص بالشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي فقط دون الشركات التي لا تملك حساباً في مصرف إسلامي.

² هذا ما أكدته معظم الشركات التي تمّ توزيع الاستبانات عليها خلال إجابتها عن الأسئلة

المطلب الأول: استبانات الشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي:

وفيما يلي الإحصاء الوصفي لكل سؤال فرعي تفرّع عن السؤال الرئيس

السؤال الأول: ما هي العوامل التي ساهمت في عدم توجّه الشركات للتعامل مع المصرف الإسلامي

جدول 1.1.5: الإحصاء الوصفي للسؤال الأول

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	ساهمت العلاقة الشخصية في عدم توجّهكم للتعامل مع المصرف الإسلامي	9	22	12	12	1	2.54	1.061	معارض
		16.1	39.3	21.4	21.4	1.8			
2	ساهم الموقع الجغرافي في عدم توجّهكم للتعامل مع المصرف الإسلامي	11	22	11	10	1	2.42	1.066	معارض
		20.0	40.0	20.0	18.2	1.8			
3	ساهم الانتماء الديني في عدم توجّهكم للتعامل مع المصرف الإسلامي	22	26	6	0	2	1.82	0.897	معارض
		39.3	46.4	10.7	0.0	3.6			
4	ساهم الانتماء السياسي في عدم توجّهكم للتعامل مع المصرف الإسلامي	19	28	5	2	0	1.81	0.754	معارض
		35.2	51.9	9.3	3.7	0.0			
5	لا يُلَبّي المصرف الإسلامي كافة الإحتياجات المالية لشركتكم.	3	12	11	22	5	3.26	1.095	محايد
		5.7	22.6	20.8	41.5	9.4			
6	حجم الشركة لديكم هو الذي أدّى إلى عدم التعامل مع المصرف الإسلامي	12	22	12	8	1	2.35	1.040	معارض
		21.8	40.0	21.8	14.5	1.8			
	تقدير السؤال	76	132	57	54	10	2.37	1.054	معارض
		23.1	40.1	17.4	16.4	3			

تشير النتائج في جدول (1.1.5) إلى أن العوامل التي ساهمت في عدم توجه الشركات للتعامل مع المصرف الإسلامي كانت باتجاه **معارض** لكافة الأسئلة، ومن الجدول نجد أن ترتيب هذه العوامل ومدى مساهمتها في عدم توجه الشركات للتعامل مع المصرف الإسلامي كالآتي:

- عدم تلبية المصرف الإسلامي لكافة الاحتياجات المالية للشركة حيث حصل على متوسط حسابي مقداره 3.26 وبالرغم من أن هذه العبارة قد أخذت إتجاهاً محايداً، إلا أن الاتجاه العام لهذا السؤال هو معارض بوسط مرجح 2.37 وانحراف معياري 1.054 وهذا يشير إلى أن معظم المستهدفين عارضوا عبارات هذا السؤال في الاستبانة.
- العلاقة الشخصية حيث حصلت على متوسط حسابي 2.54
- الموقع الجغرافي حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره 2.42
- حجم الشركة حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره 2.35
- الانتماء الديني حيث حصل على متوسط حسابي مقداره 1.82
- الانتماء السياسي حصل على 1.81 واتجاهها معارض بمعنى أن الشركات عارضت فكرة مساهمة الانتماء السياسي في عدم التوجه للتعامل مع المصرف الإسلامي.

السؤال الثاني: تقييم الشركات لدرجة التعقيدات في الإجراءات المصرفية في المصرف الإسلامي

جدول 2.1.5 أ: الإحصاء الوصفي للسؤال الثاني

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
7	السيولة النقدية غير متوفرة في المصرف الإسلامي، ناهيك عن التعقيدات التي تحول دون سهولة الحصول على التمويل المطلوب.	4	18	17	14	2	2.85	1.01	محايد
		7.30	32.7	30.9	25.5	3.6			
8	هناك تأخير في وصول الحوالات البنكية للمصرف الإسلامي	2	12	26	15	1	3.02	0.84	محايد
		3.6	21.4	46.4	26.8	1.8			

جدول 2.1.5.ب: الإحصاء الوصفي للسؤال الثاني

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
9	إجراءات فتح الحساب صعبة وبطيئة ومعقدة في المصرف الإسلامي	3	17	27	8	0	2.73	0.78	محايد
		5.5	30.9	49.1	14.5	0.0			
10	إجراءات فتح الإعتداد البنكي صعبة وبطيئة ومعقدة في المصرف الإسلامي	2	11	27	13	2	3.04	0.86	محايد
		3.6	20.0	49.1	23.6	3.6			
11	تكلفة التسهيلات البنكية في البنك التقليدي أقل من تكلفتها في المصارف الإسلامية	0	10	26	12	8	3.32	0.94	محايد
		0.0	17.9	46.4	21.4	14.3			
	تقدير السؤال	11	68	123	62	12	2.99	0.93	محايد
		3.97	24.54	44.4	22.38	4.69			

تشير النتائج في جدول (2.1.5.أ) وجدول (2.1.5.ب) إلى أن درجة التعقيدات في الإجراءات المصرفية في المصرف الإسلامي كانت باتجاه محايد لكافة العبارات، ومن الجدول نجد ترتيب درجة التعقيدات كما يلي:

- تكلفة التسهيلات البنكية في البنك التقليدي أقل من تكلفتها في المصارف الإسلامية (3.32)
- إجراءات فتح الإعتداد البنكي صعبة وبطيئة ومعقدة في المصرف الإسلامي (3.04)
- هناك تأخير في وصول الحوالات البنكية للمصرف الإسلامي (3.02)
- السيولة النقدية غير متوفرة في المصرف الإسلامي... (2.85)
- إجراءات فتح الحساب صعبة وبطيئة ومعقدة في المصرف الإسلامي (2.73)

ونرى أنّ الاتجاه العام لهذا السؤال هو محايد بوسط مرجح 2.99 وانحراف معياري 0.93 وهذا يشير إلى أن معظم المستهدفين لم يحسموا موقفهم من عبارات سؤال الاستبانة ، حيث إنّ الوسط

المرجح قريب جداً من 3 وهي القيمة المحايدة الفعلية. في هذه الحالة يجب فحص فرضية الميل للتأكد من أن رأي المستهدفين كان فعلاً محايداً أو يميل إلى اليمين (باتجاه الموافقة) أو يميل إلى اليسار (باتجاه المعارضة).

السؤال الثالث: تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية الشرعية والاجتماعية

جدول 3.1.5: الإحصاء الوصفي للسؤال الثالث

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
12	لا تلتزم المصارف الإسلامية بتطبيق النواحي الشرعية	0	9	31	11	4	3.18	0.796	محايد
		0.0	16.4	56.4	20.0	7.3			
13	للمصارف الإسلامية دور اجتماعي أكبر من البنوك التقليدية	0	13	26	15	2	3.11	0.802	محايد
		0.0	23.2	46.4	26.8	3.6			
	تقدير السؤال	0	22	57	26	6	3.15	0.799	محايد
		0.0	20	51	23.4	5.6			

تشير النتائج في جدول (3.1.5) إلى أن الاتجاه العام لهذا السؤال هو محايد بوسط مرجح 3.15 وانحراف معياري 0.977 وهذا يشير إلى أن معظم المستهدفين لم يحسموا موقفهم من عبارات سؤال الاستبانة ، حيث إنّ الوسط المرجح أكبر من 3 بقليل. ونجد ترتيب تقييم المصرف الإسلامي من الناحية الشرعية والاجتماعية جاء مرتباً كما هو بالجدول، وفي هذه الحالة يجب فحص فرضية الميل للتأكد من أن رأي المستهدفين كان فعلاً محايداً أو يميل إلى اليمين (باتجاه الموافقة) أو يميل إلى اليسار (باتجاه المعارضة).

السؤال الرابع: تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية المصرفية

جدول 4.1.5 أ: الإحصاء الوصفي للسؤال الرابع

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
14	إذا كانت التكلفة أقل فالقرار الإداري سيكون التخلي عن التعامل مع البنك التقليدي والتحول إلى المصرف الإسلامي	0	19	24	8	3	3.21	.853	محايد
		0.0	35.2	44.4	14.8	5.6			
15	يفتقر كادر المصرف الإسلامي للخبرة الواسعة في النواحي المصرفية	2	18	24	10	0	2.94	.793	محايد
		3.7	33.3	44.4	18.5	0.0			
16	البنوك التقليدية أفضل في المجمال من المصارف الإسلامية	2	10	23	17	2	3.35	.891	محايد
		3.7	18.5	42.6	31.5	3.7			
17	البنوك التقليدية لا تختلف في الجوهر عن المصارف الإسلامية	0	7	10	30	8	3.71	.875	موافق
		0.0	12.7	18.2	54.5	14.5			
18	المصارف الإسلامية مثل التقليدية في سعيها نحو الربح	0	5	4	33	13	3.98	.828	موافق
		0.0	9.1	7.3	60.0	23.6			
19	إذا أصبحت المصارف الإسلامية ملبية لحاجات شركتكم، فسيتم مناقشة إمكانية اتخاذ القرار للتعامل مع المصارف الإسلامية	1	5	12	26	12	3.77	.953	موافق
		1.8	8.9	21.4	46.4	21.4			

جدول 4.1.5.ب: الإحصاء الوصفي للسؤال الرابع

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
20	لا تعتبر المصارف الإسلامية بديلاً، حقيقياً وواقعياً، عن البنوك التقليدية	3	13	16	22	2	3.12	.992	محايد
		5.4	23.2	28.6	39.3	3.6			
	تقدير السؤال	8	77	113	146	40	3.44	.867	موافق
		2.1	20.1	29.4	38.0	10.4			

تشير النتائج في جدول (4.1.5.أ) وجدول (4.1.5.ب) إلى أن الاتجاه العام لهذا السؤال هو موافق بوسط مرجح 3.44 وانحراف معياري 0.867 وهذا يشير إلى أن معظم المستهدفين بنسبة 48.4% وافقوا على عبارات سؤال الاستبانة، وأعلى موافقة سُجلت هي أن الشركات ترى أن المصارف الإسلامية مثل التقليدية في سعيها نحو الربح بنسبة 3.98، ثم نجدهم يوافقون على اتخاذ القرار للتعامل مع المصارف الإسلامية إذا أصبحت المصارف الإسلامية ملبية لحاجات شركتهم بنسبة 3.77 كمتوسط مرجح، بالرغم أنهم يوافقون على أن البنوك التقليدية لا تختلف في الجوهر عن المصارف الإسلامية بنسبة 3.71 كمتوسط مرجح، وكانت الإجابة محايدة في عبارة البنوك التقليدية أفضل في المجل من المصارف الإسلامية بوسط مرجح 3.35، وكذلك كانت الشركات محايدة في افتقار كادر المصرف الإسلامي للخبرة الواسعة في النواحي المصرفية، وكذلك كان هناك اتجاه محايد حول اعتبار المصارف الإسلامية بديلاً، حقيقياً وواقعياً عن البنوك التقليدية ونرى ما نسبته 22.2% عارضوا عبارات هذا السؤال.

السؤال الخامس: ما هو دور الإعلام وتأثير الأزمة المالية العالمية الحالية على المصارف الإسلامية

جدول 5.1.5: الإحصاء الوصفي للسؤال الخامس

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		%	%	%	%	%			
21	لا يقوم الإعلام بنقل الصورة الحقيقية للمصارف الإسلامية	0	9	14	29	4	3.5	0.853	موافق
		0.0	16.1	25.0	51.8	7.1			
22	أثّرت الأزمة المالية الحالية على البنوك التقليدية بشكل أقلّ حدّة من البنوك الإسلامية	2	22	21	8	2	2.75	0.886	محايد
		3.6	40.0	38.2	14.5	3.6			
	تقدير السؤال	2	31	35	37	6	3.125	0.868	محايد
		1.8	27.9	31.6	33.3	5.4			

تشير النتائج في جدول (5.1.5) إلى أن الاتجاه العام لهذا السؤال هو محايد إيجابي بوسط مرجح 3.125 وانحراف معياري 0.868 وهذا يشير إلى أن 58.9% من المستهدفين وافقوا على أن الإعلام لا يقوم بنقل الصورة الحقيقية للمصارف الإسلامية؛ وبالتالي يرون أن هناك تقصير إعلامي في هذا الجانب ، فيما كان الاتجاه محايداً في مدى تأثير الأزمة المالية العالمية الحالية على البنوك التقليدية في حين 43.6% منهم عارض عبارة رقم 22 من هذا السؤال.

المطلب الثاني: استبانات الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي

وفيما يلي الإحصاء الوصفي لكل سؤال فرعي تفرّع عن السؤال الرئيس

السؤال الأول: ما هي العوامل التي ساهمت في توجّه الشركات للتعامل مع المصرف الإسلامي

جدول 1.2.5: الإحصاء الوصفي للسؤال الأول

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	ساهمت العلاقة الشخصية في اختياركم للتعامل مع المصرف الإسلامي	1	10	4	7	6	3.25	1.266	محايد
		3.6	35.7	14.3	25.0	21.4			
2	ساهم الموقع الجغرافي في اختياركم للتعامل مع مصرفكم الإسلامي	0	6	5	12	5	3.57	1.034	موافق
		0.0	21.4	17.9	42.9	17.9			
3	ساهم الانتماء الديني في اختياركم للتعامل مع مصرفكم الإسلامي	0	8	4	8	8	3.57	1.200	موافق
		0.0	28.6	14.3	28.6	28.6			
4	ساهم الانتماء السياسي في اختياركم للتعامل مع مصرفكم الإسلامي	4	12	9	2	0	2.33	.832	معارض
		14.8	44.4	33.3	7.4	0.0			
5	يلبّي مصرفكم الإسلامي كافة الاحتياجات المالية لشركتكم	0	9	8	11	0	3.07	.858	محايد
		0.0	32.1	28.6	39.3	0.0			
	تقدير السؤال	5	45	30	40	19	3.16	974.	مُحايد
		3.6	32.3	21.6	28.8	13.7			

تشير النتائج في جدول (1.2.5) إلى أن الاتجاه العام لهذا السؤال هو محايد إيجابي بوسط مرجح 3.16 وانحراف معياري 0.974 مع الملاحظ أن السؤال الرابع (ساهم الإنتماء السياسي في اختياركم للتعامل مع مصرفكم الإسلامي) أثر بشكل كبير في حيادية السؤال. وهذه النتائج تشير إلى أن

42.5% من المستهدفين وافقوا على عبارات سؤال الاستبانة في حين 35.9% عارضوا عبارات هذا السؤال، بمعنى أن معظم المستهدفين لعبت هذه العوامل دوراً في اختيارهم للتعامل مع المصرف الإسلامي، وقد سجّل الانتماء الديني - حيث أنّ الدين الإسلامي هو الدين الرسمي لفلسطين - والموقع الجغرافي أعلى متوسط مرجح حيث بلغ 3.57، ثمّ العلاقة الشخصية.

السؤال الثاني: تقييم الشركات لدرجة التعقيدات في الإجراءات المصرفية في المصرف الإسلامي

جدول 2.2.5: الإحصاء الوصفي للسؤال الثاني

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
6	تستطيعون الحصول على حساب جاري مدين لدى مصرفكم الإسلامي	3	5	4	16	0	3.18	1.090	محايد
		10.7	17.9	14.3	57.1	0.0			
7	يقوم مصرفكم الإسلامي بكشف حسابكم عند الحاجة	4	10	6	7	1	2.68	1.124	محايد
		14.3	35.7	21.4	25.0	3.6			
8	تعتبر إجراءات فتح الحساب سهلة وسريعة ومريحة مقارنة مع البنوك التقليدية	1	4	12	11	0	3.18	.819	محايد
		3.6	14.3	42.9	39.3	0.0			
9	تعتبر إجراءات فتح الإعتماد البنكي سهلة وسريعة ومريحة مقارنة مع البنوك التقليدية	0	5	14	7	1	3.15	.770	محايد
		0.0	18.5	51.9	25.9	3.7			
10	تكلفة التسهيلات البنكية في مصرفكم الإسلامي أعلى من تكلفتها في البنوك التقليدية	0	8	6	12	2	3.29	.976	محايد
		0.0	28.6	21.4	42.9	7.1			
	تقدير السؤال	8	32	42	53	4	3.12	0.919	محايد
		5.75	23.02	30.21	38.15	2.87			

تشير النتائج في جدول (2.2.5) إلى أن الاتجاه العام لهذا السؤال هو محايد إيجابي بوسط مرجح 3.12 وانحراف معياري 0.919 مع الملاحظ أن السؤال السابع (قيام المصرف الإسلامي بكشف حساب الشركة عند الحاجة) أثر بشكل كبير في حيادية السؤال. وهذه النتائج تشير إلى أن 41.02% من المستهدفين وافقوا على عبارات هذا السؤال في حين 28.77% عارضوا هذه العبارات، ونجد أن العبارة العاشرة (تكلفة التسهيلات البنكية في مصرفكم الإسلامي أعلى من تكلفتها في البنوك التقليدية) سجلت أعلى متوسط مرجح قيمته 3.29.

السؤال الثالث: هل هناك تداعيات لتعامل الشركات مع المصرف الإسلامي؟

جدول 3.2.5: الإحصاء الوصفي للسؤال الثالث

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
11	سبق أن تعرضتم لتجميد حسابكم بسبب تعاملكم مع المصرف الإسلامي	13	11	2	1	1	1.74	.995	معارض بشدة
		46.4	39.3	7.1	3.6	3.6			
12	سبق أن تم مصادرة أرصدتكم بسبب تعاملكم مع المصرف الإسلامي	11	13	3	0	1	1.82	.905	معارض
		39.3	46.4	10.7	0.0	3.6			
	تقدير السؤال	24	24	5	1	2	1.78	0.951	معارض بشدة
		42.86	42.86	8.92	1.79	3.57			

تشير النتائج في جدول (3.2.5) إلى أن الاتجاه العام لهذا السؤال هو معارض بشدة بوسط مرجح 1.78 وانحراف معياري 0.951 حيث كان 85.72% من المستهدفين عارضوا عبارات هذا السؤال في حين 5.36% وافقوا على هذه العبارات، وهذا يعني أنه لم تكن هناك أية تداعيات لتعامل الشركات مع المصرف الإسلامي سواء بتجميد الحساب أو بمصادرة الأرصدة.

السؤال الرابع: ما هي درجة التعامل مع البدائل الإسلامية في المصرف الإسلامي؟

جدول 4.2.5 أ: الإحصاء الوصفي للسؤال الرابع

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
13	سبق أن حصلت على قرض حسن من مصرفكم الإسلامي	6	10	3	8	1	2.57	1.230	معارض
		21.4	35.7	10.7	28.6	3.6			
14	سبق أن تعاملتم بالمضاربة مع مصرفكم الإسلامي	6	12	2	6	1	2.41	1.185	معارض
		22.2	44.4	7.4	22.2	3.7			
15	سبق أن تعاملتم بالمشاركة مع مصرفكم الإسلامي	6	16	4	1		2.00	.734	معارض
		22.2	59.3	14.8	3.7				
16	سبق أن تعاملتم بالمربحة مع مصرفكم الإسلامي	3	4	4	11	5	3.21	1.279	محايد
		11.1	14.8	14.8	40.7	18.5			
17	سبق أن تعاملتم بالاستصناع مع مصرفكم الإسلامي	4	16	5	1	1	2.22	.892	معارض
		14.8	59.3	18.5	3.7	3.7			
81	سبق أن تعاملتم بعقد السلم مع مصرفكم الإسلامي	6	15	4	0	1	2.04	.871	معارض
		23.1	57.7	15.4	0.0	3.8			
19	سبق أن تعاملتم بالمزارة مع مصرفكم الإسلامي	6	16	5	0	0	1.96	.649	معارض
		22.2	59.3	18.5	0.0	0.0			

جدول 4.2.5.ب: الإحصاء الوصفي للسؤال الرابع

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
20	سبق أن تعاملتم بالمساقاة مع مصرفكم الإسلامي	6	14	4	3	0	2.15	0.907	معارض
		22.2	51.9	14.8	11.1	0.0			
21	سبق أن أرسلتم حوالة من خلال مصرفكم الإسلامي	4	3	4	9	8	3.37	1.401	محايد
		14.3	10.7	14.3	32.1	28.6			
22	سبق أن حصلتم على بطاقة ائتمان من مصرفكم الإسلامي	7	9	4	7	0	2.21	1.152	معارض
		25.9	33.3	14.8	25.9	0.0			
23	لديكم دفتر شيكات مسحوب على مصرفكم الإسلامي	4	1	2	11	10	3.59	1.371	موافق
		14.3	3.6	7.1	39.3	35.7			
	تقدير السؤال	58	116	41	57	27	2.58	1.28	معارض
		19.4	38.8	13.7	19.1	9.0			

تشير النتائج في جدول (4.2.5.أ) و جدول (4.2.5.ب) أنّ الاتجاه العام لهذا السؤال هو معارض بوسط مرجح 2.58 وانحراف معياري 1.28 حيث كان 58.2% من المستهدفين عارضوا عبارات هذا السؤال، حيث نجد أنّ البدائل الإسلامية في المصرف الإسلامي لا يتم التعامل معها حيث نجد ترتيب هذه البدائل كالآتي:

- المزارعة بوسط مرجح 1.96
- المشاركة بوسط مرجح 2
- عقد السلم بوسط مرجح 2.04
- المساقاة بوسط مرجح 2.15
- عقد الإستصناع بوسط مرجح 2.22
- المضاربة بوسط مرجح 2.41

• القرض الحسن بوسط مرجح 2.57

في حين جاءت المراجعة بقيمة مرتفعة حيادية بلغت 3.21، بمعنى أنّ هذه الصيغة مستخدمة ولكن ليس بشكل مُلفت ، وكذلك الحوالة البنكية بوسط مرجح 3.37، بينما وافقت الشركات على أنّها تملك دفتر شيكات مسحوب على مصرفهم الإسلامي بوسط مرجح 3.59.

السؤال الخامس: تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية الشرعية

جدول 5.2.5: الإحصاء الوصفي للسؤال الخامس

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
24	يتميز كادر مصرفكم الإسلامي بالخبرة الواسعة في النواحي الشرعية	1	2	9	12	4	3.57	.959	موافق
		3.6	7.1	32.1	42.9	14.3			
25	يلتزم مصرفكم الإسلامي بتطبيق كافة النواحي الشرعية	0	7	8	12	1	3.45	.887	موافق
		0.0	25.0	28.6	42.9	3.6			
26	توجد بعض الخدمات المصرفية المتطابقة مع الشريعة ولا يقدمها مصرفكم الإسلامي.	0	1	14	12	1	3.46	.637	موافق
		0.0	3.6	50.0	42.9	3.6			
27	الإجراءات الشرعية في المصارف الإسلامية شكلية ولا تمثل فرقاً حقيقياً عن البنوك التقليدية.	2	7	7	10	2	3.31	1.100	محايد
		7.1	25.0	25.0	35.7	7.1			
	تقدير السؤال	3	17	38	46	8	3.45	0.819	موافق
		2.67	15.18	33.93	41.07	7.14			

تشير النتائج في جدول (5.2.5) إلى أن الاتجاه العام لهذا السؤال هو موافق بوسط مرجح 3.45 وانحراف معياري 0.819 حيث كان 48.21% من المستهدفين وافقوا على عبارات هذا السؤال حيث جاء في المرتبة الأولى تميز الكادر في المصرف الإسلامي بالخبرة الواسعة في النواحي الشرعية بمتوسط مرجح 3.57، فيما ترى الشركات أن هناك بعض الخدمات المصرفية المتطابقة مع الشريعة ولا يقدمها المصرف الإسلامي بمتوسط 3.46، وهذه النتيجة تؤكد النتيجة في السؤال السابق والمتعلقة بدرجة التعامل مع البدائل الإسلامية في المصرف الإسلامي حيث كان الاتجاه العام للسؤال هو معارض، ونجد كذلك الحيادية في الإجابة عن السؤال رقم (27) في أن الإجراءات الشرعية في المصارف الإسلامية شكلية ولا تمثل فرقاً حقيقياً عن البنوك التقليدية.

السؤال السادس: تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية المصرفية

جدول 6.2.5.أ: الإحصاء الوصفي للسؤال السادس

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
28	إذا كانت التكلفة أكثر فالقرار الإداري سيكون التخلي عن التعامل مع المصرف الإسلامي والتحول إلى البنك التقليدي	2	11	9	5	1	2.71	.976	محايد
		7.1	39.3	32.1	17.9	3.6			
29	يتميز كادر مصرفكم الإسلامي بالخبرة الواسعة في النواحي المصرفية	1	2	7	13	5	3.68	.983	موافق
		3.6	7.1	25.0	46.4	17.9			
30	هل تؤيد الاكتتاب في أسهم المصارف الإسلامية؟	0	2	14	8	4	3.50	.839	موافق
		0.0	7.1	50.0	28.6	14.3			
31	المستثمرون في أسهم المصارف الإسلامية يحققون أرباحاً نتيجة ارتفاع سعر السهم والأرباح الموزعة	0	2	13	11	2	3.56	.744	موافق
		0.0	7.1	46.4	39.3	7.1			

جدول 6.2.5.ب: الإحصاء الوصفي للسؤال السادس

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		%	%	%	%	%			
32	بعض المعاملات المصرفية الإسلامية لا يتم الترويج لها بالشكل الكافي من قبل المصرف الإسلامي.	0	0	5	22	1	3.86	.448	موافق
		0.0	0.0	17.9	78.6	3.6			
33	المصارف الإسلامية أفضل في المجل من البنوك التقليدية	0	8	10	7	3	3.48	.983	موافق
		0.0	28.6	35.7	25.0	10.7			
34	المصارف الإسلامية يهمنها بالدرجة الأولى الربح أكثر من أي اعتبار آخر.	0	6	9	10	3	3.46	.951	موافق
		0.0	21.4	32.1	35.7	10.7			
35	تعتبر المصارف الإسلامية بديلاً، حقيقياً وواقعياً، عن البنوك التقليدية	1	5	7	12	3	3.41	1.031	موافق
		3.6	17.9	25.0	42.9	10.7			
	تقدير السؤال	4	36	74	88	22	3.46	0.961	موافق
		1.78	16.07	33.04	39.28	9.82			

تشير النتائج في جدول (6.2.5.أ) و جدول (6.2.5.ب) إلى أنّ الاتجاه العام لهذا السؤال هو موافق بوسط مرجح 3.46 وانحراف معياري 0.961 حيث كان 49.10% من المستهدفين وافقوا على عبارات هذا السؤال حيث إنّ الشركات قد رأت أنّ:

- بعض المعاملات المصرفية الإسلامية لا يتمّ الترويج لها بالشكل الكافي بوسط مرجح 3.86 وهذا يؤكد الإجابات على عبارات السؤال الرابع في جدول (4.2.5) ، حيث إنّ الشركات لا تتعامل مع البدائل الإسلامية؛ والسبب كما نرى من نتائج هذا السؤال هو عدم الترويج بالشكل

الكافي لهذه المعلومات. وكذلك عبارة رقم 26 من السؤال الخامس، حيث توجد بعض الخدمات المصرفية المتطابقة مع الشريعة ولا يقدمها المصرف الإسلامي.

- كادر المصرف الإسلامي يتميز بالخبرة الواسعة في النواحي المصرفية بوسط مرجح 3.68
- وكذلك تؤيد الشركات الاكتتاب في أسهم المصارف الإسلامية بوسط مرجح 3.5
- المصارف الإسلامية أفضل في المجمل من البنوك التقليدية بوسط مرجح 3.48، وفي اعتقاد الباحثة أنّ ذلك يعود للانتماء الديني حيث إنّ الإسلام هو الدين الرسمي لفلسطين، وكذلك ترى الشركات أنّ المصارف الإسلامية يهتمها بالدرجة الأولى الريح أكثر من أي اعتبار آخر بوسط مرجح 3.46.
- المصارف الإسلامية تُشكل بديلاً حقيقياً وواقعياً عن البنوك التقليدية بوسط مرجح 3.41، في حين أنّها كانت حيادية في الإجابة عن عبارة السؤال (28) والمتعلق بالتكلفة إذا كانت أعلى في المصرف الإسلامي فهل سيكون القرار الإداري التخلي عن التعامل مع المصرف الإسلامي والانتقال للبنوك التقليدية فكانت الإجابة محايدة بوسط مرجح 2.71.

السؤال السابع: تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية الاجتماعية

جدول 7.2.5: الإحصاء الوصفي للسؤال السابع

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
36	يقدم المصرف الإسلامي القروض الحسنة للمعوزين - ذوي الحاجة-	1	3	16	7	1	3.14	.803	محايد
		3.6	10.7	57.1	25.0	3.6			
37	تساهم المصارف الإسلامية في الأعمال الخيرية بشكل مميز.	0	5	13	8	1	3.19	.786	محايد
		0.0	18.5	48.1	29.6	3.7			
38	للمصارف الإسلامية دور اجتماعي أكبر من البنوك التقليدية.	1	4	13	9	1	3.18	.863	محايد
		3.6	14.3	46.4	32.1	3.6			
	تقدير السؤال	2	12	42	24	3	3.23	0.801	محايد
		2.41	14.46	50.60	28.92	3.61			

تشير النتائج في جدول (7.2.5) إلى أن الاتجاه العام لهذا السؤال هو محايد إيجابي بوسط مرجح 3.23 وانحراف معياري 0.801 حيث كان 50.60% من المستهدفين محايدي الإجابة على عبارات هذا السؤال في حين وافق عليه 32.64%، حيث تشير النتائج أن الشركات ترى أن هناك دوراً فعالاً للمصرف الإسلامي في الناحية الاجتماعية، بينما عارض 16.87% عبارات هذا السؤال.

السؤال الثامن: دور الإعلام وتأثير الأزمة المالية العالمية الحالية

جدول 8.2.5: الإحصاء الوصفي للسؤال الثامن

رقم السؤال	السؤال	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
39	الإعلام لا يقوم بنقل الصورة الحقيقية للمصارف الإسلامية	0	1	5	15	6	3.96	.759	موافق
		0.0	3.7	18.5	55.6	22.2			
40	أثرت الأزمة المالية الحالية على المصارف الإسلامية بشكل أقل حدة من البنوك التقليدية.	0	5	10	8	5	3.46	.999	موافق
		0.0	17.9	35.7	28.6	17.9			
	تقدير السؤال	0	6	15	23	11	3.46	450.8	موافق
		0.0	10.91	27.27	41.82	20.0			

تشير النتائج في جدول (8.2.5) إلى أن الاتجاه العام لهذا السؤال هو **موافق** بوسط مرجح 3.46 وانحراف معياري 0.845 حيث كان 61.82% من المستهدفين وافقوا على عبارات هذا السؤال، وقد حملوا الإعلام مسؤولية عدم نقل الصورة الحقيقية للمصارف الإسلامية، بمعنى أن هناك تقصيراً إعلامياً في هذه الناحية، وكذلك وافقوا على أن تأثير الأزمة المالية العالمية الحالية على المصارف الإسلامية كان أقل من تأثيرها على البنوك التقليدية، في حين عارض 10.91% عبارات هذا السؤال.

المطلب الثالث: فرضيات الدراسة للشركات التي لا يوجد لها حساب في المصارف الإسلامية

الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالات احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تقديرات المستهدفين على أسئلة الدراسة المختلفة عن المتوسط المحايد (3). تم فحص هذه الفرضية باستخدام فحص t للعينات المستقلة. نتائج الفحص موضحة في الجدول التالي:

جدول 1.3.5: فحص الفرضية الأولى لمقارنة متوسطات أسئلة الدراسة

قيمة الفحص = 3						السؤال
95% فترة ثقة للمتوسطات		متوسط الفروقات	دلالة الفحص	درجات الحرية	t	
الادنى	الاعلى					
-0.4553	-0.7780	-0.61667	0.000	49	-7.681	الأول
0.1724	-0.1875	-0.00755	0.933	52	-0.084	الثاني
0.2775	-0.0048	0.13636	48.0	54	1.936	الثالث
0.4753	0.2335	0.35440	0.000	51	5.887	الرابع
0.2926	-0.0563	0.11818	0.180	54	1.358	الخامس

تشير النتائج في جدول (1.3.5) إلى وجود دلالة احصائية على أن تقديرات المستهدفين على السؤال الأول أقل من المستوى المرجح 3 حيث كان معدل الفروقات قيمة سالبة ودلالة الفحص تساوي 0.000 هذا يؤكد النتائج في جدول (1.1.5) إلى أن تقديرات المستهدفين على هذا السؤال هو معارض. في حين كانت تقديرات المستهدفين على السؤال الثاني لا تختلف عن الوسط المرجح 3 أي محايد. دلالة الفحص ومتوسطات الفروق لفحص السؤال الثالث تشير إلى أن تقديرات المستهدفين على هذا السؤال أعلى من المتوسط المرجح 3 وهذا يدل على أن تقديرات المستهدفين على هذا المحور تميل إلى الموافقة. تقديرات المستهدفين على السؤال الرابع أعلى من المستوى المرجح 3 حيث كان معدل الفروقات قيمة موجبة ودلالة الفحص تساوي 0.000 هذا يؤكد النتائج في جدول (4.1.5) إلى أن تقديرات المستهدفين على هذا السؤال هو موافق. تقديرات المستهدفين على السؤال الخامس لا تختلف عن الوسط المرجح 3 لكن متوسطات الفروق لهذا السؤال هي ايجابية وهذا يشير إلى أن تقديرات المستهدفين على هذا السؤال أعلى من المتوسط المرجح 3 بقليل وهذا يدل على أن تقديرات المستهدفين على هذا السؤال تميل إلى الموافقة.

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالات احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة بما يتعلق بأسئلة الدراسة المختلفة يعزى الى متغيرات الدارسة الرئيسية (القطاع، راس المال، زمن التعامل). تم فحص هذه الفرضية باستخدام تحليل التباين (ANOVA). نتائج الفحص موضحة في الجدول التالي

جدول 2.3.5: فحص الفرضية الثانية لمتغيرات الدراسة المختلفة يعزى الى (القطاع ورأس المال والسنوات) باستخدام تحليل التباين (ANOVA)

متغير الدراسة	السؤال	قيمة F	دلالة الفحص
القطاع	الأول	.316	.814
	الثاني	.687	.604
	الثالث	1.327	.273
	الرابع	1.185	.330
	الخامس	.913	.463
رأس المال	الأول	.472	.756
	الثاني	.824	.517
	الثالث	1.074	.379
	الرابع	.347	.845
	الخامس	.825	.515
السنوات	الأول	.676	.514
	الثاني	1.108	.338
	الثالث	.549	.581
	الرابع	2.214	.120
	الخامس	.926	.402

تشير النتائج في جدول (2.3.5) الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في تقديرات المستهدفين بما يتعلق بأسئلة الدراسة المختلفة يعزى الى القطاع ورأس المال والسنوات حيث بلغ مستوى الدلالة لكل منها قيمة اكبر من مستوى دلالة الفحص ($\alpha = 0.05$). أي النتائج السابقة لا تتأثر بعوامل متغيرات الدراسة.

المطلب الرابع: فرضيات الدراسة للشركات التي يوجد لها حساب في المصارف الإسلامية

الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالات احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تقديرات المستهدفين على أسئلة الدراسة المختلفة عن المتوسط المحايد (3). تم فحص هذه الفرضية باستخدام فحص t للعينات المستقلة. نتائج الفحص موضحة في الجدول التالي

جدول 1.4.5: فحص الفرضية الأولى لمقارنة متوسطات أسئلة الدراسة

قيمة الفحص = 3						السؤال
95% فترة ثقة للمتوسطات		متوسط الفروقات	دلالة الفحص	درجات الحرية	t	
الادنى	الاعلى					
.3422	.0904	.12593	.024	26	.1973	الأول
.2979	-.1053	.09630	.335	26	.982	الثاني
-.8572	-1.5357	-1.19643	.000	27	-7.236	الثالث
-.1912	-.7179	-.45455	.002	24	-3.562	الرابع
.5178	.1786	.34821	.000	27	4.212	الخامس
.5510	.2347	.39286	.000	27	5.097	السادس
.4350	.0893	.17284	.018	26	1.355	السابع
.9316	.4758	.70370	.000	26	6.347	الثامن

تشير النتائج في جدول (1.4.5) إلى وجود دلالة إحصائية على أن تقديرات المستهدفين على السؤال الأول أعلى من المستوى المرجح 3 حيث كان معدل الفروقات قيمة موجبة ودلالة الفحص تساوي 0.024 هذا يؤكد النتائج في جدول (1.2.5) إلى أن تقديرات المستهدفين على هذا السؤال هو محايد إيجابي (موافق). في حين كانت تقديرات المستهدفين على السؤال الثاني لا تختلف عن الوسط المرجح 3 أي محايد. دلالة الفحص ومتوسطات الفروق لفحص السؤال الثالث تشير إلى أن تقديرات المستهدفين على هذا المحور أقل من المتوسط المرجح 3 بمعدل 1.54 وهذا يدل على أن تقديرات المستهدفين على هذا المحور تميل إلى المعارضة بشدة. تقديرات المستهدفين على السؤال الرابع أقل

من المستوى المرجح 3 حيث كان معدل الفروقات قيمة سالبة ودلالة الفحص تساوي 0.002 هذا يؤكد النتائج في جدول (4.2.5) إلى أن تقديرات المستهدفين على هذا المحور هو معارض. تقديرات المستهدفين على السؤال الخامس إلى السؤال الثامن أعلى من المتوسط المرجح وقيم دلالاتها جميعها أقل من قيمة الفحص وهذا مؤشر إلى ميل هذه الأسئلة إلى الموافقة.

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالات احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة بما يتعلق بأسئلة الدراسة المختلفة يُعزى الى متغيرات الدراسة الرئيسية (القطاع، رأس المال، المصرف، زمن التعامل). تم فحص هذه الفرضية باستخدام تحليل التباين (ANOVA). نتائج الفحص موضحة في الجدول التالي:

جدول 2.4.5: فحص الفرضية الثانية لأسئلة الدراسة المختلفة يعزى الى (القطاع ورأس المال والبنك والسنوات) باستخدام تحليل التباين (ANOVA)

متغير الدراسة	السؤال	قيمة F	دلالة الفحص
القطاع	الأول	2.544	.081
	الثاني	.286	.835
	الثالث	2.595	.076
	الرابع	3.327	.039
	الخامس	2.449	.088
	السادس	.820	.496
	السابع	.221	.881
	الثامن	.622	.608
رأس المال	الأول	.917	.448
	الثاني	3.447	.033
	الثالث	.480	.699
	الرابع	.265	.850
	الخامس	.652	.589
	السادس	.502	.684
	السابع	1.637	.208
	الثامن	3.196	26.0
المصرف	الأول	.958	.450
	الثاني	1.586	.213
	الثالث	.654	.630
	الرابع	1.258	.319

.672	.592	الخامس	
.515	.838	السادس	
.646	.631	السابع	
.540	.797	الثامن	
.916	.169	الأول	السنوات
.063	2.797	الثاني	
.133	2.052	الثالث	
.136	2.063	الرابع	
.216	1.600	الخامس	
.703	.474	السادس	
.932	.145	السابع	
.172	1.819	الثامن	

تشير النتائج في جدول (2.4.5) الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في تقديرات المستهدفين بما يتعلق بأسئلة الدراسة المختلفة يعزى الى القطاع، عدا السؤال الرابع، حيث تشير النتائج إلى أنه يوجد اختلاف في اجابات المستهدفين على هذا السؤال يُعزى إلى القطاع، حيث كان تقييم قطاع الصناعة على هذا السؤال محايداً بوسط حسابي 3.09 وانحراف معياري 1.05 في حين كان تقييم باقي القطاعات (التجاري والخدمات والمقاولات) لهذا السؤال هو معارض.

كذلك تشير النتائج في جدول (2.4.5) الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في تقديرات المستهدفين بما يتعلق بأسئلة الدراسة المختلفة يُعزى الى رأس المال عدا السؤال الثاني حيث تشير النتائج إلى أنه يوجد اختلاف في اجابات المستهدفين على هذا السؤال يُعزى إلى رأس المال، حيث كان تقييم رأس المال أقلّ من 2 مليون دولار وأعلى من 20 مليون دولار على هذا السؤال محايد بوسط حسابي 2.9 و 3.1 على التوالي في حين كان تقييم باقي راس المال (بين 2 و 10 مليون دولار) لهذا السؤال هو موافق.

في حين تشير النتائج إلى عدم تأثر أسئلة الدراسة في المصرف أو المصارف المتعاملين معها، وكذلك الأمر لسنوات التعامل.

المبحث الثاني: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة المتعلقة بالمصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة:

لقد مرّ معنا أنّه قد تمّ مقابلة مدراء المصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة للإجابة عن أسئلة الدراسة، وفيما يلي عرض هذه النتائج:

السؤال الأول: هل زاد الإقبال على مصرفكم الإسلامي بعد الأزمة المالية العالمية الحالية؟

لقد أجمعت المصارف الإسلامية الثلاثة على زيادة الإقبال عليها بعد الأزمة المالية الحالية سواء كان هذا بتنميين الحسابات لدى المتعاملين أو بالنسبة لفتح حسابات جديدة.

السؤال الثاني: كيف تتعاملون خلال الأزمة المالية مع موضوع الإقراض الذي يقتضيه التمويل الإسلامي؟

أجمع المصرفان الإسلامي الفلسطيني والأقصى الإسلامي على أنه يتم التعامل كالمعتاد؛ حيث إنّ تعاملهم ثابت ولا يتغير بتغير الأحداث العالمية لأن الضابط الوحيد هو الشرع، وإذا تعثّر المُمَوِّل فلا يدفع غرامات ولا عمولات. أمّا بالنسبة للمصرف الإسلامي العربي فهو يقوم بتقديم التحويلات والاستثمارات للتجارة الحقيقية بعد أن يتم دراستها من قبل المصرف دراسة عميقة.

السؤال الثالث: هل طرأ تغيير في بعض سياسات المصرف بسبب الأزمة المالية العالمية الحالية؟ ما هي هذه التغيرات إن وجدت؟

في المصرفين الإسلامي الفلسطيني والإسلامي العربي لم يطرأ أي تغيير في بعض سياسات المصرف بسبب الأزمة المالية العالمية، أمّا بالنسبة للأقصى فقد طرأت بعض التشديدات في أخذ الضمانات؛ وذلك كنتيجة للوضع الخاص الذي يمرّ به المصرف وقد سبق شرحه آنفاً.

السؤال الرابع: هل لديكم قسم تسويق خاص لاستقطاب الشركات الفلسطينية لتشجيعها على التعامل معكم؟

في المصرفين الإسلامي الفلسطيني والإسلامي العربي، يوجد قسم تسويق خاص لاستقطاب الشركات

الفلسطينية؛ لتشجيعها على التعامل معهم من خلال دائرة العلاقات العامة ودائرة التمويل، أمّا الأقصى الإسلامي فلا يوجد عنده قسم تسويق خاص يقوم بهذه المهمة.

السؤال الخامس: هل تركزون في تمويلكم على الأفراد أكثر أم على الشركات؟ ولماذا؟

في المصرف الإسلامي العربي يتم التركيز حسب التوازن في توزيع المخاطر الائتمانية، أمّا الأقصى الإسلامي فيتم التركيز على الشركات أكثر؛ لأن الضمانات تكون أعلى، أمّا الإسلامي الفلسطيني فإنّه يركز على الاثنين على حدٍ سواء بحسب التاريخ المالي لكل حالة، حسب الطلب ومتانته عند التقدير (الملاءة)، ويُنظر إلى الضمانات بالدرجة الأخيرة.

السؤال السادس: ما هي الخدمات المصرفية الأوسع التي يقدمها مصرفكم الإسلامي؟

يقدم الإسلامي العربي جميع الخدمات المصرفية حسب النظام المصرفي الإسلامي، والأقصى الإسلامي يقدم التمويل بالمربحة، بينما يقدم الإسلامي الفلسطيني المربحة والإجارة المنتهية بالتملك، وهم يرون أنّه لا بدّ من التنويع في التمويل، ولديهم خطة سينفذونها في مطلع 2010.

السؤال السابع: هل يطلب عملاؤكم منكم تقديم خدمات جاري مدين؟ وهل تقدمون مثل هذه الخدمة؟

يقدم الإسلامي العربي المضاربة الإسلامية، والأقصى الإسلامي يطلب عملاؤهم هذه الخدمة ولا يوفرها فقط يوفر المضاربة (بيع / شراء)، بينما عملاء الإسلامي الفلسطيني يطلبون هذه الخدمة وهم بدورهم يوفر لهم المضاربة، وقد قامت إدارة المصرف الإسلامي الفلسطيني باستخدام سياسة جديدة في تغطية الشيكات المسحوبة خلال فترة النقص - وهي 5 أيام عمل - للعميل الذي يوجد له وديعة/ضمان ، وقد لاقت هذه السياسة استحساناً من الجميع، وهم ماضون بها.

السؤال الثامن: هل تقومون بكشف حساب عملائكم من الشركات؟ وهل لذلك حدود في نظامكم المصرفي إن وجد؟

يقوم المصرف الإسلامي العربي بذلك بشكل محدود جداً، والأقصى الإسلامي يعطي تسهيلات ليوم واحد ويغطي في اليوم التالي، بينما سياسة الإسلامي الفلسطيني واحدة فالحساب حساب ولا يختلف إن كان لشركة أم لفرد لأن الضابط واحد؛ وهو الشريعة الإسلامية (نفس جواب السؤال السابع).

السؤال التاسع: ما السبب في رأيكم في عدم انتشار بعض المعاملات المصرفية الإسلامية مثل المشاركة، والمساواة، والمزارة، والاستصناع، والسلم؟

لقد عزى الإسلامي العربي السبب إلى عدم وجود الثقافة في المجتمع، مع اعتراف بأن المصرف الإسلامي يتحمل جزءاً من عدم وجود هذه الثقافة؛ بسبب عدم عقده لدورات مهنية عالية توضح لشرائح المجتمع هذه المعاملات، والأقصى الإسلامي أكد كذلك على أنّ السبب هو ضعف الثقافة المصرفية الإسلامية، وأضاف كذلك سبباً جوهرياً وهو عدم استقرار الأوضاع؛ وبالتالي ضعف القوانين في البلد التي تحفظ حقوق المصرف الإسلامي في حالة حصول مشكلة، وأكد المصرف الإسلامي الفلسطيني على نفس الأسباب إضافةً إلى أنّ المصارف الإسلامية الفلسطينية حديثة التجربة، وكذلك افتقارها للمستشارين الأكفاء في مجال الصيرفة الإسلامية؛ حيث إنه لا بدّ من إيجاد مثل هؤلاء المستشارين للمضي قدماً في مجال الصيرفة الإسلامية في كل مجالاتها.

السؤال العاشر: هل هناك أولوية للمعايير الاجتماعية أم الربحية؟

لقد تباينت الأجوبة على هذا السؤال، فالأقصى الإسلامي يرى أن الأولوية للمعايير الربحية لأنها شركة، الإسلامي العربي يعتبر المعايير الاجتماعية جزءاً من المعايير الربحية، بينما الإسلامي الفلسطيني يولي اهتماماً للاثنتين معاً إلى حدٍ ما؛ حيث يُنظر إلى الجانب الاجتماعي كجانب مهم، وبالتالي يقومون برعاية الكثير من الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات؛ بالرغم من أن ذلك يُدرّ عليهم أرباحاً أقل.

السؤال الحادي عشر: هل هناك معوقات من قبل سلطة النقد؟ ما هي؟

وهنا أيضاً تباينت الأجوبة فالإسلامي العربي اعتبر أنّ ما تقوم به سلطة النقد هو وضع ضوابط أمان سواء لرأس مال ومركزية المخاطر، وكذلك الأحوال السياسية متغيرة وبالتالي يُنظر إلى كل هذه الضوابط على أنها مهمة وتعتبر صمام أمان للنظام المصرفي، والمصرف الإسلامي الفلسطيني لا يرى وجود أية معوقات، بل بالعكس ساعدت سلطة النقد كثيراً في ترتيب البيت الداخلي للمصرف، وأوامر سلطة النقد بتقليل الاستثمار في الخارج؛ هو نتيجة فعلية ومنطقية لتغير الأوضاع السياسية المتكررة في البلاد، بينما نجد أنّ الأقصى الإسلامي لديه وضع خاص جداً، حيث إنه تمّ تجميد

حساباته من 2001/9/11 من قبل الحكومة الأمريكية؛ وبالتالي فإنه يعاني من قيود ومعوقات من الداخل والخارج (المجتمع الدولي).¹

السؤال الثاني عشر: هل هناك معايير تتحققون من خلالها ممن تتعاملون معه؟ ما هي هذه المعايير إن وجدت؟

يرى الإسلامي العربي أنّ هناك معايير كثيرة وهي بدورها تعتمد على القطاعات المختلفة، بينما يمثل مصدر السداد المعيار الأهم، أمّا الأقصى الإسلامي فيرى أنّ طلب الميزانيات، قسائم الرواتب، هي من أهم هذه المعايير، ويتم التأكد من ذلك من خلال بنك المعلومات الائتمانية في سلطة النقد؛ حيث يقوم بنك المعلومات هذا بتزويد المصرف بكافة المعلومات التي يرغب بالاطلاع عليها، بينما يعتبر الإسلامي الفلسطيني أنّه قد أجاب سابقاً عن هذا السؤال حيث إنّ الحساب حساب، وتُدرس كل حالة على حدة.

السؤال الثالث عشر: هل هناك امتيازات خاصة تمنحونها للشركات لجذبها للتعامل مع مصرفكم؟ ما هي إن وجدت؟

يرى الإسلامي العربي والإسلامي الفلسطيني أنّ الامتيازات واحدة لأي عمل، فهي تُعطى حسب ربحية كل حساب، وكل شركة لها وضع خاص، بينما نجد الأقصى الإسلامي يعطي تسهيلات، وسقوف ائتمان، وتسهيلات في الكفالات، بالإضافة إلى المنافسة في أسعار الريح مع البنوك التقليدية (الفائدة) .

السؤال الرابع عشر: ما هي معايير التمويل للشركات لدى مصرفكم؟

نجد معايير الأقصى الإسلامي تتمثل في: ميزانية الشركة، وعقد التأسيس، والنظام الداخلي، وعلى ضوءها تُدرس الحالة، بينما الإسلامي الفلسطيني فإنه يكرر أنّ الحساب حساب، وكل حالة تُدرس على حدة، أمّا الإسلامي العربي فيكرر أنّ مصدر الدخل، ومصدر السداد هو الأهم.

السؤال الخامس عشر: هل تتعاملون في مصرفكم بالتورق²؟ وكيف؟

¹ البنك الإسلامي الفلسطيني قام بشراء المحفظة البنكية لبنك الأقصى الإسلامي (راجع ملحق 2)

² ينظر تعريفه ص 32

أجمعت المصارف الإسلامية الثلاثة على عدم تعاملها بالتورق للاختلاف الفقهي حول هذه المسألة. بناءً على خبرة مدراء المصارف الإسلامية تم تقييم الأسئلة الآتية كالتالي:

جدول 2.5: تقييم مدراء المصارف الإسلامية

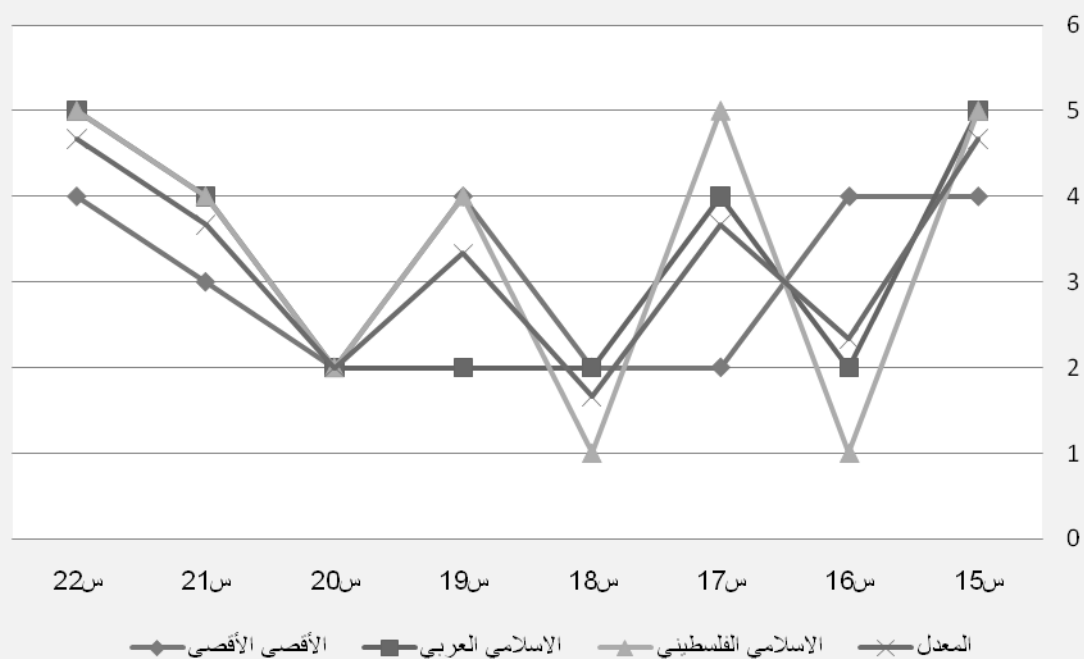
رقم السؤال	السؤال	المعدل	الاتجاه العام للسؤال
15	عدم إدراك الفروق الحقيقية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية أثر سلباً على الإقبال على المصارف الإسلامية	4.67	موافق بشدة
16	أثرت الانتماءات السياسية سلباً على الإقبال على المصارف الإسلامية	2.33	معارض
17	يؤثر الموقع الجغرافي للمصرف سلباً أو إيجاباً على استقطاب الشركات	3.67	موافق
18	عدم تعاملكم بنظام الفائدة كان له الأثر الكبير في ابتعاد الشركات عن التعامل مع مصرفكم الإسلامي.	1.67	معارض بشدة
19	عدم ملائمة الخدمات المصرفية التي تقدمونها لاحتياجات الشركات المالية كان له الأثر الكبير في ابتعاد هذه الشركات عن التعامل معكم.	3.33	محايد
20	مساهمة الإعلام في التعريف بالمصارف الإسلامية تعتبر مرضية	2	معارض
21	نقص الكوادر المؤهلة من أهم المشكلات التي تواجه مصرفكم الإسلامي	3.67	موافق
22	تعتبر المصارف الإسلامية بديلاً، حقيقياً وواقعياً عن المصارف التقليدية.	4.67	موافق بشدة

تشير النتائج في جدول (2.5) إلى أنّ عدم إدراك الفروق الحقيقية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية هو الذي يؤثر سلباً على الإقبال على المصارف الإسلامية، فيما يعتبرون المصارف الإسلامية بديلاً، حقيقياً وواقعياً عن المصارف التقليدية وقد كان اتجاه هذين السؤالين عالياً وهو ما معدله (4.67)، فيما عارضوا أن يكون للانتماءات السياسية أي تأثير على الإقبال على المصارف الإسلامية بمعدل (2.33)، وكذلك سبب ابتعاد الشركات عن التعامل مع المصارف الإسلامية يعود

إلى عدم تعاملهم بالفائدة بمعدل أقل وهو (1.67)، ويرون أنّ الموقع الجغرافي للمصرف يؤثر سلباً أو إيجاباً على استقطاب الشركات، ولا بدّ من أخذها بعين الاعتبار عند افتتاح أي فرع جديد، ويعتبرون نقص الكوادر المؤهلة من أهمّ المشكلات التي تواجه المصرف الإسلامي؛ إذ لا بدّ من توفر الكوادر الملمّة بالنواحي الشرعية والمصرفية على حدّ سواء، واتخذوا اتجاهاً مُحايداً على عدم ملائمة الخدمة المصرفية التي تُقدّم في المصرف الإسلامي لاحتياجات الشركات؛ وبالتالي تؤثر على إقبال هذه الشركات على المصارف الإسلامية، وأخيراً ترى المصارف الإسلامية أنّ مساهمة الإعلام في التعريف بالمصارف الإسلامية غير مُرضية، وغير كافية؛ وبالتالي يرون بضرورة تكثيف الجهود الإعلامية لتسليط الضوء على الصيرفة الإسلامية؛ لأنّ هذا العامل هو الذي يؤثر وبشكل رئيس على إدراك الفروق الحقيقية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؛ وبالتالي يؤثر على عملية القرار في الإقبال على المصرف الإسلامي من عدمها.

ويوضح الشكل التالي إجابات مُدراء المصارف الإسلامية بشكل بياني

انتشار ومضلعات تكرارية لتوزيع الاجابات على البنوك الاسلامية



شكل 1.2.5: تقييم مُدراء المصارف الإسلامية

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

المطلب الأول: خلاصة النتائج

يتضمن هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الباحثة بعد أن قامت بدراستها وتحليلها في الفصل الخامس، وبالتالي استطاعت من خلالها استخلاص النتائج التالية:

1. توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة كانت أعلى للتعامل مع المصارف الإسلامية، حيث بلغت الدرجة الكلية للشركات الفلسطينية التي لديها حساب في مصرف إسلامي 3.03 في حين بلغت الدرجة الكلية للشركات الفلسطينية التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي 3.015، بالرغم من أقدمية المصارف التقليدية في البلاد، ولكن بالعودة إلى الدرجة المعتمدة في تحديد توجهات الشركات والتي تمّ ذكرها بالجدول في بداية الفصل الرابع، فالنتيجة السابقة تعتبر توجهاً محايداً في كلتا الحالتين.
2. تبين أنّ عدد الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي يساوي (28) مما يشكل نسبة 33.3% وهو نصف عدد الشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي.
3. لا تختلف توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف

الإسلامية - سواء التي لديها حساب في مصرف إسلامي أو التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي - باختلاف كل من متغير القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، أو باختلاف رأس مال الشركة، أو المصرف، أو زمن التعامل.

4. أهم العوامل التي ساهمت في عدم توجّه الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية هي: عدم تلبية المصرف الإسلامي كافة الاحتياجات المالية للشركة، تلتها العلاقة الشخصية، والموقع الجغرافي، وحجم الشركة، ثمّ الانتماء الديني
5. أهم العوامل التي ساهمت في توجّه الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية هي: الانتماء الديني والموقع الجغرافي بالدرجة الأولى، تلتها العلاقة الشخصية، ثمّ تلبية المصرف الإسلامي كافة الاحتياجات المالية للشركة.
6. جاء ترتيب الانتماء السياسي كعامل أخير ومعارض من قبل الشركات سواء التي توجهت للتعامل مع المصارف الإسلامية أم التي لم تتوجه؛ وهذا يدلّ على أنّ الانتماء السياسي لم يلعب أي دور يُذكر في عملية التعامل مع المصارف الإسلامية.
7. تقييم الشركات لدرجة التعقيدات في الإجراءات المصرفية في المصرف الإسلامي:

7.1 الشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي:

تكلفة التسهيلات البنكية ، تلاها إجراءات فتح الاعتماد البنكي ، ثمّ السيولة النقدية غير المتوفرة في المصرف الإسلامي، وأخيراً إجراءات فتح الحساب صعبة وبطيئة ومعقدة في المصرف الإسلامي.

7.2 الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي:

تكلفة التسهيلات البنكية، تلاها إجراءات فتح الحساب سهلة وسريعة والحصول على حساب جاري مدين، ثمّ إجراءات فتح الاعتماد، وأخيراً قيام المصرف الإسلامي بكشف الحساب عند الحاجة.

8. تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية المصرفية:

8.1 الشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي:

المصارف الإسلامية مثل التقليدية في سعيها نحو الربح، وإذا أصبحت المصارف الإسلامية تلبي حاجاتهم فسيتم مناقشة إمكانية اتخاذ القرار للتعامل معها بالرغم من أنّ الاتجاه كان محايداً تجاه التكلفة، وهم يرونها لا تختلف في الجوهر عن البنوك التقليدية، واتخذوا اتجاهاً

مُحايداً في أنّ البنوك التقليدية أفضل في المجل من الإسلامية، وفي افتقار كادر المصرف الإسلامي للخبرة الواسعة في النواحي المصرفية.

8.2 الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي:

لا يتمّ الترويج لبعض المعاملات المصرفية الإسلامية بشكل كافٍ، وتميز كادر المصرف الإسلامي بالخبرة الواسعة في النواحي المصرفية، وترى أنّ المصارف الإسلامية أفضل في المجل من البنوك التقليدية، بالرغم من أنّها ترى أنّ المصارف الإسلامية يهتمها بالدرجة الأولى الربح أكثر من أي اعتبار آخر.

9. تؤيد الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي الاكتتاب في أسهم المصارف الإسلامية.

10. كان تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية الاجتماعية متقارباً (مُحايداً)، سواء للشركات التي توجهت للتعامل مع المصرف الإسلامي أم التي لم تتوجه.

11. لم تُتخذ أية إجراءات ضد الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي، سواء بمصادرة الأرصدة أو بتجميد الحساب.

12. ترى الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي أنّ الكادر المصرفي يتميز بالخبرة الواسعة في النواحي الشرعية، يليه أنّ هناك بعض الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة ولا يقدمها المصرف الإسلامي، والتزام المصرف الإسلامي بتطبيق كافة النواحي الشرعية.

13. كان تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية الشرعية متقارباً، سواء الشركات التي توجهت للتعامل مع المصرف الإسلامي أم التي لم تتوجه، حيث اتخذت الأولى اتجاهاً مُحايداً في أنّ الإجراءات الشرعية في المصارف الإسلامية شكلية ولا تمثل فرقاً حقيقياً عن البنوك التقليدية، والثانية اتخذت نفس الاتجاه في أنّ المصارف الإسلامية لا تلتزم بتطبيق النواحي الشرعية.

14. لا تتعامل الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي بالبدايل الإسلامية (القرض الحسن، والمضاربة، والمشاركة، والاستصناع، وعقد السلم، والمزارة، والمساواة)، بينما تتعامل بالمراوحة.

15. ترى الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي والشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي، أنّ المصارف الإسلامية تعتبر بديلاً حقيقياً، وواقعياً، عن المصارف التقليدية.

16. ترى الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي والتي ليس لديها حساب في مصرف

إسلامي، وكذلك المصارف الإسلامية أن الإعلام لا يقوم بنقل الصورة الحقيقية للمصارف الإسلامية.

17. ترى الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي أن الأزمة المالية العالمية الحالية قد أثرت على المصارف الإسلامية بشكل أقل من التقليدية، في حين اتخذت الشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي اتجاهاً محايداً في تأثير الأزمة المالية العالمية الحالية على البنوك التقليدية بشكل أقل حدة من المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة فإن الباحثة تقترح التوصيات التالية:

- ضرورة زيادة اهتمام المصارف الإسلامية بالإعلان بشكل منهجي ومكثف، بوساطة وسائل الإعلام المرئية، والمسموعة، والمقروءة عن طبيعة الصيرفة الإسلامية ودورها في المجتمع، حيث إن الفكرة السائدة هي أن المصارف التقليدية هي فقط الموجودة على الساحة ولا يوجد بديل عنها.
- الاهتمام بنشر الوعي المصرفي في صفوف المتعاملين وغير المتعاملين (أفراداً وشركات) مع المصارف الإسلامية.
- تكثيف الترويج والإعلان من قبل المصارف الإسلامية لجميع المعاملات المصرفية الإسلامية المطروحة (البدايل الإسلامية)، وغير المطبقة في الشارع الفلسطيني.
- إدخال مناهج تعليمية خاصة بالصفوف المدرسية، لتوعية الطلبة بالنظام المالي العالمي، وممارساته على أرض الواقع، وكذلك التوعية في مجال الصيرفة الإسلامية التي أصبحت واقعاً ملموساً.¹
- عقد دورات منهجية تثقيفية لمديري الشركات حول جميع المعاملات المصرفية الإسلامية البديلة عن النظام التقليدي، حتى تقوم كل شركة بتحديد ما يلزمها من معاملات تلبي احتياجاتها.
- الاطلاع على تجارب الدول المجاورة في مجال الصيرفة الإسلامية، والاستفادة من خبراتها.
- زيادة تركيز البحث العلمي على طبيعة الصيرفة الإسلامية، ومدى ملاءمتها وتطبيقها في الواقع الفلسطيني.

¹ هناك توجه من قبل سلطة النقد الفلسطينية لإدخال الاقتصاد في المناهج التعليمية الأساسية في المرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية. رئيس قسم الرقابة والتفتيش، دائرة رقابة المصارف، محمد شبيب مناصرة، (نيسان 2010): علاقة سلطة النقد بالمصارف الإسلامية: اتصال شخصي.

- تمويل المصارف الإسلامية وتشجيعها للنشاطات الأكاديمية ذات العلاقة بالصيرفة الإسلامية (مثل: رعاية مؤتمرات، وندوات، وورش عمل، ...الخ)
- استحداث أقسام جديدة في كليات الإدارة والاقتصاد في جامعات فلسطين، مختصة في مجال الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية.
- فتح المجال أمام الباحثين لدراسة واقع الصيرفة الإسلامية في فلسطين، وتكثيف الجهود الأكاديمية في كل جامعات الوطن.
- لا بدّ أن تقوم لجان الرقابة الشرعية بتكثيف الطلب نحو تطبيق جميع المعاملات المصرفية الإسلامية في الواقع الفلسطيني.

نظام الغرف التجارية المعدل
رقم (٥٨) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى المادة السابعة من قانون الغرف التجارية رقم (٤١) لسنة ١٩٤٩ .

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الغرف التجارية لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

- المادة ٢- أ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس إدارة .
ب - على كل غرفة ان تتخذ مكتبا مستقلا وخصا بها .

الباب الاول

الفصل الاول

الهيئة العامة

المادة ٣- أ - تتألف الهيئة العامة من المنتسبين الى عضوية الغرف التجارية .

ب - يجب على التجار والصيارفة والمصدرين والمستوردين والوسطاء والمقاولين والمتعهدين وشركات التأمين والسياحة او وكلائهم والمؤسسات التجارية والمالية ومؤسسات المحاسبة واصحاب الفنادق والمؤسسات والافراد الذين يتعاملون اعمال التجارة والعمال والنقل والخدمات التجارية ان ينشسوا الى عضوية الغرف التجارية قبل ممارستهم العمل ، اذا كان في البلد التي يتعاملون فيها العمل غرفة تجارية .

ج - لا يجوز تسجيل طالب الانتساب اكثر من مرة واحدة الا اذا تعاضى مهنا واصنافا متعددة في محلات منفصلة .

د - يفقد العضو المنتسب للغرفة عضويته بالهيئة العامة للغرفة في الحالات التالية :-

- ١ - اذا توقف عن ممارسة عمله وعليه عند استئناف العمل ان يقدم طلب انتساب جديد .
٢ - اذا اعلن افلاسه ويحق لمن رد اليه اعتباره التجارى الانتساب الى الغرفة مجددا .

٣ - اذا تأخر عن تأدية بدلات اشتراكه السنوى لمدة اقصاها سنتان .

٤ - اذا قررت لجنة التحكيم التجارى ذلك .

٥ - فقدان الحقوق المدنية .

٦ - فقدان الصفة التي اهلته للانتساب الى الغرفة .

المادة ٤ - يسجل عضوا في الهيئة العامة من تتوفر فيه الشروط التالية :-

- ١ - ان يكون ممن توفرت فيه الشروط المبينة في المادة الثالثة من هذا النظام .
ب - ان يكون متمتعا بحقوقه السياسية والمدنية .

- ج- ان يمارس اعماله بمراكز ومحلات وعناوين تجارية رئيسية او فرعية .
- د - ان يدفع رسم التسجيل والاشتراك السنوى .
- هـ - في حالة الشركات المساهمة والعادية والمحدودة والاسماء التجارية يجب ان تكون مسجلة لدى الدوائر الرسمية المختصة .
- و - في حالة المؤسسات والافراد غير الاردنيين يترتب عليهم الحصول على موافقة مسبقة من الجهات الرسمية المختصة وعلى اساس المعاملة بالمثل .
- المادة ٥ - يمثل الشركات والمؤسسات التجارية والعالية المسجلة وفقا لاحكام المادتين (٣ و ٤) من هذا النظام لدى الغرف التجارية مديرها المسؤول او من يقوم مقامه من المسؤولين بتفويض خطي .
- المادة ٦ - أ - في الغرفة المحدثه تقدم طلبات التسجيل الى لجنة تأسيسية مؤلفة من خمسة اعضاء يقوم بتعيينها من بين من يتقدمون بتأسيس الغرفة ، وزير الاقتصاد الوطني في العاصمة والحكام الاداريون في المقاطعات ، وتولى هذه اللجنة قبول الطلبات او رفضها وتصنيفها وقبض رسم التسجيل والاشتراك خلال ثلاثين يوما من تاليفها ويجوز الاعتراض على قراراتها لوزير الاقتصاد الوطني الذي يكون قراره نهائيا .
- ب - في الغرف القائمة يقدم طالب التسجيل الى مكتب الغرفة طلبا موقعا منه على نموذج خاص للنظر فيه ويحق للمكتب ان يقبل او يرفض الطلب مع بيان الاسباب ، وفي حالة الرفض يتوجب على مكتب الغرفة عرض القضية على مجلس ادارتها في اول اجتماع يعقده وفي حالة الرفض من قبل المجلس يحق للطالب ان يستأنف القرار لدى وزير الاقتصاد الوطني الذي يكون قراره نهائيا .

الفصل الثاني

مجلس ادارة الغرفة

- المادة ٧ - تتالف المجالس الادارية للغرف التجارية من اعضاء حدد عددهم في المادة الثانية من قانون الغرف التجارية رقم ٤١ لسنة ١٩٤٩ .
- المادة ٨ - يشترط في عضو مجلس ادارة الغرفة ان يكون حائزا على الصفات الآتية -
- ١ - ان يكون مسجلا في الغرفة من الدرجة الممتازة او الدرجة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة .
 - ٢ - ان يكون اردنيا قد بلغ الثلاثين من عمره .
 - ٣ - ان يكون قد مضى على انتسابه للغرفة مدة لا تقل عن سنتين قبل تاريخ ترشيحه ، وفي حالة الغرف المحدثه ان يكون قد مارس التجارة او اى عمل شملته المادة الثالثة من هذا النظام مدة ثلاث سنوات متوالية
 - ٤ - ان يكون مسددا جميع ما عليه من رسم الغرفة قبل ان يتقدم بطلب الترشيح الى مكتب الغرفة .

٨

الباب الثالث
الفصل الاول
مالية الغرفة

المادة ٤٥ - تتكون موارد الغرفة من رسم التسجيل والاشراك ورسم الكفالات والشهادات وجميع المستندات التي تصدرها او تصدقها لقاء رسم معينة ، ورسم التحكيم والتصديق على العرائض وجوازات السفر والتأشير على الدفاتر التجارية والتصديق على التواقيع وشهادات التصديق وتسجيل مقاولات الشركات وتصديق عقود الايجار والاستئجار الى غير ذلك من الرسوم التي يمكن ان تستوفي بحسب الانظمة والمقررات المتعلقة بها ، وكذلك من ريع ما تملكه من عقارات وما يدفع اليها من هبات وتبرعات وما تكسبه من استثمار اموالها .

المادة ٤٦ - يعين مجلس ادارة الغرفة لجنة مؤلفة من اثنين من اعضاء مع امين الصندوق للاشراف على مالية الغرفة ومواردها وتنظيم حساباتها وماليتها ، وعلى هذه اللجنة المالية ان تقدم في مطلع كل شهر موازنة شهرية تتضمن موارد الغرفة ومصاريفها مع الرصيد المنقول الى حساب الشهر الجديد وصافي موجود الصندوق والمبالغ الموضوعة في المصارف .

المادة ٤٧ - يعين مجلس ادارة الغرفة مصرفا او اكثر لايداع اموال الغرفة فيها ، ولا يجوز سحب اى مبلغ من المال الا بتوقيع الرئيس او نائبه عند غيابه مضافا اليه تواقيع الخازن او نائبه عند غيابه ، ولا يجوز لامين الصندوق ان يبقي في صندوقه مبلغا يزيد على خمسة وعشرين دينارا لسد الحاجات المستعجلة الطارئة .

المادة ٤٨ - لا يجوز ان يصرف اى مبلغ من اموال الغرفة الا بقرار من مجلس ادارة الغرفة ، ويستثنى من ذلك المصاريف الطارئة على ان لا تزيد على خمسة وعشرين دينارا تصرف بموافقة الرئيس او نائبه (او من ينيبه) .

المادة ٤٩ - ينظم امين الصندوق دفاتر حسابات الغرفة تنظيما يبين فيه الداخل والخارج ويظهرها بوضوح ، ويجب ان يقترن كل داخل او خارج بمستندات نظامية تحمل ارقاما متسلسلة وتنطوي على التفاصيل اللازمة والوثائق المؤيدة لها مهيأة بخاتم الغرفة الرسمي وتوقيع الرئيس او نائبه .

المادة ٥٠ - ١ - تستوفى الرسوم بموجب التعرفة الاتية في عمان على ان يكون التصنيف لست درجات حسب قرارات مجلس ادارة الغرفة ، ويجوز الاعتراض على هذا القرار الى وزير الاقتصاد الوطني الذي يكون قراره نهائيا وتعتبر اجزاء السنة سنة كاملة .

	رسم التسجيل		رسم الاشتراك	
	فلس	دينار	فلس	دينار
تجار الصنف الممتاز	٤٠	...	٤٠	...
تجار الصنف الاول	٢٠	...	٢٠	...
تجار الصنف الثاني	١٠	...	١٠	...
تجار الصنف الثالث	٥	...	٥	...

تجار الصنف الرابع	٣	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
تجار الصنف الخامس	١	٠٠٠	١	٠٠٠

- ٢ - يستوفى نصف هذه الرسوم في القدس ونابلس وأريحا والزرقا .
 ٣ - يستوفى ثلث هذه الرسوم في المدن الأخرى .
 ب - تستوفى كافة غرف التجارة الرسوم التالية :-

فلس	دينار
-----	-------

رسوم التصديق على التوقيعات (على كل توقيع)
 رسوم شهادات التصديق والتوصية وتسجيل مقاولات الشركات

٢٥٠

٢٥٠

فلس	دينار
-----	-------

رسوم التحكيم (عن كل حكم)
 رسوم التصديق على العرائض مهما كان عدد توقيعاتها
 رسوم التصديق على مضمون الكفالات
 رسوم التصديق على سندات الايجار والاستئجار
 رسوم التأشير على تواريخ معينة والتأشير على الدفاتر التجارية
 أما التصديق على المعاملات الخاصة بالاقتراض الزراعي فانه معفى من دفع هذه الرسوم

٠٠٠

٢٥٠

٠٠٠

٢٥٠

٢٥٠

- ج - يستوفى رسم قدره واحد بالالف من قيمة فواتير البضائع المصدرة عند التصديق على منشأ البضاعة على ان لا يزيد الرسم على عشرة دنانير وان لا يقل عن خمسمائة فلس .
 المادة ٥١ - عند اصدار رخص المهن من قبل الدوائر العالية يشترط على الطالب ابراز شهادة تشير الى تسديد اشتراكه السنوي وتسجيله لدى الغرفة التجارية اذا كان يقيم في مدينة فيها غرفة تجارية .
 المادة ٥٢ - يقوم مكتب الغرفة التجارية بتحصيل الرسوم من الاعضاء المتخلفين عن الدفع .
 المادة ٥٣ - تدفع رسوم التسجيل حالما يقبل التاجر في الهيئة العامة للغرفة ولا يجوز التسجيل قبل دفع هذا الرسم .

- المادة ٥٤ - تبدى السنة المالية للغرفة في مطلع كل عام اى في اول كانون الثاني من كل سنة .
 المادة ٥٥ - لا يجوز رد الاموال التي تجبها الغرفة الا في الحالات التي يتحقق فيها ان تلك الاموال استوفيت بطريقة غير اصولية وفي هذه الحالة يجب عرض القضية على مجلس الادارة ليقرر ردها الى اصحابها ، وكذلك الحال عند رد الاموال التي جبيت بموجب المادة ١٥ من هذا النظام .
 المادة ٥٦ - يعين مجلس ادارة الغرفة مدققا قانونيا للحسابات والموازنة وعلى امين الصندوق ان يطلع المدقق على دفاتر الغرفة والمستندات المتعلقة بماليتها ، وفي جميع الاحوال تخضع مالية الغرفة

معلومات عامة

الاسم: غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله - البيرة

سنة التأسيس: ١٩٥٠

عدد اعضاء الهيئة العامة : ٦٠٠٠ عضو تقريبا.

التوزيع القطاعي للأعضاء :

قطاع التجارة ٥٣% ☒

قطاع الصناعة ٩% ☒

قطاع الخدمات ٢٠% ☒

قطاع الحرف ١٢% ☒

قطاع المقاولات ٦% ☒

توزيع الأعضاء حسب تصنيف الدرجات :

الدرجة الممتازة ١٧٩٩ عضو ☒

الدرجة الأولى ١٤٢٢ عضو ☒

الدرجة الثانية ١٦٩٠ عضو ☒

الدرجة الثالثة ٩٧١ عضو ☒

عدد أعضاء مجلس الادارة : يتكون مجلس إدارة الغرفة من احدى عشر عضواً برئاسة محمد أحمد أمين .

الكادر الوظيفي : يعمل في الغرفة التجارية احدى عشر موظفاً، موزعين على الدوائر المختلفة .

جدول الدرجات حسب رأس المال

جدول الدرجات حسب رأس المال

الدرجة	رأس المال JD	رسوم الإنتساب NIS	رسوم الإشتراك NIS
المتازة	٥٠٠٠٠ فما فوق	٦٠٠	٦٠٠
الأولى	١٥٠٠٠ - ٤٩٠٠٠	٤٥٠	٤٥٠
الثانية	٦٠٠٠ - ١٤٩٠٠	٣٠٠	٣٠٠
الثالثة	٦٠٠٠ فما دون	١٥٠	١٥٠



JERUSALEM – Sunday - April 4 - 2010 - No. 14596

أسبوعنا: ١٩ نيسان ٢٠١٠

القدس - الأحد - ٤ من نيسان ٢٠١٠ - الموافق ١٩ من ربيع الآخر ١٤٣١ هـ - العدد ١٤٥٩٦

(١٩/٤/١٠)

قرار صادر عن سلطة النقد الفلسطينية
بإلغاء ترخيص شركة بنك الأقصى الإسلامي

استناداً إلى قرار الهيئة العامة غير العادية لشركة بنك الأقصى الإسلامي بشأن تصفية أعمال المصرف تصفية اختيارية المتخذة في مدينة عمان - الأردن بتاريخ 2010/3/31 م، والسجما مع متطلبات قانون الصارف رقم (2) لسنة 2002 فقد قرر مجلس إدارة سلطة النقد إلغاء ترخيص شركة بنك الأقصى الإسلامي وتحويلها من سجل الصارف الخمسة في فلسطين - كما وافقت سلطة النقد على اتفاقية بيع الحفظة البنكية للموكة لشركة بنك الأقصى الإسلامي إلى شركة بنك الأقصى الإسلامي الفلسطيني حيث يقضي الاتفاق بنقل كافة حقوق والتزامات بنك الأقصى الإسلامي إلى البنك الإسلامي الفلسطيني، وفي هذا الإطار فإن سلطة النقد تود طمأننة جمهور المودعين والتعاملين على سلامة ودائعهم وكافة حقوقهم.

(١٩/٤/١٠)

سلطة النقد الفلسطينية تشرف على تنفيذ اتفاقية بيع
الحفظة البنكية المملوكة لشركة بنك الأقصى الإسلامي إلى
البنك الإسلامي الفلسطيني

في ظل قيام البنك الإسلامي الفلسطيني بشراء الحفظة البنكية المملوكة لبنك الأقصى الإسلامي بموجب الاتفاقية الموقعة بين الطرفين ويوافق سلطة النقد بعد أن قررت الهيئة العامة غير العادية للمصرف تصفية أعماله ، فقد اشرفت سلطة النقد الفلسطينية على نقل كافة حقوق والتزامات شركة بنك الأقصى الإسلامي إلى البنك الإسلامي الفلسطيني ، وفي هذا الإطار فإن سلطة النقد تود طمأننة جمهور المودعين والتعاملين على سلامة ودائعهم وكافة حقوقهم.

البنك الإسلامي الفلسطيني
PALESTINE ISLAMIC BANK

إعلان صادر عن البنك الإسلامي الفلسطيني

بشأن شراء الحفظة البنكية المملوكة لبنك الأقصى الإسلامي

في ضوء قيام البنك الإسلامي الفلسطيني بشراء كامل الحفظة البنكية المملوكة لبنك الأقصى الإسلامي والتي تشمل التمويلات والودائع وحسابات الاستثمار المقيد فإن البنك الإسلامي الفلسطيني، وبهذه المناسبة يدعو جمهور المتعاملين مع شركة بنك الأقصى الإسلامي إلى مراجعة فروع بنك الأقصى الإسلامي (سابقا) البنك الإسلامي الفلسطيني (حالياً) للمصادقة على صحة أرصدتهم وودائعهم والتزاماتهم المنقولة من بنك الأقصى الإسلامي وذلك خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

أوسع شبكة مصرفية إقليمية في فلسطين.

ملحق (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة خاصة بتوجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية: محافظة رام الله والبيرة
نموذجاً

حضرة السيد مدير عام الشركة المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنّ هذه الاستبانة تتعلق بإعداد دراسة حول توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة كنموذج؛ حيث سيتم تقديم هذه الدراسة لعمادة الدراسات العليا في جامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير في برنامج الدراسات الإسلامية المعاصرة.

ولذلك أرجو من حضرتكم التكرم بتعبئة البيانات المطلوبة من خلال فقرات أسئلة هذه الاستبانة، علماً بأنّ المعلومات التي تقدمونها ستحاط بالسرية الكاملة، ولن تستخدم إلاّ في مجال البحث العلمي المتعلق بهذه الدراسة فقط.

التوقيع

سوسن يوسف محمد عباسي

طالبة ماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة

جامعة القدس

استبانة

هل لدى شركتكم حساب لدى مصرف إسلامي

- ☐ نعم
- ☐ لا

إذا كانت الإجابة نعم، فالرجاء الإجابة عن هذه الاستبانة

* بيانات الشركة:

(1) القطاع الذي تنتمي إليه شركتكم

- ☐ الصناعي
- ☐ التجاري
- ☐ الخدماتي
- ☐ الحرفي
- ☐ المقاولات

(2) رأس مال شركتكم

- ☐ أقل من 2 مليون دولار
- ☐ من 2 إلى 5 مليون دولار
- ☐ من 5 مليون إلى 10 مليون دولار
- ☐ من 11 مليون إلى 20 مليون دولار
- ☐ أكثر من 20 مليون دولار

* بيانات المصرف:

(3) مع أي المصارف الإسلامية التي تتعامل معها شركتكم:

- ☐ البنك الإسلامي العربي
- ☐ البنك الإسلامي الفلسطيني
- ☐ البنك الأقصى الإسلامي
- ☐ بنك إسلامي آخر

(4) زمن تعامل شركتكم مع المصارف الإسلامية:

- ☐ أقل من سنة
- ☐ من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات
- ☐ من ثلاث إلى خمس سنوات
- ☐ أكثر من خمس سنوات

السؤال الأول: ما هي العوامل التي ساهمت في توجّه شركتكم للتعامل مع المصرف الإسلامي؟

الرقم	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض
1-	ساهمت العلاقة الشخصية في اختياركم للتعامل مع مصرفكم الإسلامي					
2-	ساهم الموقع الجغرافي في اختياركم للتعامل مع مصرفكم الإسلامي					
3-	ساهم الانتماء الديني في اختياركم للتعامل مع مصرفكم الإسلامي					
4-	ساهم الانتماء السياسي في اختياركم للتعامل مع مصرفكم الإسلامي					
5-	يلبي مصرفكم الإسلامي كافة الاحتياجات المالية لشركتكم					

السؤال الثاني: تقييم شركتكم لدرجة التعقيدات في الإجراءات المصرفية في المصرف الإسلامي:

6-	تستطيعون الحصول على حساب جاري مدين لدى مصرفكم الإسلامي					
7-	يقوم مصرفكم الإسلامي بكشف حسابكم عند الحاجة					
8-	تعتبر إجراءات فتح الحساب سهلة وسريعة ومريحة مقارنة مع البنوك التقليدية					
9-	تعتبر إجراءات فتح الاعتماد البنكي سهلة وسريعة ومريحة مقارنة مع البنوك التقليدية					
10-	تكلفة التسهيلات البنكية في مصرفكم الإسلامي أعلى من تكلفتها في البنوك التقليدية					

السؤال الثالث: تداعيات تعاملكم مع المصرف الإسلامي:

11-	سبق أن تعرضتم لتجميد حسابكم بسبب تعاملكم مع المصرف الإسلامي					
12-	سبق أن تم مصادرة أرصدتكم بسبب تعاملكم مع المصرف الإسلامي					

السؤال الرابع: درجة التعامل مع البدائل الإسلامية:

13-	سبق أن حصلتم على قرض حسن من مصرفكم الإسلامي					
14-	سبق أن تعاملتم بالمضاربة مع مصرفكم الإسلامي					
15-	سبق أن تعاملتم بالمشاركة مع مصرفكم الإسلامي					
16-	سبق أن تعاملتم بالمراوحة مع مصرفكم الإسلامي					
17-	سبق أن تعاملتم بالاستصناع مع مصرفكم الإسلامي					
18-	سبق أن تعاملتم بعقد السلم مع مصرفكم الإسلامي					
19-	سبق أن تعاملتم بالمزارعة مع مصرفكم الإسلامي					
20-	سبق أن تعاملتم بالمساقاة مع مصرفكم الإسلامي					
21-	سبق أن أرسلتم حوالة من خلال مصرفكم الإسلامي					
22-	سبق أن حصلتم على بطاقة ائتمان من مصرفكم الإسلامي					
23-	لديكم دفتر شيكات مسحوب على مصرفكم الإسلامي					

السؤال الخامس: تقييم شركتكم للمصرف الإسلامي من الناحية الشرعية:

					يتميز كادر مصرفكم الإسلامي بالخبرة الواسعة في النواحي الشرعية	-24
					يلتزم مصرفكم الإسلامي بتطبيق كافة النواحي الشرعية	-25
					توجد بعض الخدمات المصرفية المتطابقة مع الشريعة ولا يقدمها مصرفكم الإسلامي.	-26
					الإجراءات الشرعية في المصارف الإسلامية شكلية ولا تمثل فرقاً حقيقياً عن البنوك التقليدية.	-27

السؤال السادس: تقييم شركتكم للمصرف الإسلامي من الناحية المصرفية:

					إذا كانت التكلفة أكثر فالقرار الإداري سيكون التخلي عن التعامل مع المصرف الإسلامي والتحول إلى البنك التقليدي	-28
					يتميز كادر مصرفكم الإسلامي بالخبرة الواسعة في النواحي المصرفية	-29
					هل تؤيد الاكتتاب في أسهم المصارف الإسلامية؟	-30
					المستثمرون في أسهم المصارف الإسلامية يحققون أرباحاً نتيجة ارتفاع سعر السهم والأرباح الموزعة	-31
					بعض المعاملات المصرفية الإسلامية لا يتم الترويج لها بالشكل الكافي من قبل المصرف الإسلامي.	-32
					المصارف الإسلامية أفضل في المجمل من البنوك التقليدية	-33
					المصارف الإسلامية يهتما بالدرجة الأولى الربح أكثر من أي اعتبار آخر.	-34
					تعتبر المصارف الإسلامية بديلاً حقيقياً وواقعياً، عن البنوك التقليدية	-35

السؤال السابع: تقييم شركتكم للمصرف الإسلامي من الناحية الاجتماعية:

					يقدم المصرف الإسلامي القروض الحسنة للمعوزين - ذوي الحاجة -	-36
					تساهم المصارف الإسلامية في الأعمال الخيرية بشكل مميز.	-37
					للمصارف الإسلامية دور اجتماعي أكبر من البنوك التقليدية.	-38

السؤال الثامن: دور الإعلام وتأثير الأزمة المالية العالمية الحالية:

					الإعلام لا يقوم بنقل الصورة الحقيقية للمصارف الإسلامية	-39
					أثرت الأزمة المالية الحالية على المصارف الإسلامية بشكل أقل حدة من البنوك التقليدية.	-40

ملحق (4)

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة خاصة بتوجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية: محافظة رام الله والبيرة
نموذجاً

حضرة السيد مدير عام الشركة المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إنّ هذه الاستبانة تتعلق بإعداد دراسة حول توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة نموذجاً؛ حيث سيتم تقديم هذه الدراسة لعمادة الدراسات العليا في جامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير في برنامج الدراسات الإسلامية المعاصرة.

ولذلك أرجو من حضرتكم التكرم بتعبئة البيانات المطلوبة من خلال فقرات أسئلة هذه الاستبانة، علماً بأنّ المعلومات التي تقدمونها ستحاط بالسرية الكاملة، ولن تستخدم إلا في مجال البحث العلمي المتعلق بهذه الدراسة فقط.

التوقيع

سوسن يوسف محمد عباسي

طالبة ماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة

جامعة القدس

استبانة

هل لدى شركتكم حساب لدى مصرف إسلامي

- ☐ نعم
☐ لا

إذا كانت الإجابة لا، فالرجاء الإجابة عن هذه الاستبانة

* بيانات الشركة:

القطاع الذي تنتمي إليه شركتكم

- ☐ الصناعي
☐ التجاري
☐ الخدماتي
☐ الحرفي
☐ المقاولات

(5) رأس مال شركتكم

- ☐ أقل من 2 مليون دولار
☐ من 2 إلى 5 مليون دولار
☐ من 5 مليون إلى 10 مليون دولار
☐ من 11 مليون إلى 20 مليون دولار
☐ أكثر من 20 مليون دولار

* بيانات المصرف:

(6) زمن تعامل شركتكم مع البنوك التقليدية

- ☐ من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات
☐ من ثلاث إلى خمس سنوات
☐ أكثر من خمس سنوات

السؤال الأول: ما هي العوامل التي ساهمت في عدم توجه شركتكم للتعامل مع المصرف الإسلامي؟

الرقم	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	ساهمت العلاقة الشخصية في عدم توجهكم للتعامل مع المصرف الإسلامي					
2	ساهم الموقع الجغرافي في عدم توجهكم للتعامل مع المصرف الإسلامي					
3	ساهم الانتماء الديني في عدم توجهكم للتعامل مع المصرف الإسلامي					
4	ساهم الانتماء السياسي في عدم توجهكم للتعامل مع المصرف الإسلامي					
5	لا يلبي المصرف الإسلامي كافة الاحتياجات المالية لشركتكم					
6	حجم الشركة لديكم هو الذي أدى إلى عدم التعامل مع المصرف الإسلامي					

السؤال الثاني: تقييم شركتكم لدرجة التعقيدات في الإجراءات المصرفية في المصرف الإسلامي:

7	السيولة النقدية غير متوفرة في المصرف الإسلامي، ناهيك عن التعقيدات التي تحول دون سهولة الحصول على التمويل المطلوب					
8	هناك تأخير في وصول الحوالات البنكية للمصرف الإسلامي					
9	إجراءات فتح الحساب صعبة وبطيئة ومعقدة في المصرف الإسلامي					
10	إجراءات فتح الاعتماد البنكي صعبة وبطيئة ومعقدة في المصرف الإسلامي					
11	تكلفة التسهيلات البنكية في البنك التقليدي أقل من تكلفتها في المصارف الإسلامية					

السؤال الثالث: تقييم شركتكم للمصرف الإسلامي من الناحية الشرعية والاجتماعية:

12	لا تلتزم البنوك الإسلامية بتطبيق النواحي الشرعية					
13	للمصارف الإسلامية دور اجتماعي أكبر من البنوك التقليدية.					

السؤال الرابع: تقييم شركتكم للمصرف الإسلامي من الناحية المصرفية:

14	إذا كانت التكلفة أقل فالقرار الإداري سيكون التخلي عن التعامل مع البنك التقليدي والتحول إلى المصرف الإسلامي					
15	يفتقر كادر المصرف الإسلامي للخبرة الواسعة في النواحي المصرفية					
16	البنوك التقليدية أفضل في المجمل من المصارف الإسلامية					
17	البنوك التقليدية لا تختلف في الجوهر عن المصارف الإسلامية					
18	المصارف الإسلامية مثل التقليدية في سعيها نحو الربح					
19	إذا أصبحت المصارف الإسلامية ملبية لحاجات شركتكم، فسيتم مناقشة إمكانية اتخاذ القرار للتعامل مع المصارف الإسلامية.					
20	لا تعتبر المصارف الإسلامية بديلاً، حقيقياً وواقعياً، عن البنوك التقليدية					

السؤال الخامس: دور الإعلام وتأثير الأزمة المالية العالمية الحالية:

21	لا يقوم الإعلام بنقل الصورة الحقيقية للمصارف الإسلامية					
22	أثرت الأزمة المالية الحالية على البنوك التقليدية بشكل أقل حدة من البنوك الإسلامية.					

بسم الله الرحمن الرحيم

مقابلة خاصة بتوجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف
الإسلامية: محافظة رام الله والبيرة نموذجاً

حضرة السيد مدير عام البنك الإسلامي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إنّ هذه المقابلة تتعلق بإعداد دراسة حول توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة نموذجاً؛ حيث سيتم تقديم هذه الدراسة لعمادة الدراسات العليا في جامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير في برنامج الدراسات الإسلامية المعاصرة.

ولذلك أرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على فقرات أسئلة هذه المقابلة، علماً بأنّ المعلومات التي تقدمونها ستحاط بالسرية الكاملة، ولن تستخدم إلاّ في مجال البحث العلمي المتعلق بهذه الدراسة فقط.

التوقيع

سوسن يوسف محمد عباسي
طالبة ماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة
جامعة القدس

بسم الله الرحمن الرحيم

1. هل زاد الإقبال على مصرفكم الإسلامي بعد الأزمة المالية العالمية الحالية؟

2. كيف تتعاملون خلال الأزمة المالية مع موضوع الإقراض التي يقتضيه التمويل الإسلامي؟

3. هل طرأ تغيير في بعض سياسات المصرف بسبب الأزمة المالية العالمية الحالية؟ ما هي هذه التغيرات إن وجدت؟

4. هل لديكم قسم تسويق خاص لاستقطاب الشركات الفلسطينية لتشجيعها على التعامل معكم؟

5. هل تركزون في تمويلكم على الأفراد أكثر أم على الشركات؟ ولماذا؟

6. ما هي الخدمات المصرفية الأوسع التي يقدمها مصرفكم الإسلامي؟

7. هل يطلب عملاؤكم منكم تقديم خدمات جاري مدين؟ وهل تقدّمون مثل هذه الخدمة؟

8. هل تقومون بكشف حساب عملائكم من الشركات؟ وهل لذلك حدود في نظامكم المصرفي إن وجد؟

9. ما السبب في رأيكم في عدم انتشار بعض المعاملات المصرفية الإسلامية مثل المضاربة، والمشاركة، والمساواة، والمزارعة، والإستصناع، والسلم؟

10. هل هناك أولوية للمعايير الاجتماعية أم الربحية؟

11. هل هناك معوقات من قبل سلطة النقد؟ ما هي؟

12. هل هناك معايير تتحققون من خلالها بمن تتعاملون معه؟ ما هي هذه المعايير إن وجدت؟

13. هل هناك امتيازات خاصة تمنحونها للشركات لجذبها للتعامل مع مصرفكم؟ ما هي إن وجدت؟

14. ما هي معايير فتح التمويل للشركات لدى مصرفكم؟

*** بناءً على خبرتكم المصرفية، أرجو تقييم الآتي:

الرقم	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
15-	عدم إدراك الفروق الحقيقية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية أثر سلباً على الإقبال على المصارف الإسلامية					
16-	أثرت الانتماءات السياسية سلباً على الإقبال على المصارف الإسلامية					
17-	يؤثر الموقع الجغرافي للمصرف سلباً أو إيجاباً على استقطاب الشركات					
18-	عدم تعاملكم بنظام الفائدة كان له الأثر الكبير في ابتعاد الشركات عن التعامل مع مصرفكم الإسلامي.					
19-	عدم ملائمة الخدمات المصرفية التي تقدمونها لاحتياجات الشركات المالية كان له الأثر الكبير في ابتعاد هذه الشركات عن التعامل معكم.					
20-	مساهمة الإعلام في التعريف بالمصارف الإسلامية تعتبر مرضية					
21-	نقص الكوادر المؤهلة من أهم المشكلات التي تواجه مصرفكم الإسلامي					
22-	تعتبر المصارف الإسلامية بديلاً، حقيقياً وواقعياً عن المصارف التقليدية.					

ملحق (6)

الرقم	شركات الدرجة الممتازة المسجلة لدى غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة				
	اسم المنشأة	القطاع	اسم المسؤول	هاتف	فاكس
التصنيف					
001	شركة عصر النهضة التجارية الصناعية	صناعي	مالك احمد درويش سالم	2404979	2404978
002	شركة مصايف رام الله	خدمات	الفرد جريس محفوظ كشك	2956488	2985740
003	شركة درس للتجارة العامة والنقل	تجاري	فيصل حسن درس	2956892	2959350
004	شركة النائل للتجارة العامة	تجاري	نائل رفيق علي مقدادي	2956131	2980120
005	محلات العطاري للمفروشات والادوات الكهربائية	تجاري	محمد عبد حمدان اقطيري واولاده	2956711	2957947
006	شركة مصانع معاينة	صناعي	مازن انداروس عيسى معاينة	2956979	2966545
007	شركة الطريفي للتسويق والتجارة العامة	تجاري	محمد شحادة محمد شيخ	2956877	2974846
008	شركة التمباك العجمي	صناعي	ربيع الغازي الحاج عبد	2955988	2955986
009	شركة عرق رام الله	صناعي	يوسف نخلة عيسى جبران	2956776	
010	الشركة العربية للمستحضرات الطبية والزراعية م.خ.م	تجاري	وجدي سالم صقر المعاني	2961314	2958019
011	شركة مكتبة شاربين	تجاري	جريس ابراهيم شاربين	2953495	6272698
012	شركة الصناعة العربية (ستار) م.خ.م	صناعي	بشارة يوسف نخله جبران	2957261	2954601
013	شركة مركز التجهيزات العلمية العادية العامة	تجاري	سكوت شومان واولادها	2953642	2951271
014	شركة محمد امين واولاده للموبيليا والتجارة العامة	صناعي	محمد احمد يوسف امين	2953437	2986996
015	شركة الشرق الاوسط لمواد التجميل	صناعي	موسى عيس موسى خضر	2953654	2956772
016	شركة البيرة التجارية	تجاري	عبد الفتاح محمود عبد	2956180	2953433
017	مؤسسة ابو عين للاستثمار	تجاري	محمد احمد موسى ابو عين	2900742	2900750
018	شركة وكالة ابو شاويش للتأمين	خدمات	محمد حسين عبد الوهاب ابو شاويش	2957479/2953415	2956851
019	الجمعية التعاونية لمربي الدواجن	صناعي	عثمان توفيق الديك	2954696	2957742
020	شركة بيرزيت للادوية مساهمة عامة	صناعي	طلال كاظم ناصر الدين	2987574	2967205
021	شركة الشكعة القطع السيارات	تجاري	ناظم وصفي محمد الشكعة	2959558	2958515
	قطع غيار المحركات المذكورة				

022	شركة النصر الصناعية التجارية	صناعي	انطون عيسى الياس حبش	2956357	2956358	منتجات الأغذية الأخرى
023	شركة المالكي للمفروشات والجهزة الكهربائية	تجاري	ناجح محمد احمد حمایل	2955429	2955429	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلي
024	شركة ركب اخوان للمرطبات	صناعي	احسان جميل ركب	2953467	2956467	ايس كريم
025	شركة رام الله لصناعة انايبب البلاستيك	صناعي	بسام حنا ايوب رباح	2956460	2955874	الصناعات شبه البلاستيكية والاسفنج الصناعي
026	شركة الامين للتجارة والصناعة	صناعي	محمدالامين عبد الرؤوف اسماعيل سليمان	2403966	2403005	صناعة الطوب الاسمنتي
027	شركة نصكو لصناعة الفرشات والزمبركات	صناعي	حسن عبد الغني سليمان دحادحة	2955424	2955831	صناعة الأثاث المنزلي الخشبي
028	شركة التوفيق للجهزة الكهربائية	تجاري	ميسرة نعمان علي الجعبري	2954312		البيع بالتجزئة للجهزة المنزلية
029	تاتكو للتجارة انترناشنول التجارية المساهمة الخصوصية المحدودة	تجاري	ابراهيم علي سليمان الطويل	2401067	2403178/2403741	البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
030	شركة الحداد للتجارة والنقل العامة م.خ.م	خدمات	سعيد درويش الحداد	2902942	2902941	أنشطة خدمات وكالات الشحن ونقل البضائع
031	شركة المستودع الدولي للأدوية	تجاري	زياد محمد يحيى نسبية	2955797	2955026	صناعة الأدوية
032	شركة سنقرط للمنتوجات الغذائية	صناعي	مازن محمد توفيق سنقرط	2955701	2955702	صنع منتجات الكاكاو
033	شركة انتاج المعكرونة والشعرية السنايل	صناعي	يوسف جبيرا ابراهيم الفار	2955244	2956772	صنع المعكرونة والشعرية
034	شركة العز للمجوهرات م.خ.م	تجاري	هاني داود سابا عز	2956062	2956126	البيع بالتجزئة للمجوهرات الثمينة
035	شركة الاصيل للمجوهرات	تجاري	سليم سليمان طنوس بوشة	2954476/2953931	2987087	البيع بالتجزئة للمجوهرات الثمينة
036	شركة ديانا للشوكولاتة والحلويات	صناعي	محمد عثمان محمد عبد الرحيم	2405806	2400551	صنع منتجات الكاكاو
037	شركة سخانات الاعتماد للصناعة والتجارة	صناعي	عبد الحكيم اسماعيل مصطفى الشني	2404447	2400512	خدمات التدفئة والتبريد
038	شركة التكامل الهندسية للتوريدات الكهربائية م.خ.م	تجاري	حسني توفيق يوسف قشوع	2403383	2403221	البيع بالتجزئة للجهزة المنزلية
039	شركة كرامة للرخام والجرانيت م.خ.م	صناعي	هشام ياسين عبد الهادي بواطنة	2956584	2961250	عدد آلية لشغل الحجر والخزف والخرسانة والأسبست
040	شركة دار الشفاء لصناعة الادوية	صناعي	باسم صبحي فرح خوري نصر	2900680	2900189	صناعة الأدوية
041	شركة الخواجا التجارية المساهمة المحدودة	تجاري	مصطفى لطفي عبد الجليل الخواجا	2483366/9/8	2483367	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
042	الشركة الوطنية لصناعة الورق (ريما) م.خ.م	صناعي	محمود سعيد الحاج عبد	2957260	2956343	صنع الورق الصحي والمناديل والفوط
043	شركة سفاريني وشركاه - مركز الاستشارات الهندسية	مقاولات	عامر علي محمود سفاريني	2987675	2959363	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
045	شركة القصاص للغاز والتמידات الإنشائية	خدمات	اسماعيل عبد الله عبد الهادي القصاص	2951083	2957082	البيع بالتجزئة لمواد الوقود (الغاز، الفحم الحجري)
046	شركة الكسواني لمواد البناء والتعهدات م.خ.م	تجاري	رائق اسماعيل رائق الظاهر	2440047	2442506	البيع بالتجزئة للدهانات والطلاء

047	الشراكة العربية للأجهزة والمعدات الطبية	تجاري	عاطف ابراهيم موسى نعوس	2956132	2955151	البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
048	شركة التوحيد للهندسة والتعهدات العامة	مقاولات	صالح مصطفى عبد الرازق الاسمر	2955458	2955458	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
049	شركة وكالة انوار للتأمين المساهمة المحدود	خدمات	عمر أنور عقل	2955075	2965425	التأمين عدا التأمين على الحياة
050	شركة رياح لصناعة البلاستيك (اكياس نايلون)	صناعي	عماد ابراهيم ايوب رياح	2955659	2988368	الصناعات شبه البلاستيكية والاسفنج الصناعي
051	شركة سعيدكو للملبوسات	تجاري	وليد محمد محمود الفتاوي	2956946/8	2956946	البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة
052	شركة الحاج عبد للتجارة والتصنيع هاتكو	صناعي	ربيع الغازي محمد سعيد الحاج عبد	2955985	2955986	صنع الشيكولاتة
053	الشركة التعاونية للاعلاف م.خ.م	صناعي	سيف الدين عبد الله الديك	2402256	2402045	علف حيوانات المزارع
054	الشركة العربية للتعهدات العامة والكسارات	مقاولات	احمد موسى محمد حسين غبن	2953188	2953188	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
055	شركة عطا التجارية للبناء والاعمار طوب	صناعي	عبد الله احمد ذيب عطا	2404893		صناعة البلاط الاسمنتي
056	شركة الاسلاك المعدنية م.خ.م	صناعي	يعقوب اسعد فارس حسونة	2406236	2406337	صنع منتجات أولية من الحديد والصلب
057	شركة سردا للتجارة والصناعة م.خ.م	صناعي	محمد فايز عبد الرحمن طه	2902662	2902662	صناعة الصابون ومستحضرات التنظيف
058	شركة اسعد فارس حسونة م.خ.م	تجاري	محمود اسعد فارس حسونة	2406556	2404754	البيع بالجملة لمواد البناء
059	شركة البزار للتجارة والتعهدات العامة	مقاولات	غازي نوري محمد بزار	599210052		الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
060	شركة الصناعات الوطنية (رشيدي سنقرط واولاده) م.خ.م	صناعي	نافر رجيدي سنقرط	2900653	2900665	الصناعات شبه البلاستيكية والاسفنج الصناعي
061	شركة امين لصناعة الالمنيوم م.م	صناعي	يوسف احمد يوسف امين	2955583	2958213	منتجات شبه نهائية من الالمنيوم
062	شركة شلطف للتعهدات العامة	مقاولات	نظمي احمد ابراهيم شلطف	2957663	2957663	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
063	شركة الميمي لمواد البناء	تجاري	عبد الوهاب عبد الرحمن عبد الله الميمي	2953382	2400502	البيع بالجملة لمواد البناء
064	شركة مركز الميمي للاخشاب	تجاري	عبد الرحمن محمد عبد الرحمن الميمي+اخوه سفيان محمد	2952440	2986136	البيع بالتجزئة للاخشاب
065	شركة بيت المقدس للمنتوجات الغذائية م.خ.م	صناعي	محمد علي عبد العزيز القاضي	2957318	2957318	لحوم صالحة للأكل مدخنة او مجففة او محفوظة بمادة ملحية او معلبة
066	شركة المقاولون العرب للهندسة والاعمار	مقاولات	سميح حميدات ونبيل القاحوش	2986267	2981301	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
067	شركة نصيفكو للاستيراد والتصدير والتجارة العامة م.خ.م	تجاري	ناصر ادمون ناصر امسيح	50395044	2980283	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
068	شركة القطب لاشغال الكهرباء والتجارة	تجاري	كريم عزات يوسف القطب	2963366	2959127	البيع بالتجزئة للوازم والمعدات المكتبية والحاسبات الالكترونية
069	شركة سوبرلايت للتجارة العامة	تجاري	نادر سامي ابراهيم معلم	2952859	2952859	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع

					آخر	
070	شركة الهناء التجارية الصناعية	تجاري	خالد محمد عاشور" عبد الجبار جابر"	2901650	2901651	البيع بالتجزئة للحوم الماشية ومنتجاتها
071	شركة ازمقنا لقص الحجر م.م	صناعي	مصطفى محمد حسين زمقنا			عدد آلية لشغل الحجر والخزف والخرسانة والأسبست
072	شركة فنيئسيا للالمنيوم والتجارة العامة م.م.م	صناعي	عبد السلام احمد يوسف امين	2956670	2963576	منتجات شبه نهائية من الألمنيوم
073	شركة الحديثي للتعهدات والتجارة العامة م.م.م	مقاولات	اكرم عبد الحميد احمد عيد	2956476	2960294	البيع بالجملة لمواد البناء
074	شركة الحبش لاعمال الديكور والحفر والمنجور	حرف	مازن فابيق عبدو حبش	2955318	2955318	صنع نجارة الخشب والخشب المطحون
075	شركة العجولي للمقاولات والديكورات	حرف	عبد الناصر ياسين + اياد ياسين	2987259	2950466	أنشطة التصميم (عدا المباني)
076	الشركة الهندسية للتصنيع م.م	صناعي	سمير ناجي عطا الله الحايك	2953811	2953811	الأجهزة الكهربائية المنزلية
077	شركة المشرق للتأمين م.ع.م	خدمات	سميح سلامة خليل	2958090	2958089	التأمين عدا التأمين على الحياة
078	شركة الوليد الطبية التجارية	تجاري	ميثيل عطا الله ميخائيل رثماوي	2984523	2960994	صناعة الأدوية
079	شركة مسروجي للتجارة العامة	تجاري	هيثم محمد مسروجي	2404060	2422211	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
080	شركة النقل والتجارة العامة	خدمات	محمود سليمان محمود حاج ياسين	2954771		أنشطة خدمات مساندة للنقل أخرى غير مصنفة في موضع آخر
081	شركة الساريسي للقرطاسية	تجاري	زياد حسين زيادة بدر	2987479	2987015	خدمات المكتبات
082	شركة حسونة لقطع وتجارة السيارات	تجاري	حسونة حمدي حافظ حسونه	2980598		قطع غيار المحركات المذكورة
083	شركة طلال ابو غزالة وشركاه م.م	خدمات	طلال توفيق ابو غزالة	2988220	2988219	خدمات المحاسبة وتدقيق الحسابات
084	شركة N.J.Y	صناعي	نزار يوسف محمد زيد	2984951	2984952	البيع بالتجزئة للخردوات المعدنية والعدد اليدوية
085	شركة الارض المقدسة للتجهيزات الطبية	تجاري	الشركاء	2405484	2405484	البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
086	شركة السلوى للاستثمار والمنتجات الغذائية المساهمة الخصوصية المحدودة	صناعي	طاهر محمد دويات	2951569/2955116	2987174	لحوم صالحة للأكل مدخنة او مجففة او محفوظة بمادة ملحية او معلبة
087	شركة اللالا المتحدة لتوريد الالمنيوم / تصنيع وتشكيل صاج مجلفن للجبص م.م.م	تجاري	بدر محمد بدر اللالا	2966543	2951669	منتجات مدلفنة على الساخن ومسطحة من الحديد أو الصلب
088	المؤسسة العربية الحديثة للأعمال التجارية .. مابكو	تجاري	زاهي نشأة طاهر المصري	2405764	2406196	البيع بالتجزئة للوازم والمعدات المكتبية والحاسبات الالكترونية
089	شركة ليمكس للأجهزة الطبية م.م	تجاري	احمد حسين ابو الرب	2404882	2403883	البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
090	شركة المحسيري للمنتجات الغذائية	صناعي	سعيد محمد سعيد داود	2952756	2952756	محلات الأسواق المركزية (سوبر ماركت)
091	شركة بنك الاردن	خدمات	حاتم فقهاء	2958686	2958684	خدمات البنوك التجارية/ العادية
092	شركة الايمان للتعهدات العامة	مقاولات	صالح جمعة احمد السعيد	2900243	2900243	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة

						التخصصية
093	البنك العربي ش.م.ع	خدمات	مازن ابو حمدان	2954822	2982444	خدمات البنوك التجارية/ العادية
094	شركة النبالي الفلسطينية للخدمات والاستثمار	خدمات	نزار يوسف محمد زيد		2965653	خدمات أخرى
095	شركة ابو لبن لتأجير السيارات والتجارة	خدمات	موسى أحمد محمود ابو لبن	2903121	2903121	تأجير سيارات نقل الركاب بدون سائق
096	شركة صفد للهندسة والالكترونيات	خدمات	ابراهيم خير الدين علي برهم	2957229	2980142	صيانة آلات ومعدات أجهزة الحاسوب
097	شركة موبيليات الكيلة	صناعي	جمال جورج سلامة كيلة	2956920	2957083	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلي
098	شركة مصلح للكسارات والتعهدات العامة	صناعي	محمد عطا احمد مصلح وخالد خليل عطا مصلح	2966110	2973768	منتجات أخرى من الخرسانة والإسمنت
099	شركة بنك الاتحاد المساهمة العامة المحدودة	خدمات	موسى ميشيل موسى شامية	2986412	2986416	خدمات البنوك التجارية/ العادية
100	الشركة الفلسطينية للمحركات م.خ.م	تجاري	جورج نقولا ابو خضر	2975187/8	6566229	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
101	شركة الامجاد العربية للمقاولات والتعهدات العامة م.خ.م	مقاولات	ماجد ابراهيم مطر نعفش	2972440	2812645	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
102	شركة العجولي للصرافة	خدمات	غازي قاسم احمد عمر واخوانه	2955671	2956647	مكاتب الصرافة والصرافين
103	شركة الريماوي للصناعة والتجارة العامة	تجاري	ثابت عودة محمد الريماوي	2956889	2984543	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
104	شركة الجرارات والمعدات الفلسطينية	تجاري	عماد فهمي موسى العارف و عمر رفيق الجلال و جبر نافذ	2901990-4	2901995	البيع بالتجزئة للخردوات المعدنية والعدد اليدوية
105	شركة مستودع ادوية الرازي	تجاري	عمر محمود عبد الرحمن ريان	2903796/7/8	2903795	صناعة الأدوية
106	شركة ترست العالمية للتأمين	خدمات	جمال حافظ براهمة	2405735	2405734	التأمين عدا التأمين على الحياة
107	شركة رام الله للتجارة العامة والنقلبات	تجاري	الياس داود فرح صرصر	2951180	2956954	البيع بالجملة لمنتجات غذائية اخرى
108	شركة شكوكاني لتأجير السيارات	خدمات	عاطف عبد النبي طالب شكوكاني	2406764	2404574	تأجير سيارات نقل الركاب بدون سائق
109	شركة التوريدات والخدمات الطبية	تجاري	وليد امين عبد الفتاح الكيالي	4-3-2-2959370	2959375	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
110	شركة مؤسسة ضراغمة التجارية م.خ.م	صناعي	عبد العزيز احمد موسى دراوي	2987873	2980182	صنع الملابس من مواد مشتراة
111	شركة كلايمتك للاستثمار	تجاري	سمير سلمان ابراهيم دواني	2956960	2956960	منتجات معدنية منزلية صحية
112	شركة ميكروتيك للاستثمار	خدمات	عمر خليل محمد عمرو	2986816/7	2986820	صيانة آلات ومعدات أجهزة الحاسوب
113	شركة فلسطين للتأمين	خدمات	محمد سليم ابو عيدة	2987603	2985894	التأمين عدا التأمين على الحياة
114	شركة البر غوثي للتجارة العامة والاستثمار	تجاري	زياد فوزي يوسف البر غوثي	2954906	2985957	البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
115	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	خدمات	محمد ابراهيم	2986270	2986276	خدمات البنوك التجارية/ العادية
116	الشركة الوطنية للكمبيوتر والبرمجة	خدمات	محمد ديسي	2986115	2955931	صيانة آلات ومعدات أجهزة الحاسوب
117	الشركة الوطنية للأوراق المالية	خدمات	أحمد عيسى حسين العصا	2971614	2987277	الإستثمار في الأوراق المالية (اسهم ،سندات)

118	شركة عابدين الصناعية التجارية	صناعي	عبد الغني رشيد عابدين	2986780	2986780	الصناعات شبه البلاستيكية والاسفنج الصناعي
119	شركة المروج لصناعة الاعلاف والتجارة	صناعي	عدنان محمد عبد القادر ابو عوض	2980470	2980470	علف حيوانات المزارع
120	شركة التامين الوطنية المساهمة المحدودة	خدمات	محمد محمود المسروجي	2407460	2407433/2/29838	التأمين عدا التأمين على الحياة
121	شركة نوبل للتجهيزات الطبية	تجاري	فاروق عمر محمود العشي	2900890	2900251	البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
122	شركة جمال شلش واولاده للتجارة العامة	تجاري	جمال عزت سعيد شلش	2958036	2955355	قطع غيار المحركات المذكورة
123	شركة ذات النطاقين للتجارة العامة خ.م.م	تجاري	عيسى محمد علي قاسم	2980252	2980252	البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة
124	شركة الدار الفلسطينية للتشييد والاعمار داركو ""	مقاولات	مصطفى جميل داوود الساحلي	2984876	2984877	تأجير وإستئجار العقارات والمباني المملوكة أو المؤجرة
125	شركة المصري للمقاولات والاعمار	مقاولات	فاروق سعيد المصري		2951317	تأجير وإستئجار العقارات والمباني المملوكة أو المؤجرة
126	شركة أكرم سبيتاني واولاده	تجاري	مازن اكرم عيسى سبيتاني	2980050	2956024	البيع بالتجزئة للأجهزة المنزلية
127	الشركة الفلسطينية للسيارات(هونداي)	تجاري	ايمن رضوان سنقرط	2980661	2980026	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
128	شركة ريمكو للصناعة والتجارة م.خ.م	تجاري	عصام عوض محمد الريماوي	2955426	2952375	البيع بالجملة لمواد البناء
129	شركة فلسطين العالمية للمواد الغذائية (تشيكرز)	خدمات	فوزي عبد المجيد شحادة	2987068	2987067	خدمات المطاعم
130	شركة صيام للادوية والتجارة والاستثمار	تجاري	علي صيام	2959949	2963246	صناعة الأدوية
131	شركة مصانع الطبية للبيرة والتجارة العامة	صناعي	نديم كنعان الخوري	2898022	2898868	صنع المشروبات المرطبة
132	شركة مجموعة البرج للمعدات الثقيلة توميكو ""	تجاري	ياسر عبد الرحيم مصطفى جاد الله	2960542	2981090	البيع بالجملة لمعدات البناء والتشييد والمحاجر
133	شركة كريستال المخماسي للتجارة	تجاري	وجيه احمد حميدي الحج		2986834	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
134	شركة الاردن وفلسطين للاستثمارات المالية	خدمات	جمال محمد حسن علاء الدين	2987779	2987778	الإستثمار في الأوراق المالية (اسهم،سندات)
135	شركة للمسة للتجارة العامة والاستيراد والتصدير	تجاري	عبد الحليم محمود حسين دراغمة		2955607	البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة

136	شركة مفروشات الجولاني	صناعي	احمد الجولاني	2980576	2980576	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلي
137	شركة البنك التجاري الفلسطيني	خدمات	محمد زياد ابو منشار	2954145	2954141	خدمات البنوك التجارية/ العادية
138	شركة دريم لصناعة البلاستيك	صناعي	ابراهيم عبد السلام عابدين	2986479	2986478	الصناعات شبه البلاستيكية والاسفنج الصناعي
139	شركة القدس العصرية لخدمات المصاعد والادراج الكهربائية	خدمات	حمادة موسى حمادة	2963891	2963890	أجهزة ناقلة تعمل بشكل مستمر
140	شركة الهاشم للتجارة العامة	تجاري	هاشم فارح جريس دحابة	2409033	2409031	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع

	آخر				
141	شركة ابو فخيدة للصرافة	خدمات	خالد عبد الرحمن ابو فخيدة	2985691	2980354
142	بنك فلسطين الدولي	خدمات	اسامة خضر	2983300	2983344
143	شركة المينيريت للتجارة والاستثمار	خدمات	اشرف محمود صالح مرار	2980020	2980020
144	شركة القدس للاستثمارات العقارية	مقاولات	وليد نجيب الاحمد - احد عشر عضو	2965215	2965217
145	شركة الاوائل للتجارة والمفروشات	تجاري	سمير هلال محمد زريق	2958724	2958725
146	ارامكس شركة رام الله الحديثة للنقل الدولي والشحن السريع	خدمات	وائل عادل خليل قسيس	2954731/2967478	2986095
147	شركة البدحة للتجارة والتعهدات العامة م.خ.م	مقاولات	محمد صالح محمد بدحة	2480930	2486308
148	شركة المتحدة للغزل والحيافة م.خ.م	صناعي	اسامة عبد المعطي الزعتري	2987530	2987531
149	شركة بيت المقدس للخدمات الصحية م.خ.م	تجاري	سامر فريد صالح محمد	2421567	2427853
150	شركة سلفر لآين للتعهدات والانشاءات التجارية العامة م.خ.م	مقاولات	نزهات حسن يحيى دار قاسم	2955772	2957748
151	شركة جالكسي لانظمة المعلومات	خدمات	ماجد منحت باكير	2958444	2958807
152	شركة مجموعة العمري العالمية للتجارة العامة	تجاري	عبد الناصر خالد ابراهيم العمري	2986829	2986829
153	شركة اومنيبال للتجارة والتسويق م.خ.م	تجاري	غسان امين مستكلم	2958018	2958019
154	شركة الأمين الحديثة الإستثمارية م.خ	تجاري	عبد المالك امين مروح زينه	2403751	
155	شركة ابو الحلاوة للاخشاب	تجاري	موسى جبرين طالب ابو الحلاوة	2952711	2952712
156	شركة بنك القاهرة عمان م.خ.م	خدمات	بشارة جلال بشاره دباح	2983580	2952764
157	شركة الكسارات العربية	مقاولات	فضل عبد الله الننتشة	2957153	2986907
158	شركة مؤسسة الايام للطباعة والصحافة والنشر والتوزيع م.خ.م	خدمات	اكرم عبد السلام هنية	2987341	2987342
159	شركة مجموعة الجفال للتجارة والاستثمار م.خ.م	تجاري	ابراهيم محمد علي جفال	2405829	2405837
160	شركة انظمة الحاسبات والاتصالات	خدمات	هاشم فايز سماره	2408046	2408045
161	شركة حلويات ايفل	صناعي	محمد احمد محمد شقير	2980660	2980576

162	شركة بنك الاستثمار الفلسطيني م.ع.م	خدمات	ابراهيم عبد الفتاح احمد ابو دية	2407880-4	2407881	خدمات البنوك التجارية/ العادية
163	شركة البناء الحديث للتجارة والتعهدات العامة م.خ.م	مقاولات	عماد عوده سليمان قاضي	2901188	2901189	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
164	بن ارحيمان حرام الله	تجاري	محمد موسى خالد ارحيمان	2958819/0599203	2960223	محلات البقالة الصغيرة والميني ماركت
165	ملحمة الامين	تجاري	عيد محمد ابو عيد	2956179		البيع بالتجزئة للحوم الماشية ومنتجاتها
166	الكرمل للخدمات التجارية والاتصالات	خدمات	فتحي عبد الفتاح صالح زيدان	2987395	2951901	خدمات أخرى
167	شركة يونيبال للتجارة العامة م.خ.م	تجاري	علي العقاد	2981060	2981065	البيع بالجملة لمنتجات غذائية أخرى
168	شركة الشادي للتجارة والتعهدات العامة	تجاري	موسى جودات حسن دار الديك	2955086	2955087	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
169	شركة ديوان للعقارات والاستثمار م.خ.م	مقاولات	عصام يوسف حنا ربيع	2959721	2959721	تأجير وإستئجار العقارات والمباني المملوكة أو المؤجرة
170	شركة الهند للسياحة والتجارة م.خ.م	خدمات	عوني زكي شاكر الاسير	2987440	2958452	أنشطة وكالات السفر والسياحة
171	الشركة العربية لتجارة المركبات م.خ.م	تجاري	ربيع منيب رشيد المصري	2961030	2961034	البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الأخرى
172	شركة ابعاد للهندسة والمقاولات	مقاولات	اسامة محمد سليم عمرو	2980624	2965806	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
173	شركة روزا للرخام والجرانيت	صناعي	ياسر خالد حسين مصلح	2954845	2954845	عدد آلية لشغل الحجر والخزف والخرسانة والأسبست
174	شركة البنك التجاري الاردني	خدمات	ناجي محمد سعيد مرداوي	2987680	2987682	خدمات البنوك التجارية/ العادية
175	شركة فاين للورق الصحي	تجاري	منتصر طالب طاهر عوقل	2986940	2986940	صنع الورق الصحي والمناديل والقوط
176	شركة المنار للعقار والاستثمار م.خ.م	خدمات	محمود عبد الله ديب دار علي	2980117		الإستثمار في الأوراق المالية (اسهم،سندات)
177	شركة سعدي الامين وشركاه للتعهدات العامة	تجاري	سعدي أمين عيسى ناصر	2894975		أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
178	شركة ريفكو للتجارة وصناعة الألمنيوم والتعهدات العامة	صناعي	رامي ذياب خليل شحادة	2810470	2811815	منتجات شبه نهائية من الألمنيوم
179	شركة فالكون للاستثمارات العامة م.خ.م	تجاري	ياسر محمود عباس	2966707	2966708	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
180	شركة الراي موتورز للاستيراد وتجارة السيارات م.خ.م	تجاري	علاء الدين شحادة غزونة	2409760	2409761	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
181	شركة الريان لمنتجات الالبان	صناعي	طاهر دويات	2984737	2984739	اللبن الرايب واللبننة
182	الشركة الهندسية الالكتروميكانيكية الحديثة (ملمكو)	صناعي	فادي عبيد بوعاز ابو الزلف	2984595	2984596	لوحات وتابلوهات وخزائن للمفاتيح الكهربائية
183	شركة العباسي للتعهدات العامة	مقاولات	جمال احمد صالح احميدات	50403738	2981301	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
184	شركة المؤسسه المصرفية الفلسطينية م.ع.م	تجاري	امين حداد	2969800	2969801	الإستثمار في الأوراق المالية (اسهم،سندات)
185	شركة بيوتي تريذ للاستيراد والتوزيع م.خ.م	تجاري	سامي صبحي متولي	2408377	2408377	البيع بالجملة للطور ومستحضرات التجميل

					والصابون وموادالتنظيف	
186	بنك الاقصى الاسلامي	خدمات	جواد محمد راشد ذياب	2407150-6	2407159	خدمات البنوك التجارية/ الاسلامية
187	شركة المشروبات الوطنية كوكا كولا	صناعي	عماد الهندي	2987559	2961703	صنع المشروبات المرطبة
188	شركة المجموعة التقنية للتعهدات العامة	مقاولات	محمد فارس ابو سليم	2400296	2400296	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
189	شركة السعيد للهندسة	مقاولات	عماد سعيد محمد مربوع	2959912	2959912	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
190	شركة وجدي الريماوي للالمنيوم والتجارة العامة	حرف	وجدي سعيد يونس الريماوي	2900057	2904132	منتجات شبه نهائية من الألمنيوم
191	شركة بنك HSBC الشرق الاوسط المحدود	خدمات	حسين محمد اسامة " هباب "	2987802	2987804	خدمات البنوك التجارية/ العادية
192	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	مقاولات	نضال محمد سعيد ابو لاوي	2986505	2986506	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
193	شركة سفن ستارز للتجارة العامة م.خ.م	تجاري	حسين ابراهيم الناطور	2961624		البيع بالتجزئة للحوم الماشية ومنتجاتها
194	شركة البكري للبت الاذاعي م.خ.م(اجيال)	خدمات	اديب موسى بكري قعدان	2963536	2963534	خدمات البث
195	شركة زبانة للتجارة العامة	تجاري	جليل فارس الياس زبانة	2958602	2964960	البيع بالجملة لمنتجات غذائية اخرى
196	شركة جراند بارك للفنادق والاستجمام م.ع	خدمات	كراييد مردورسيان	2986194	2956950	خدمات الإقامة في الفنادق والموتيلات
197	شركة العجولي للتجارة والاستثمار م.خ.م	تجاري	صالح شحادة محمود بواطنة	2401282	2405155	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
198	مشغل الانوار للصياغة	حرف	لبيب يوسف حسن حمائل	2400830		صنع الفلزات الثمينة /الفضة/الذهب/البلاتين
199	شركة الدعوة للحج والعمرة	خدمات	خليل ابراهيم ابراهيم سلامة	2963028	2963028	أنشطة وكالات السفر والسياحة
200	الشركة العربية للتقنيات	خدمات	حسن ذياب محمود قاسم	2410000	2964850	تحليل وتصميم وبرمجة النظم
201	شركة مدماك للمقاولات العامة	مقاولات	انور احمد ابراهيم البدوي	2400418	2400420	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
202	شركة الفرسان الثلاثة للتعهدات العامة خلايلكو	مقاولات	سيف الدين مصطفى احمد خلايلة	2984719	2964296	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
203	شركة الاصبح للمعدات الثقيلة والشاحنات م.خ.م	تجاري	جمال شفيق نخلة الاصبح	2955024	2956345	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات النقل الكبيره/الشاحنات
204	الشركة المتحدة للمساعد م.خ.م	خدمات	عزام شريف محمد خالد	2963516	2963518	أجهزة ناقلة تعمل بشكل مستمر
205	شركة الحجاري للتعهدات العامة	مقاولات	موسى عوض الله عبد الله جغمة	2893430		الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
206	شركة فلسطين للتكنولوجيا المكتبية اوفتك" م.م"	تجاري	جميل جبرا ظاهر	2959780/1	2959782	البيع بالتجزئة للأجهزة المنزلية
207	فندق سيتي ان شركة قاصد للتجارة العامة والاستثمار ""	خدمات	وفقي احمد قاصد	2408080	2408091	خدمات الإقامة في الفنادق والموتيلات
208	شركة بى سى اى للاتصالات والتكنولوجيا المتطورة	تجاري	سعيد لبيب برانسي	2981108	2964166	انشطة مكاتب الاتصالات الخاصة
209	شركة بنك القدس للتنمية والاستثمار م.خ.م	خدمات	عزام الشوا	2961750	2961753	خدمات البنوك التجارية/ العادية

210	شركة التجمع العربي التكنولوجي	خدمات	باسم فؤاد مئري فراج	2959808	2959807	خدمات التدفئة والتبريد
211	شركة الشمس للتجارة والاستثمار ع.ع	تجاري	خالد مصطفى محمد شلطف	2955256	2812493	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
212	شركة الخالد للنقل العامة	خدمات	خالد عبد المنعم عبد الرحيم صرصور	2957384	2966630	خدمات نقل الركاب بالباصات المشتركة والخاصة
213	شركة يافا لشبكات وانظمة الكمبيوتر	خدمات	يحيى يوسف ادريس ابو السلطان	2961060	2966613	تحليل وتصميم وبرمجة النظم
214	شركة مجموعة المنارة للاستثمار م.خ.م	مقاولات	دينا منيب المصري	2960540	2960542	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
215	شركة جلوبال سوفت للخدمات م.خ.م	خدمات	كريم فؤاد بولص شحادة	2405020	2953471	صيانة آلات ومعدات أجهزة الحاسوب
216	شركة هيولت باكارد انترناشيونال تريد بي في م.خ.م	خدمات	كيرت بروتش	2407135	2407134	الاستثمار في الممتلكات لحساب وسطاء ماليين أخرى
217	شركة ترست العقارية م.خ.م	مقاولات	جمال نايف حافظ براهيمة	2405735	2405734	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
218	شركة باصات بيت لقي م.خ.م	خدمات	عمر محمد شبلبي بدر	2484276	2484277	خدمات نقل الركاب بالباصات المشتركة والخاصة
219	شركة مطاحن القمح الذهبي م.ع.م	صناعي	بسام عبد الرحيم اسماعيل حامد	2818013	2818014	طحين الحبوب
220	شركة جنيفا للتجارة والتوكيلات العامة م.خ.م	تجاري	يوسف عبد الله محمود عصفور	2966888	2966880	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
221	شركة جرين بال للاستيراد والتصدير م.خ.م	تجاري	معتز احمد ظاهر غانم	2422614	2422614	زراعة المحاصيل المركبة مقترنة بتربية الحيوانات (التربية المختلطة)
222	شركة راما الدولية للملبوسات م.خ.م	صناعي	نداء حسام محمود عامر	2988919	2988919	صنع الملابس من مواد مشتتة
223	شركة تيك بلاست للصناعات الهندسية والبلاستيكية والتجارة العامة	صناعي	عبد الفتاح اديب الدشت	2984716	2952717	الصناعات شبه البلاستيكية والاسفنج الصناعي
224	الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق - بلازا مول	تجاري	طارق عمر العقاد	2408581-3	2408582	محلات الأسواق المركزية (سوبر ماركت)
225	الشركة المتطورة لصناعة الادوية البيطرية والمبيدات الكيماوية م.خ	صناعي	محمود عبد الهادي فروجي	2901972	2901973	صناعة الادوية
226	شركة اجزولت تكنولوجيا	تجاري	طارق سميح يعقوب معاينة	2965741	2965742	أجهزة الحاسب الألكتروني (الحاسوب)
227	شركة تطوير الطباعة م.خ.م	تجاري	رودلف اوغست رودلف حبش	2989545	2989535	آلات الطباعة
228	شركة انترميد بال للأجهزة الطبية م.خ.م	تجاري	بشار يوسف برغوثي	2409616		البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
229	شركة الديار المقدسة للحج والعمرة م.خ.م	خدمات	عبد الرحمن احمد محمد عواد	2953995	2950407	أنشطة وكالات السفر والسياحة
230	شركة البنك الاهلي الاردني م.م	خدمات	ابراهيم محمد يعقوب محيسن	2959343/4/5	2959341	خدمات البنوك التجارية/ العادية
231	شركة مركز الهندسة والتخطيط	مقاولات	رامي صبح واصف عبد الهادي	2955655	2955654	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
232	شركة الطيراوي التجارية للملابس الجاهزة	تجاري	حسن طالب حسن عيسى	2956539/2980174		البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة
233	شركة بلك اكسيرس للنقل الثقيلة	خدمات	امين محمد سليمان العباسي	2988683/4	2953390	النقل البري للبضائع بواسطة شاحنات الحاويات

234	شركة الاتفاق للحج والعمرة	خدمات	محمود حافظ موسى خليل	2965475	2965476	أنشطة وكالات السفر والسياحة
235	شركة المير للتجارة العامة	تجاري	ماهر صبحي ديب الحداد	2407553	2405931	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
236	شركة ستار 2000 للتجارة والخدمات م.خ.م	تجاري	رائد حنا انضوني انضوني	2984037	2984038	البيع بالتجزئة للأجهزة المنزلية
237	الشركة الوطنية للملاحة م.خ.م	خدمات	غسان عبد الرحيم زيدان	2986714	2986715	أنشطة خدمات وكالات الشحن ونقل البضائع
238	شركة الاخوة المهندسون للمقاولات	مقاولات	محمد مضر "محمود الترهني"	2964137	2964138	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
239	شركة مون لايت للتنمية والاستثمار م.خ.م	تجاري	ناصر صبح محمد حجة	2964090		البيع بالتجزئة للأجهزة المنزلية
240	شركة ستاندرد لمقاولات الالكتروميكانيك العادية العامة	مقاولات	محمود عبد اللطيف سعيد حمادة	2981079	2981079	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
241	الشركة العربية الفلسطينية (القابضة) المساهمة المحدودة (إيبك)	تجاري	طارق عمر العقاد	2984242	2984243	إدارة الخدمات الإدارية العامة للتجارة
242	شركة العسل للتكنولوجيا م.خ.م	خدمات	مراد معاوية طهوب	2409101	2409103	تحليل وتصميم وبرمجة النظم
243	شركة جي. ام للبروفيلات الصناعية	صناعي	عماد جميل حنا غنطوس	2964940		مواسير وأنابيب وبروفيلات مفرغة من الحديد أو الصلب ولوازم المواسير والأنابيب من الحديد والصلب غير الملحومة
244	شركة جنتريد للتجارة والخدمات	تجاري	عبد الكريم عبد الله الحويطي	2950074	2950075	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
245	شركة العقاد للتجارة العامة	تجاري	عطا الله يوسف عطاالله العقاد	2901156	2901159	البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة
246	شركة كولون موتورز لتجارة السيارات والتجارة العامة	تجاري	فاروق جميل علي هيفاء	2952277	2952443	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون

247	شركة الطريفي للهدايا والألعاب	تجاري	صبحي حسين محمد مصلح	2989991	2980172	أصناف ومعدات ألعاب الجمناز وألعاب القوى
248	شركة رام الله ماصيون سويتس للخدمات السياحية	خدمات	طارق زكي محمد ابو يوسف			خدمات الإقامة في الفنادق والموتيلات
249	شركة العمر الهندسية م.خ.م	مقاولات	ابراهيم عبد الرحمن محمد عقل	2966764	2966028	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
250	شركة بنك فلسطين م.ع.م	خدمات	حاتم غالب مصطفى	2985921	2985920	خدمات البنوك التجارية/ العادية
251	شركة بترا للملاحة والتجارة الدولية	خدمات	احمد عبد الله احمد سوامنة	2401001/2	2404342	أنشطة خدمات وكالات الشحن ونقل البضائع
252	الشركة الامريكية للأثاث	تجاري	عبد الفتاح عبد الحليم الطويل وهشام ياسين	2961711	2961712	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلي
253	شركة مسار للاستشارات والخدمات الفنية	خدمات	منال عادل رفعت زريق	2409595	2409110	خدمات بحوث السوق والبحوث الاقتصادية
254	شركة تالكو للتجارة والاستثمار	تجاري	ايهاب احمد سلامة زيدان	2955246	2953622	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر

255	شركة بال نت	خدمات	خالد محمد عبد النبي صافي + عبد المالك احمد الجابر	2403434	2403430	أنشطة شبكات الإنترنت
256	شركة مجموعة النيهان التجارية	تجاري	اباد نمر احمد نيهان	2407958	2407959	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
257	الشركة الفلسطينية للتدفئة والتكييف م.خ.م	خدمات	عامر محمود النجار	2963118	2967272	خدمات التدفئة والتبريد
258	شركة الزهدي للصناعة والتجارة العامة	حرف	زهدي عبد السلام محمد العبد وناصر زهدي	2967365	2967366	صبغ ودهان المركبات
259	شركة الابراج الهندسية للتجارة والمقاولات العامة	تجاري	عبد الله يوسف داود دار خليل	2963637	2963637	البيع بالتجزئة للأجهزة المنزلية
260	البنك الاسلامي العربي	خدمات	عطية عبد الغفور شنانير	2407060	2407065	خدمات البنوك التجارية/ الاسلامية
261	شركة صن لايت المتحدة للتجارة والاستثمار	تجاري	احمد عبد الجليل حسن انجاص	2902845	2902844	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
262	شركة ترند لاين للاستثمار	تجاري	وليد خليل يوسف البايض	2408512	2408513	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
263	شركة مجموعة الدجاني للاستيراد والتسويق	تجاري	محمد ناصر محمد حمدان	2967073	2967074	البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة
264	شركة افراج للسياحة والسفر والحج والعمرة والاستثمار م.خ.م	خدمات	عمر احمد عبد الرحمن سعادة	544927956	2989775	أنشطة وكالات السفر والسياحة
265	شركة دفا الحديثة لتكنولوجيا انظمة المياه	تجاري	جواد يوسف محمد كردي	2427695	2428621	جمع وتنقية المياه الطبيعية
266	شركة المؤسسة العربية للفنادق	خدمات	نجلاء محمد حسني شهبان	2965240	2965242	خدمات الإقامة في الفنادق والموتيلات
267	شركة العليان للصناعة والتجارة	صناعي	علي أحمد عليان حمد/ شادي علي حمد	2901669	2901668	صنع الورق والكرتون غير المطلي
268	شركة بالسنتين كابنل استوديوز	خدمات	وائل ابراهيم ابو دقة	2987990	2987993	خدمات البث
269	شركة اشتيه للازياء	تجاري	ماهر مروان مراد اشتيه	2988043	2970377	البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة
270	شركة امازون للتجارة العامة	تجاري	نادر محمد علي نصار	2903862	2903863	البيع بالتجزئة للاخشاب
271	شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية جوال""	تجاري	زاهي خوري ووليد النجاب	2402440	2968636	أنشطة الإتصال الهاتفي اللاسلكي
272	شركة ستار نيشن	تجاري	وسام عبد العزيز عبد الله مصلح	2984577	2984577	العطور ومستحضرات التجميل
273	شركة قرش اوتوموبيل م.خ.م	تجاري	سامي جمعة عيسى قرش	2404440	2400908	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
274	شركة الهاني للمقاولات العامه	مقاولات	جمال جميل فارس ظاهر	2955377	2955377	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
275	شركة محاجر النجاح العربية	صناعي	ناجح علي اسعد مقبل	2893581	2893941	عدد آلية لشغل الحجر والخزف والخرسانة والأسبست
276	شركة الز عارير للتجارة العامة	تجاري	جمال احمد علي ز عارير	55258749		أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر

277	شركة ارنست ويونغ العادية العامة	خدمات	وضاح عصام برقايوي + محمد عبد الكريم سعادة	2401011	2402324	خدمات المحاسبة وتدقيق الحسابات
278	شركة زد اند اف للبناء والعمارة	تجاري	زياد عبد الرؤوف عثمان ناجي	599741676		البيع بالجملة لمواد البناء
279	مجموعة التجارة الدولية اي تي جروب للتجارة	خدمات	فادي محمد محمود خفش	2950808	2950807	المياه المعدنية
280	شركة عطاري وعليان للمحروقات	خدمات	عبد الغني حسن عبد الغني دحادحة وشريكه	2901120	2901120	بيع وقود السيارات بالتجزئة
281	شركة الزعرور للمواد الغذائية م.خ.م	تجاري	جورج فؤاد جريس زعرور	2988208	2955831	البيع بالتجزئة للمنتجات الغذائية الأخرى
282	شركة جراند للانظمة الهندسية م.خ.م	مقاولات	اسامة حسن رشيد ابو نصار	2420523	2420524	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
283	شركة ستيل للصناعات المعدنية	صناعي	ايمن محمد طويل+ عمر مصطفى عميرة	2402266		سلع معدنية أخرى متنوعة
284	شركة سوبر ستار للإلكترونيات والتجارة العامة	تجاري	وسام خالد اسليم+ ناجح محمد ماضي	2963513	2951715	أجهزة الحاسب الألكتروني (الحاسوب)
285	شركة مطاعم مستر بيتزا	خدمات	جمال جميل عودة اتييم	2403016	2408182	خدمات المطاعم
286	شركة النبالي للتجارة والاستثمار محطة النبالي للمحروقات"	خدمات	محمد محمود محمد صافي	2989005	2957413	بيع وقود السيارات بالتجزئة
287	شركة برلاتو التجارية	تجاري	سامي حميدان رشيد شعث وجمال زايد	599312999		الأصناف الخزفية او من البورسلين او الصيني
288	شركة مجموعة الدوحة للتجارة العامة والاستثمار	تجاري	علي محمد احمد الخطيب	55884985		الاستثمار في الأوراق المالية (اسهم،سندات)
289	شركة اف. اي للتجارة العامة	تجاري	عماد صافي طه صافي	2987782	2987782	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
290	شركة النبراس للاستيراد والتصدير	تجاري	رمضان صالح محمد رومة	2797007		البيع بالجملة لمنتجات غذائية اخرى
291	شركة فارامكو للاستيراد والتصدير والاجهزة الطبية	تجاري	صلاح الدين حسني يوسف قرط	2985541	2985541	البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
292	شركة امجد الطريفي للتعهدات العامة	مقاولات	امجد نايف مصطفى مصلح	599890328	2400880	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
293	شركة دلتا تي للهندسة الالكتروميكانيكية	تجاري	اياس عبد الله سليمان بعيرات	2896058	2896058	خدمات هندسية أخرى
294	شركة مسك للدعاية والاعلان	خدمات	وليد ناجي شحادة وهدان	2902747	2902744	خدمات إعلانية أخرى
295	شركة دارا للمقاولات العامة	مقاولات	معترف فرحان انيس ابراهيم	2965536	2965536	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
296	شركة المجموعة الاهلية للتأمين م.ع.ع	خدمات	محمد ياسين محمد عثمان	2986635/4	2986636	التأمين عدا التأمين على الحياة
297	شركة المختبرات الطبية التخصصية	خدمات	حسام عارف اسعد ظاهر وشركاه	2965179	2951602	أنشطة المختبرات الطبية
298	شركة المصري تك للتكنولوجيا والمساعد	خدمات	محمد ابراهيم عبد الله المصري وشركاه	2901980	2902164	أجهزة ناقلة تعمل بشكل مستمر
299	شركة السويس الوطنية لتوزيع المحروقات	خدمات	اشرف علي احمد حمد وشركاه	2965001	2965002	بيع وقود السيارات بالتجزئة

300	شركة هنية للتجارة والتعهدات العامة	مقاولات	الياس محمد محمود هنية	2901257	2901268	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
301	شركة بال مارك جروب	تجاري	يعقوب حنا عيسى سعادة	2950123	2950122	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
302	شركة دريم للتجارة العامة	تجاري	خالد فوزي عبد القادر شحام	599314557	5851484	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
303	شركة المنيا للتجارة العامة	تجاري	بليغ حمدي محمد زين و عماد حمدي زين	2964993		أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
304	شركة الاعلى التجارية	تجاري	لؤي جميل مصلح الطريفي	2960240	2987988	منتجات أخرى من الخرسانة والإسمنت
305	شركة الانصار للحج والعمرة والسياحة والسفر	خدمات	ربحي صلاح محمود جاد الله	2984283	2984283	أنشطة وكالات السفر والسياحة
306	شركة النصر الحديثة للالمنيوم	تجاري	توفيق محمد توفيق نصار	059-201073		منتجات شبه نهائية من الألومنيوم
307	شركة الكرمل للاخشاب والتجارة العامة	تجاري	ناصر شريف علي نيس	2819050	2893535	البيع بالتجزئة للاخشاب
308	شركة امارات الخليج للحج والعمرة والسياحة والسفر	خدمات	خليل محمد سعيد مسلط	2954678	2954678	أنشطة وكالات السفر والسياحة
309	شركة الفتاوي للصيانة وقطع السيارات	حرف	زياد محمد داود سليم	2966624	2966715	إصلاح كهرباء المركبات
310	شركة السهل للتطوير المؤسسي والاتصال	خدمات	شوكت عبد الفتاح احمد صرصور	2424292		خدمات أخرى
311	شركة اشلي للدهانات ومواد البناء	تجاري	تيسير علي عبد الله شيخ	2405816	2409031	البيع بالتجزئة للدهانات والطلاء
312	شركة مجموعة الموقع للخدمات وحفر الآبار	مقاولات	جميل محمد صالح حج يوسف	2965311	2965312	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
313	شركة بيسان المساهمة الخصوصية المحدودة	تجاري	مروان عيسى بولص طوطح	2985941	2985942	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
314	شركة الهدى لتجارة المحروقات	خدمات	طارق احمد عبد الهادي بدران	2444444	2981414	بيع وقود السيارات بالتجزئة
315	شركة مدار للاتصالات م.خ.م	تجاري	حسام عبد الجواد سليم دوفش وعامر	2950502	2950503	أنشطة الإتصال الهاتفي اللاسلكي
316	شركة بالسناين اون لاين للانترنت م.خ.م	خدمات	كمال اسماعيل ابو خديجة + عبد المالك احمد الجابر	2981103		مقاهي الانترنت
317	شركة البديع للتعهدات العامة والمقاولات	مقاولات	زياد بديع جريس عبد الله	2811327	2811327	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
318	شركة مكاوي للالبسة العادية العامة	تجاري	رائد سمير صدقي مكاوي وشركاه	2967678	2967678	البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة
319	شركة ل.ب للتكييف والتبريد والتجارة العامة	خدمات	يوسف احمد يوسف بايض	2971352	2971353	خدمات التدفئة والتبريد
320	شركة قنديل اخوان للباطون الجاهز عادية عامة	صناعي	محمد جمعة علي قنديل واولاده اكرم وجمعة	2986039/2402166	2962608	منتجات أخرى من الخرسانة والإسمنت
321	شركة جليبا التجارية	تجاري	اسحق عودة عبد الله اسعد	2951077	2967144	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
322	شركة حرباوي الصناعية التجارية	صناعي	موفق عبد الحافظ عبد النصار حرباوي	2984606/2952301	2952303	الصناعات شبه البلاستيكية والاسفنج الصناعي
323	شركة العصر للحفريات والتعهدات العامة	مقاولات	اسماعيل سالم السلامين	2402371	2402371	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية

324	شركة خدمات الاستشارات الادارية	خدمات	وليد عبد الرحمن نجاب وخالد زهير عسيلي	2954003-	2986410	خدمات بحوث السوق والبحوث الاقتصادية
325	شركة الايسر للعقارات والمقاولات	مقاولات	عبد الله حسين محمود جرادات	2967262	2967262	تأجير وإستئجار العقارات والمباني المملوكة أو المؤجرة
326	شركة متراس للتجارة والتعهدات والاستثمار	تجاري	يوسف موسى عبد الواحد عطا	2425828		أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
327	شركة موارد الكمبيوتر الوطنية	تجاري	عمر صالح محمد البر غوثي	2959633	2959634	أجهزة الحاسب الألكتروني (الحاسوب)
328	شركة الزينات للمحروقات والتجارة العامة	خدمات	زياد محمد طالب طالب	2962112	2962112	بيع وقود السيارات بالتجزئة
329	شركة الاشراق للاستثمار والتجارة والتعمير	تجاري	فؤاد عبد الهادي محمد مشعل	2960990		أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
330	شركة الدغري للنقل والسفریات والتجارة العامة	خدمات	حسن ابو عواد +علي ابو لبد + علي هندي	2407520		أنشطة خدمات وكالات الشحن ونقل البضائع
331	شركة الزمط للاستيراد والتجارة العامة	تجاري	ايباد حسن يوسف الزمط	2953773	2953773	قطع غيار المحركات المذكورة
332	شركة الأقصى للسجاد والموكيت والتجارة العامة	تجاري	محمد موسى عبد الحليم مناصرة	2952979	2952979	البيع بالتجزئة للسجاد والبسط
333	شركة داف للاحذية والتجارة العامة	تجاري	باسم عبد المجيد عبد العظيم ابو الضيعات	2965437/2409966	2965437	البيع بالتجزئة للأحذية
334	شركة العلا للخدمات الملاحية م.خ.م	خدمات	كوليت يوسف الياس تابلو	2953066	2953067	أنشطة خدمات وكالات الشحن ونقل البضائع
335	الشركة الاهلية للعقارات والاستثمار م.خ.م	مقاولات	محمد مصطفى السبعواي	2986634/5	2986636	شراء وبيع العقارات والأراضي
336	شركة ترست للمساعد والأدراج الكهربائية	خدمات	حسين عوض الله ابراهيم عواد	2405001	2405004	أجهزة ناقله تعمل بشكل مستمر
337	الشركة الوطنية للصناعات الزراعية -زيت	تجاري	سمير عثمان محمود حليلة	2958410	2958415	زراعة المحاصيل المركبة مقترنة بتربية الحيوانات (التربية المختلطة)
338	شركة بافا للمنتوجات الزراعية والغذائية	تجاري	محمد جبر محمد عبد السلام	2483144		البيع بالتجزئة للمنتجات الغذائية الأخرى
339	شركة زينة تك اند ديزاين م.خ.م	خدمات	نادر جلال نيقولا خوري	2403066	2403065	ابتكار وتصميم الإعلانات من أجل العملاء
340	شركة انترناشيونال البيفيتور جروب اي اي جي (المجموعة العالمية للمساعد)	خدمات	ايمان محمود صالح وادي	2403781-2-3-4	2403785	أجهزة ناقله تعمل بشكل مستمر
341	الشركة العقارية التجارية للاستثمار	خدمات	نبيل داود حمودة	2986916	2986916	الإستثمار في الأوراق المالية (اسهم،سندات)
342	شركة المعهد التقني العالمي UTI شركة يونيفيرسال تكنيكال	خدمات	نور الدين احمد عبد الله خروب	2985757	2985759	خدمات تعليم معاهد التدريب المهني دون تحديد المرحلة
343	شركة الرهوان لتجارة المركبات	تجاري	يسار احمد رهوان ابو عاصي	2406563	2406566	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
344	شركة البكيرات للمقاولات والتعهدات العامة	مقاولات	احمد علي حامد بكيرات	2954982	2954976	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
345	شركة مكتب تكسي الطاحونة	خدمات	بشار نايف عبد اللطيف حجازي وشركاه	241333		خدمات نقل الركاب بسيارات الصالون الأجرة المشتركة والتاكسي
346	شركة سكاى للدعاية والاعلان والترويج	خدمات	طارق محمود عباس	2986878	2986879	خدمات إعلانية أخرى

347	شركة الجوري للمقاولات العادية العامة	مقاولات	محمود عبد الرحيم محمود حمدان	2970407	2970407	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
348	شركة دالاس للتجارة العامة	تجاري	ابراهيم علي سالم عبد الله	2484252	2484252	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
349	شركة سبورت لاين للتجارة	تجاري	مازن عاطف عبد النبي شكوكاني	2402554	2402555	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
350	شركة رداد اخوان زان لللاثاث	تجاري	باسم حسني احمد رداد	2902037	2902037	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلي
351	شركة الجمال للطباعة والاستثمار	خدمات	كمال احمد يوسف امين	2971689	2971688	ابتكار وتصميم الإعلانات من أجل العملاء
352	شركة ابو سيف للتعهدات العامة	مقاولات	مريم مصلح لافي ابو سيف		2404791	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
353	شركة مخبز وسوبرماركت ابو عساف السلايمة واولاده	تجاري	عادل روجي سرحان سلايمة	0522244033/2950		البيع بالتجزئة للمنتجات الغذائية الأخرى
354	شركة الحياة للأدوية والمستلزمات الطبية م.خ.م	صناعي	ناصر محمود امين نمر	2989444	2989445	صناعة الأدوية
355	شركة تكسي البيان م.خ.م	خدمات	جمال خالد ابراهيم قرعان	2403298		خدمات نقل الركاب بسيارات الصالون الأجرة المشتركة والتاكسي
356	شركة اتلانتيك للتعهدات الالكترونية ميكانيكية	مقاولات	ابراهيم بدوي عبد الحميد ابو عياش	2403565	2403566	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
357	شركة انترناشونال لاين للتجارة والاستثمار	تجاري	سابا الياس سابا عز	2977378	2977378	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
358	شركو بالكو للاستيراد والتوزيع	تجاري	كمال يوسف محمد محاميد	2903131/0	2903132	غير محدد
359	شركة الثابت للمقاولات والتعهدات العامة	مقاولات	زاهي صلاح جمعة ثابت	2980311	2958146	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
360	شركة لفلي ليدي للتجارة العامة ع.ع	تجاري	زهير عبد العزيز يونس طه	2988777	2988777	البيع بالجملة للطور ومستحضرات التجميل والصابون ومواد التنظيف
361	شركة العبد موسى واولاده للنقلات	خدمات	راني صبح موسى ابو غويلة	2961197		أنشطة خدمات وكالات الشحن ونقل البضائع
362	شركة ماس الحديثة للتجارة العامة	تجاري	محمد احمد محمد شقير	2980660	2980660	البيع بالتجزئة للمنتجات الغذائية الأخرى
363	الشركة البرازيلية للتجارة والتسويق	تجاري	عدنان نمر اسعد اسعد	2405906	2405906	البيع بالتجزئة للأحذية
364	الشركة الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية م.ع واصل	خدمات	عودة شحادة عطية زغموري	2974444	2972020	أنشطة خدمات وكالات الشحن ونقل البضائع
365	شركة بالسنتين ايسنتكس للتجهيزات والمواد الطبية والسنية	تجاري	جبر علي مصطفى الزبيدي	2971771	2971771	البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
366	شركة مجموعة الثريا للاستثمار م.خ.م	تجاري	حنا خليل حنا جدعون	2960120	2960123	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
367	شركة مستر هيت للتجارة العامة	تجاري	مروان محمود درويش البراغيثي	2903343	2903343	خدمات التدفئة والتبريد
368	شركة طبيبات الامارات للتسويق	تجاري	مهدي حسان محمود عدس	2972620	2973649	البيع بالجملة للخضار والفواكه الطازجة /معلبة/مجففة
369	شركة تكسيات الزين للنقل والمواصلات العامة	خدمات	وليد عبد الفتاح محمد مشاركة	2965955	2965955	خدمات نقل الركاب بسيارات الصالون الأجرة المشتركة والتاكسي

370	شركة النبالي والشيخ للباطون الجاهز	صناعي	محمد مصطفى عبد الحميد دار الشيخ	2811888	2811990	منتجات أخرى من الخرسانة والإسمنت
371	الشركة المتحدة للإلكترونيات	تجاري	عصام عبد الله عبد الحفيظ فلاحين	2950017		البيع بالتجزئة للوازم والمعدات المكتبية والحاسبات الالكترونية
372	شركة شادي ابو عبيد وشركاه للتجارة العامة	تجاري	شادي سمير احمد ابو عبيد	2422042	2400880	البيع بالجملة لمواد البناء
373	الشركة الحديثة للمعدات العلمية والالكترونية	تجاري	فارس زهير عورتاني	2977777	2965780	أنشطة الإتصال الهاتفي اللاسلكي
374	شركة ستايل للأثاث والموبيليا	تجاري	كمال محمود خميس عبد الباقي	2405232	2405234	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلي
375	شركة الحوامدة للابنية الحديثة والمقاولات العامة م.خ.م	مقاولات	احمد محمد علي الحوامدة	2971672	2971672	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
376	شركة فلسطين لتطوير المناطق الصناعية م.ع.م (القابضة)	خدمات	عبد المالك احمد الجابر	2971901	2971902	الاستثمار في الأوراق المالية (اسهم، سندات)
377	الشركة الحيوية الطبيعية الفلسطينية للمستحضرات التجميلية والغذائية م.خ.م	تجاري	سلام سامي احمد مشعل	2956482	2956485	العطور ومستحضرات التجميل
378	شركة رحيق للتجارة العامة	تجاري	سامر غالب محمود عبد الجواد	2404554	2404554	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر

379	شركة اسكو للتجهيزات العلمية والتجارة العامة م.خ.م	تجاري	نبيل يحيى محمد دهيدي	2903381	2903282	إدارة البرامج الترفيهية والثقافية
380	شركة بلو ريفر لتأجير السيارات	خدمات	ماجد عطا سليمان الريماوي	599383383		تأجير سيارات نقل الركاب بدون سائق
381	شركة اسيا ترانس للتخليص والخدمات التجارية	خدمات	ريموند اسعد الياس ابو خضرة	2974018	2965134	أنشطة خدمات وكالات الشحن ونقل البضائع
382	شركة نيو هاوس للمفروشات والاجهزة الكهربائية	تجاري	محمد يوسف علي شعيب معلا	2955429	2987739	الأجهزة الكهربائية المنزلية
383	شركة الغلال للاعلاف م . ع.ع	صناعي	فيصل حسن درس درس	2955971	2959350	علف حيوانات المزارع
384	شركة البكري للاستثمارات العامة	تجاري	سلمان صبحي مصباح الزغير	6563162	547700621	البيع بالجملة لمنتجات غذائية اخرى
385	شركة جبرمان موديل لقطع السيارات	تجاري	رائد حسن شحادة مصري	2973986		قطع غيار المحركات المذكورة
386	شركة است حلول الانظمة المتقدمة والتكنولوجيا	خدمات	وجدي فضل ابراهيم سليمان	2952961	2951960	البحث والتطوير التجريبي في مجال علوم الهندسة والتكنولوجيا
387	شركة تريد لينك للاستثمار	خدمات	زيد حكمت هاشم زيد	2989523		الاستثمار في الأوراق المالية (اسهم، سندات)
388	شركة الاتحاد للاعمار والاستثمار	مقاولات	محمد مصطفى السبعواي	2400630	2400624	الاستثمار في الأوراق المالية (اسهم، سندات)
389	شركة بربار جروزاليم للحجر والرخام	صناعي	سالم نعيم يعقوب بربار	2810606	2811064	رخام وترافرتين ومرمر
390	شركة يونيليفر للوكالات	تجاري	حسن الحاج يحيى	2402965/6/7	2402970	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر

391	شركة المأمون لنقل الركاب	خدمات	عمر محمود محمد عطا	2405188	2408749	خدمات نقل الركاب بسيارات الصالون الأجرة المشتركة والتاكسي
392	شركة ستونز السياحية	خدمات	نضال محمد عبد المجيد حسن	2966038	2961225	خدمات المطاعم
393	شركة الضيافة للحج والعمرة والسياحة والسفر	خدمات	محمد عادل حامد الزغير	2976572	2976718	أنشطة وكالات السفر والسياحة
394	شركة بيارق الايمان للحج والعمرة	خدمات	محمد جميل ابراهيم منصور	2989465	2989466	أنشطة وكالات السفر والسياحة
395	شركة ابو شوشة للسيارات المستعملة	تجاري	محمد + مهند عدنان محمد عواد	2971985	2971985	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
396	البنك الاسلامي الفلسطيني للتنمية والتمويل مساهمة عامة محدودة	خدمات	عماد علي السعدي	2973221	2973226	خدمات البنوك التجارية/ الاسلامية
397	شركة مورانو للأثاث والتجارة العامة	تجاري	زياد مصطفى احمد مصطفى	2953877	2953878	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلي
398	شركة بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة	خدمات	سامي عبد الرحيم مصطفى صعيدي	2978710	2978880	خدمات البنوك التجارية/ العادية
399	شركة الشموع مول للاستثمار	تجاري	خالد محمد محمود حاج	2955753	2958527	أصناف ومعدات ألعاب الجمناز وألعاب القوى
400	شركة تصدير المحاصيل الزراعية ميسم" م.ع.م"	تجاري	بشار فائق أسعد مصري	2972760	2972776	جمع المحاصيل وتنظيفها وتصنيفها وتجهيزها للأسواق
401	شركة ابناء عبد الهادي صرصور لمواد البناء	تجاري	طلال عبد الهادي عبد الرحيم صرصور	2903787	2901136	البيع بالجملة لمواد البناء
402	شركة فارمكس للتجارة والاستيراد والتصدير	تجاري	مازن عباس نعمان ادكيدك	2403888	2403889	البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
403	الشركة التجارية للمواد الهندسية	تجاري	انطون فؤاد انطون لاما	2903181	2903181	البيع بالتجزئة للدهانات والطلاء
404	شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية المساهمة الخصوصية المحدودة	خدمات	ابراهيم احمد عبد الفتاح ابو دية	599204632		الإستثمار في الأوراق المالية (اسهم،سندات)
405	شركة اوميجا تك للتوريدات الكهربائية المساهمة المحدودة	تجاري	ظافر رائق اسماعيل الظاهر	2442444	2442178	البيع بالتجزئة للوازم والمعدات المكتبية والحاسبات الالكترونية
406	شركة مكتب تكسي عين منجد عادية عامة	خدمات	ايداد عبد الرحمن احمد حو	2976536	2976538	خدمات نقل الركاب بسيارات الصالون الأجرة المشتركة والتاكسي
407	شركة الطيراي لصيانة وتجارة السيارات	حرف	معتر بالله و نو الدين احمد يعقوب حمد	2988569	2971856	إصلاح ميكانيك مركبات
408	شركة رواج للأثاث والتجارة العامة	تجاري	عباس خيري خليل العاصي	2950162	2950162	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلي
409	شركة ارشيدكو للسياحة والسفر م.خ.م	خدمات	رائد عبد الكريم يوسف ارشيد	2971814	2954154	أنشطة وكالات السفر والسياحة
410	شركة الاصبح للتجارة والاستثمار	تجاري	نادر نخلة سليم اصبح واخرون	2951326	2964852	البيع بالجملة لمواد البناء
411	شركة الشرق الأدنى للتوزيع والتسويق	تجاري	عمر صبحي حيدر عنبتاوي	2963621	2963623	البيع بالجملة لمنتجات غذائية اخرى
412	شركة لمسات للتجارة العامة	تجاري	يزيد أديب عبد الله دار علي	2971655	2971656	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر

413	شركة الشرق الجديد للتوريدات	تجاري	موسى محمد علي عياسي	2973424	2973423	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
414	شركة العجولي لتجارة السيارات	تجاري	عدنان محمد علي مخالفة	2426306	2422843	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
415	شركة الشرق للبت والانتاج الفني والإعلامي	خدمات	خضر عيسى محمد شاهين	2426650-51	2426657	خدمات البث
416	شركة فايف ستار للتجارة العامة	تجاري	نادر صالح احمد مصلح	5858427	2960976	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
417	شركة الجمان لصناعة وتجارة الموبيليات	صناعي	مهند صلاح الدين محمد شومان	2972177	2976851	صنع نجارة الخشب والخشب المطحون
418	الشركة العالمية للأنظمة الهندسية	تجاري	محفوظ امين قاسم قاروط	2403913	2403913	خدمات هندسية أخرى
419	شركة مخماس فن لاند للاستثمار	خدمات	وجيه احمد حميدة الحج	2986875	2986875	خدمات أخرى
420	شركة جلوبال كوم للاتصالات	خدمات	كميل ابراهيم بندلي قطان	2975108	2975109	أنشطة اتصالات أخرى
421	شركة ويلز التجارية	تجاري	زياد عبد الحميد عوض خصيب	2980301	2963536	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
422	شركة المهدي لتجارة السيارات والتجارة العامة	تجاري	جلال مهدي عواد عمرو- ابو ساجي	2902848	2900892	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
423	شركة هايتك للالكترونيات والكمبيوتر	تجاري	عوض الله ابراهيم عبد القادر هوشي	2407422	2407422	أجهزة الحاسب الألكتروني (الحاسوب)
424	شركة الفرقان للبت الاذاعي والتلفزيوني والتربوي	خدمات	محمد عيسى محمد حديدي	2973617	2973617	خدمات البث
425	شركة حضارة للاستثمار التكنولوجي	خدمات	الاتصالات الفلسطينية وحوال	2976666	2973260	مقاهي الانترنت
426	شركة فايف ستارز لايت للاستثمار	تجاري	الشركاء	2959532	2965022	معدات كهربائية متخصصة للأنارة أو الإشارة للمركبات
427	شركة الديرة اليكتروك للاستثمار العادية العامة	تجاري	عمار محمد طارق" بهجت شموط"	2967788	2967792	البيع بالتجزئة للأجهزة المنزلية
428	الشركة الفلسطينية للتنمية الريفية والصناعية	تجاري	واصف محمد خضير معلا	92593203	92593705	صنع المشروبات المرطبة
429	شركة البنك الاردني الكويتي	خدمات	عماد مصطفى شنار عابد	2406725	2406728	خدمات البنوك التجارية/ العادية
430	شركة اكسبو وركس بلس للمعارض	خدمات	عماد سامي خليل داووني	2404054	2404053	خدمات أخرى
431	شركة حلول لتقنية المعلومات	خدمات	أحمد سامح رجائي حسين عويضة	2410000	2411111	تحليل وتصميم وبرمجة النظم
432	شركة حضارة للاستيراد والتصدير	تجاري	خالد سميح اسعد حمد	599803104		أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
433	شركة تراي فيتنييس للياقة البدنية	خدمات	رولا مصطفى محمد الشيخ	2408241	2403897	تنظيم النوادي الرياضية
434	الشركة التكنولوجية المكتبية المتخصصة (بست باي)	تجاري	خالد محمد عبد النبي صافي	2425838	2424998	البيع بالتجزئة للوازم والمعدات المكتبية والحاسبات الالكترونية
435	شركة موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	خدمات	الان مكاليين ريتشاردسون	2415000	2423044	أنشطة الإتصال الهاتفي اللاسلكي

436	شركة الوثام للعقارات والاعمار	مقاولات	وثام محارب محمد شلعوط	2975542	2975543	تأجير وإستئجار العقارات والمباني المملوكة أو المؤجرة
437	شركة بال موتورز للدراجات النارية والمركبات	تجاري	ناجي محمد يوسف ناجي	2958880	2958880	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
438	شركة المحور للتجارة والتعهدات العامة	تجاري	خولة محمد حسين عبدات	2987468		أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
439	شركة اوكسجين جيم للياقة البدنية	خدمات	مازن عاطف عبد النبي شكوكاني+امجد زين	2402555	2402554	تنظيم النوادي الرياضية
440	شركة البزار لللاثاث والاجهزة الكهربائية	تجاري	ثائر عبد الرحيم حسين بزار	2973223	2973223	صناعة الأثاث المنزلي الخشبي
441	شركة الماسة للاستثمار	خدمات	شعبان علي فنون عساف	2951240/1	2951240	خدمات المطاعم
442	الشركة الدولية لتجديد الاطارات	صناعي	مصطفى عمر مصطفى مصطفى	2972440	2812645	إصلاح إطارات المركبات
443	شركة الضيعة للسياحة والاستثمار	خدمات	جربيس يوسف كراييد ماردوسيان	2975661	2975663	خدمات المطاعم
444	شركة برذرز لاستيراد السيارات	تجاري	هاشم حسين عبد الصمد	2400810	2404412	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
445	شركة الرفاتي للرخام والجرانيت	تجاري	ايداد نعيم عبد القادر حمدان	2970172	2970173	أحجار بناء وأحجار تلبيط من حجر طبيعي مشغولة او نصف مشغولة
446	شركة مكتب تكسي دنيا	خدمات	غازي حسن يوسف الفوالحة	2407020		خدمات نقل الركاب بسيارات الصالون الأجرة المشتركة والتاكسي
447	شركة دارنكو للتجارة والاستثمار	تجاري	فؤاد رياض ابراهيم زعرور	2967495	2967495	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
448	شركة الطريفي للمقاولات والإعمار	مقاولات	جميل يوسف مصلح الطريفي	2971444	2987988	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
449	شركة سلامة الهندسية للتدفة والتكييف	مقاولات	شادي موسى ابراهيم سلامة	2950090	2976921	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
450	شركة الزيتون للسياحة والسفر	خدمات	سلامة يوسف حسين خريوش	2971301/2	2971301	أنشطة وكالات السفر والسياحة
451	شركة كوين للتجارة والاستثمار	تجاري	جمال شهيل مسعود خضير	2900090	2904490	قطع غيار المحركات المذكورة
452	شركة سي اي اس لل عمران والبنى التحتية	مقاولات	ميشيل الياس زهر	2972492	2972496	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
453	شركة تكنوبوينت للتجارة م. خ. م.	تجاري	فايق محمد صالح ابو سمرة	2402017	2402028	البيع بالتجزئة للوازم والمعدات المكتبية والحاسبات الالكترونية
454	شركة سفريات المصايف للتجارة	خدمات	عبد الله خميس محمد صباح	2974055		خدمات نقل الركاب بسيارات الصالون الأجرة المشتركة والتاكسي
455	شركة ليمينوس التجارية	تجاري	الشركاء	2407616	2407616	البيع بالتجزئة للأواني والأدوات المنزلية
456	شركة الدرب للتنمية والاعمار	خدمات	هاني اميل اسكندر قرط	2966868	2952486	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية

457	شركة فملي سويت الصناعية	صناعي	خالد محمد محمود ابو صفية	599965529		صنع الخبز
458	شركة تي بي سي للصناعة والتجارة	تجاري	الشركاء	2952220	2953660	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
459	شركة ستارز اند بكس كافي م. خ.م	خدمات	رائد هشام عرفات	2975674		خدمات المطاعم
460	اركو ميد للوازم الطبية	تجاري	خميس داود علي ادكيدك	2956567	2951866	البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
461	شركة المتفوق للتجارة العامة والاستثمار المساهمة الخصوصية المحدودة	تجاري	صالح عبد الله الحاج محمد مصطفى	2974237	2974237	خدمات أخرى
462	شركة السهم للاستثمار والاوراق المالية م.خ.م	تجاري	سمير هلال محمد زريق	2965710	2965713	خدمات أخرى
463	شركة اوفيس ورلد للاستثمار	تجاري	الشركاء	24134445/6	2413450	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلي
464	شركة ميجاتك للحلول الكهربائية	خدمات	فادي كمال شحادة بكيرات	2404538	2404539	البيع بالتجزئة للوازم والمعدات المكتبية والحاسبات الالكترونية
465	شركة الطريفي والصالح للاستثمار والاعلام م.خ.م	تجاري	منير احمد محمود مصلح	2423223	2423223	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
466	شركة الطريفي للباطون الجاهز	صناعي	جمال وكمال محمود ابراهيم شلطف	2957840	2957842	منتجات أخرى من الخرسانة والإسمنت
467	شركة يونيفرسال للاستشارات م.خ.م	خدمات	عمر عثمان محمد الحروب	2972492	2972496	خدمات الخبرة الاستشارية في التجارة
468	شركة الصفا الهندسية للأعمال الكهربائية	حرف	تاج الدين ابراهيم محمد جمعة	2423468	2423468	البيع بالتجزئة للوازم والمعدات المكتبية والحاسبات الالكترونية
469	شركة نيو ستب للإستثمار	تجاري	مازن خالد قاسم اسمر	2975560	2975563	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
470	شركة الكونكورد للانشاءات	مقاولات	يوسف محمود ابو صوي	2961261	2961263	خدمات أخرى
471	شركة كريبتف ديزاين للديكور والتصميم الداخلي	حرف	اسامة حمدان محمد ناصر	2975174	2975174	أنشطة التصميم (عدا المباني)
472	شركة الاوائل العرب للالمنيوم	صناعي	منذر يوسف احمد شيخ امين	2403163	2403163	منتجات شبه نهائية من الألمنيوم
473	الشركة المتطورة للسيارات	تجاري	محمود وجيه" صلاح جميل الحسيني"	2981992	2965360	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
474	شركة جلويا انفستمنت لتجارة العملات	تجاري	محمد عبد السلام خليل قنداح	2972462/1	2972463	العملات
475	شركة النادر للملابس والاحذية	تجاري	محمد نادر يوسف مطير	2966146		البيع بالجملة للملابس الجاهزة
476	شركة ستارز التجارية	تجاري	ناصر محمد حلمي " عبد الحكيم شويكي"	505394085	2345242	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
477	شركة التواصل العقارية للتطوير والاعمار	مقاولات	ايمن كامل توفيق ابو الرب	2972262	2972262	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
478	شركة احمد السلامين واولاده للتعهدات العامة	مقاولات	احمد سالم مسلم سلامين	2404081	2404081	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية

479	شركة ام الدنيا للاستثمار	تجاري	رائد روبين عوض عبد الرحمن	599367103		البيع بالتجزئة للمنتجات الغذائية الأخرى
480	شركة ايد ابو ظاهر وشركاه لتجارة السيارات	تجاري	ايداد محمد حسين ابو ظاهر	2955447	2955447	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
481	شركة الصروح للتجارة والاستثمار	خدمات	تيسير محمد حسن فواقة	2975163	2975163	شراء وبيع العقارات والأراضي
482	شركة النضال للادوات الصحية	تجاري	نضال اسماعيل مصطفى شني	2405387	2405387	الأدوات الصحية من البلاستيك
483	شركة البيارق الحديثة للانشاءات والتعمير	مقاولات	ماهر محمد وليد شبارو	2955798	2955798	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
484	شركة هاي كير جروب للكوزميكس	تجاري	ليالي داود حسن عوض			العطور ومستحضرات التجميل
485	شركة العراب للاستثمار المالي	تجاري	عيسى نسيم عيسى جاد الله	24131112	2988065	الإستثمار في الأوراق المالية (اسهم،سندات)
486	شركة توب اليفاتورز للمساعد والادراج الكهربائي	خدمات	خطاب عبد الغني حافظ تكموري	2409160	2409159	أجهزة ناقله تعمل بشكل مستمر
487	شركة حجر العالم للجرائيت والسيراميك	صناعي	محمد صابر " عودة عبد الحافظ"	2902277	2902276	عدد آليه لشغل الحجر والخزف والخرسانة والأسبست
488	الشركة الفلسطينية للاستثمار والائماء	خدمات	عزام ابراهيم جميل الدقاق	2954028	2954027	الإستثمار في الأوراق المالية (اسهم،سندات)
489	شركة جبل الزيتون الاخضر	تجاري	خالد جميل خالد الهدي	2980316	2985545	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
490	شركة الاعمال المتحدة للمشاريع المساهمة الخصوصية	مقاولات	ابراهيم احمد عبد الفتاح ابو دية	599204632		الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
491	شركة مستودع طبية للادوية	تجاري	جلال رسمي عوض مطرية	2975666	2972742	صناعة الأدوية
492	شركة جولف تريد للتجارة العامة	تجاري	رامي اسعد سليمان عيساوي	599659732		أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
493	شركة الوصل لخدمات الاتصالات	خدمات	رمزي حنا رمزي جابر	2950658	2950658	أنشطة الإتصال الهاتفي اللاسلكي
494	شركة التفاعلية للخدمات المعلوماتية	خدمات	رمزي حنا رمزي جابر	2950658	2950658	أنشطة الإتصال الهاتفي اللاسلكي
495	شركة الاراضي المقدسة للتسويق والاستثمار الزراعي	تجاري	عماد زاهي رفيق قمحاوي	2971901	2971902	زراعة المحاصيل المركبة مقترنة بتربية الحيوانات (التربية المختلطة)
496	الشركة الدولية للحلول والاستشارات الفنية	خدمات	عبد الحميد ربحي عبد الحميد خريوش	2413999	2413888	تحليل وتصميم وبرمجة النظم
497	شركة فور اكس بلس للاستثمار م.ع.م	خدمات	ياسين حسن احمد ياسين	2413070/80	2413070/90	خدمات الإستشارات المالية
498	شركة ماراثون للاتصالات والمقاولات	مقاولات	علي مصطفى ابو مخ	2954191	2954190	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
499	شركة التكافل الفلسطينية للتأمين م.ع.م	خدمات	محمد قبورة حسين الريماوي	2404211	2404213	التأمين عدا التأمين على الحياه
500	الشركة الاردنية الصينية للاستثمار	تجاري	ابراهيم عبد القادر ابراهيم قراجه	599260261		البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
501	شركة سقا وخضري م.خ.م	مقاولات	عبد الرؤوف عبد الفتاح احمد ياغي	2952240	2952241	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية

502	شركة السندباد للملابس والاحذية	تجاري	مصطفى صالح عبد الله براهيمه	2974752	2974752	البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة
503	شركة السارة للتعهيدات والمقاولات	مقاولات	ايمن تيسير فضل طه	2962559	2962559	إنشاء المباني السكنية وغير السكنية الكاملة
504	شركة العداسي للصناعات الانشائية والتجارة العامة	مقاولات	عامر هاشم سالم عداسي	2975748	2972379	منتجات أخرى من الخرسانة والإسمنت
505	شركة بيتي للاستثمار العقاري	تجاري	بشار فائق المصري	2409752	2409104	الاستثمار في الممتلكات لحساب وسطاء ماليين أخرى
506	شركة مايك اكسبرس للاستيراد والتصدير	تجاري	فرحان عبد المنعم فرحان خليل	2809911	2400541	أجهزة كهربائية لوصل أو قطع الدوائر الكهربائية في شبكات التوزيع
507	شركة المجد انترناشنال تريد للخدمات التجارية	تجاري	محمد عبد الله عز الدين "عبد الرازق خنفر"	2973140	2973140	البيع بالجملة للتبغ ومنتجاته
508	شركة بريج ديفلوبمنت جروب	خدمات	محمد سمير حسين الخطيب	2987193	2986430	خدمات الخبرة الاستشارية في الادارة
509	شركة دي ايه ام للتعهيدات العامة	مقاولات	ناصر داود منيع ابو عجاج		599271144	تنفيذ الإنشاءات التجارية الجزئية لمقاولي الباطن
510	شركة ايجل للتجارة والخدمات العامة	خدمات	عماد خيرى محمود عطا	2950044	2950044	خدمات تنظيف عام للمباني من الداخل والخارج
511	الشركة الوطنية للمأكولات	تجاري	خالد محمد عب النبي صافي	2955016	2954242	البيع بالجملة لمنتجات غذائية أخرى
512	شركة الزهران للغاز	خدمات	زهران محمد مصطفى زهران		5855463	خدمات تمديدات الغاز
513	شركة اصول للاستثمار	تجاري	محمود حسن علي سمحان	2404722	2404722	الاستثمار في الممتلكات لحساب وسطاء ماليين أخرى
514	شركة بيتنا للتسهيلات العقارية	خدمات	ياسين احمد ياسين	2413018	2413017	شحن وتفريغ البضائع عامة
515	الشركة العربية للمساعد والادراج الكهربائية	خدمات	عزام شريف محمد خالد	2963518	2963516	أجهزة ناقلة تعمل بشكل مستمر
516	شركة اريج الزهور الاستثمارية للاستيراد والتصدير	تجاري	اسعد عباس اسعد الاشهب	2953847	2959670	البيع بالجملة لتوابع الملابس ولوازمها
517	شركة ترند لاین للاستيراد والتصدير	تجاري	وليد خليل يوسف البايض	2408513	2408511	البيع بالجملة لمنتجات غذائية أخرى
518	شركة مغتربي فلسطين للاستثمار	تجاري	جمال عفيف نسر	2402408	2402404	البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة
519	شركة جود الصناعية التجارية	صناعي	صالح عبد السلام صالح حرباوي		2347175	صنع الملابس من مواد مشتراة
520	شركة دانامد للتجارة والاستثمار	تجاري	مهند حسني اسعد قرادة	2902112	2902111	البيع بالجملة للعطور ومستحضرات التجميل والصابون وموادالتنظيف
521	شركة دلة البركة	خدمات	رائد حسن حسين داوود		2972121	تأجير سيارات نقل الركاب بدون سائق
522	شركة زين للعلاقات العامة والخدمات التجارية	خدمات	احمد وائل احمد ابو ليلي	2955121	2955120	ابتكار وتصميم الإعلانات من أجل العملاء
523	شركة نبراسكا للتجارة والتسويق	تجاري	محمود عمر عبد الله مطاوع	2957550	2957549	البيع بالجملة للورق والكتب والمجلات والصحف والادوات المكتبية

524	شركة القاسم الحديثة للمقاولات والتعهدات العامة	مقاولات	نزهات حسن يحيى دار قاسم + نزيه دار قاسم	2972556	2972556	تنفيذ الإنشاءات التجارية الجزئية لمقاولي الباطن
525	شركة الاعتماد لمواد البناء	تجاري	مصطفى اسماعيل مصطفى شني	2409006	2409005	البيع بالجملة لمواد البناء
526	شركة الشهامة للاستثمار والاستيراد والتصدير	تجاري	نادر مكروم عبد الكريم ابو ارميلة	2901866	2901866	جرانيت
527	شركة الخبراء لهندسة البرمجيات	خدمات	هاني سابا حنا بلاطة	2406264	2406225	تحليل وتصميم وبرمجة النظم
528	شركة ستي مارت لتجارة الملابس	تجاري	هشام محمد خلف بيتوني		2955150	البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة
529	شركة بوني ميد للاستثمار	تجاري	خالد سميح مصطفى برغوثي	2958660	2958660/1	البيع بالجملة للطور ومستحضرات التجميل والصابون ومواد التنظيف
530	الشركة الاردنية لادارة الانظمة والاعمال والوكالات	تجاري	عيسى سري عيسى سفري	2405841	2405840	أجهزة الحاسب الألكتروني (الحاسوب)
531	الشركة الفلسطينية الامانية لتجارة السيارات	تجاري	محمد قاسم احمد عيسى	2989473	2989473	البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الأخرى
532	شركة مزاييا للأجهزة الطبية	تجاري	عبد الفتاح عبد الحليم طويل	2958706	2958706	البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
533	شركة فوكس للملابس والاحذية	تجاري	فتحي اسماعيل خضر ابو الحلاوة		599501503	البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة
534	شركة نيونود للاستيراد والتصدير	تجاري	رامي ابراهيم شكري الخوري	2959790	2959790	البيع بالتجزئة للوازم والمعدات المكتبية والحاسبات الالكترونية
535	شركة يويالاند	خدمات	عليا ابو شمسية	297666	297666	مقاهي الانترنت
536	مكتب تكسي الحرية	خدمات	ابراهيم زهدي محي مقبل			خدمات نقل الركاب بسيارات الصالون الأجرة المشتركة والتاكسي
537	شركة يلو كاب تكسي	خدمات	مهيبوب احمد اسعد الاسعد	2984912	2984913	خدمات نقل الركاب بسيارات الصالون الأجرة المشتركة والتاكسي
538	شركة ورد للخدمات الفنية	خدمات	سميرة عثمان محمود عبد الهادي		2986593	نشر الكتب (عدا المتسلسلة) والبرشورز والمطبوعات عدا المواد الاعلانية/
539	شركة اللمسة المخملية	تجاري	احمد محمد احمد حماد	2956621	2956621	العطور ومستحضرات التجميل
540	شركة الياسر للتجارة والاستثمار	تجاري	ياسر طه سعيد عيسى	2402143	2402143	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
541	شركة بال تك انفستمنت	تجاري	عودة شحادة عطية زغموري	2972020	2974444	أجهزة مكتبية أخرى
542	شركة الحاج فارس حسونة للنقل والاستثمار	خدمات	فارس اسعد فارس حسونة	2403667	2406236	خدمات مساندة للنقل البري
543	شركة ايه ام سي للاستثمار م.خ.م	تجاري	أشرف محمد يوسف مسلم	2961506	2961506	البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
544	شركة تطوير تكنولوجيا البرامج وحوسبة البيانات	تجاري	هشام ابراهيم محمد عمري	2970344	2970344	البحث والتطوير التجريبي في مجال علوم الهندسة والتكنولوجيا
545	شركة المنير للخدمات والاستشارات	خدمات	عيسى منير حمائل	2409457	2987805	خدمات الخبرة الاستشارية في الادارة
546	شركة كراج الطريفي لصيانة السيارات	حرف	سمير عبد الرحمن كايد حمد	2402693	2402952	إصلاح ميكانيك مركبات

547	شركة الخطاري للخدمات العامة والتجارة	خدمات	عمر محمد عوض خاطرية	598601290	إدارة الخدمات الإدارية العامة للتجارة
548	شركة تارجت لتجارة الملابس	تجاري	انيس سليمان سلامة صرمة	2986956	البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة
549	شركة مرجان لتعبئة المياه المعدنية	تجاري	باسم ذياب عبد عبد الرزاق	2904919	المياه المعدنية
550	شركة الحوارث للتجارة والمقاولات العامة	تجاري	هاني و ماهر داود حوارث	2423284	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
551	شركة ليدر للنسيج	صناعي	فايز سعيد وايد سعيد	2902436	صنع الملابس من مواد مشتراة
552	شركة اي ام اي لتجارة المعدات والآلات الثقيلة	تجاري	عوني محمد منصور و عماد فهمي عارف	2904922	البيع بالتجزئة للخردوات المعدنية والعدد اليدوية
553	شركة سمارة موتورز للمركبات	تجاري	محمد سمارة عبد الرحمن ابو الرب	2965822	البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الأخرى
554	شركة سما للمقاولات العامة	مقاولات	فتحي موسى محمد شلطف	599201571	تنفيذ الإنشاءات التجارية الجزئية لمقاولي الباطن
555	شركة اكسنت للتسويق والاستشارات	خدمات	منال موسى العلمي	2963196	خدمات الخبرة الاستشارية في التجارة
556	شركة البيا ستونز للصناعة والتجارة والاستثمار	تجاري	سامي محمد محمود الشماسنة	2955613	أحجار بناء وأحجار تبليط من حجر طبيعي مشغولة او نصف مشغولة
557	شركة ار اي اند بي للتطوير والإنشاءات م.خ	مقاولات	ابراهيم عبد الرحمن محمد عبد الرحمن	2973574	تأجير معدات البناء أو الهدم التي يشغلها عامل
558	شركة ابراهيم يوسف واولاده للبيوت الجاهزة والميكانيك	صناعي	ابراهيم يوسف عبد حمدان	599130517	صنع المباني الجاهزة واجزاؤها من المعدن
559	شركة سي فود للتجارة العامة	تجاري	نظير محمد تايه دار الخواجا	2901157	البيع بالتجزئة للأسماك ومنتجاتها والمأكولات البحرية الأخرى
560	شركة المجد لتجارة السيارات	تجاري	امجد جميل سعيد مرعي	2426186	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
561	شركة الاقدام للالكترونيات والمعدات والتكييف والتدفئة	تجاري	موسى جواريش	599097434	إدارة شؤون الوقود والطاقة
562	شركة ارتيكازا للادوات الصحية واليورسلان	تجاري	مروان حسين سليم عديلة	2975353	الأدوات الصحية من البلاستيك
563	شركة فاست لين	تجاري	وفي امين البظ	2407277	إدارة الممتلكات على أساس عقد أو نظير رسم
564	شركة الكترون الهندسية للتوريدات والتعهدات الكهربائية	تجاري	معن خليل عرفات ابو الحمص	2961481	آلات وأجهزة كهربائية غير مصنفة في موضع اخر
565	شركة الاوائل للتعليم التربوي	خدمات	عبد الله حسن حسين	2972676	التعليم الثانوي العام ما قبل الجامعة
566	شركة زارا للتكنولوجيا	خدمات	سليم سلامة عطا الدغامين	2974991	صيانة آلات ومعدات أجهزة الحاسوب
567	شركة اوتو زون لتجارة المركبات	تجاري	زكي طارق زكي ابو يوسف	599242194	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
568	شركة الخليجية للتجهيزات الطبية والعلمية	تجاري	عماد الفقهاء	2973650	البيع بالتجزئة للأجهزة الطبية
569	شركة زمن لخدمات الضيافة والترفيه	خدمات	احمد عويضة + وليد حسيني + هدى الجاك	598561941	خدمات المطاعم

570	شركة ترانس ميد جروب للادوية والخدمات الطبية	صناعي	محمود سعيد احمد حسونة	599747231		صناعة الأدوية
571	شركة يونيبال كويل لتوزيع المبردات	تجاري	طارق عمر عقاد	2981060	2981056	البيع بالجملة للمشروبات
572	شركة دار المستقبل للاعلام	خدمات	زياد فؤاد القوقا	2961923	2961925	أنشطة بث الصوت او الصورة او البيانات
573	شركة بازار مخلوف للادوات الكهربائية والنثريات والهدايا	تجاري	اسامة محمد حميدان مخلوف	2965112	2965107	الأجهزة الكهربائية المنزلية
574	شركة الاوائل للنشر والطباعة	خدمات	نايف خليل ساري جرابعة	599256799		نشر الكتب (عدا المتسلسلة) والبرشورز والمطبوعات عدا المواد الإعلانية/
575	شركة المستقبل الحديث للتجارة الدولية	تجاري	خالد ناجح نصر الله شهاب	599840021	2951366	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الركوب الأخرى
576	شركة الاستقلال للاستثمار والخدمات م.خ.م.	تجاري	مهيبوب احمد اسعد الاسعد	2980337	2980337	خدمات نقل الركاب بسيارات الصالون الأجرة المشتركة والتاكسي
577	شركة الثريا للسيارات م.خ.م.	تجاري	حنا خليل حنا جدعون	2955513		البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الركوب الأخرى
578	شركة النابوت للإطارات	تجاري	عبد الحليم عبد الجابر عبد المجيد نابوت	2405772	2407748	صنع أجزاء الإطارات من مطاط
579	شركة جيروساليم تايمز للبث الإذاعي والتلفزيوني والفضائي الخاص	خدمات	سمعان حنا سماعيل سنيورة	2961078	2961078	أجهزة البث الإذاعي والتلفزيوني
580	شركة ثيرد دايمنشن للتصميم والطباعة	خدمات	وليد صبحي عالية + ناصر جورج قهوجي	2413903	2413901	ابتكار وتصميم الإعلانات من أجل العملاء
581	شركة التمت للحلل المتكاملة	خدمات	فراس زغل + سعيد زيدان	2963642	2950148	تحليل وتصميم وبرمجة النظم
582	شركة اكسي للكوزمكس	تجاري	سامح مصلح + مخلد عواد	599544938		البيع بالتجزئة لمستحضرات التجميل والعطور ومواد الزينة
583	شركة النبالي والفارس للمقاولات	مقاولات	ضرغام حجة + خالد فارس	2953837	2953837	الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
584	شركة سلبانك لخدمات الاتصالات	خدمات	عبد العزيز عرفات + مهدي عرفات + عطا حاج	2954497	2986106	خدمات إدارة أجهزة الكمبيوتر وتشغيلها
585	شركة اوفيس لاند التجارية	تجاري	اي اثنين من الشركاء مجتمعين	2406183	2404594	أجهزة مكتبية أخرى
586	شركة عودة للخدمات التجارية والاستشارية	خدمات	نديم	598901965		خدمات الخبرة الاستشارية في التجارة
587	البنك العقاري المصري العربي	خدمات	احمد علي العروسي	2958420	2958426	خدمات البنوك التجارية/ العادية
588	شركة فيرست اوبشن لإدارة المشاريع الهندسية	خدمات	ياسر محمود رضا عباس + هالة محمد اسماعيل عباس	2987750	2987760	خدمات هندسية أخرى
589	شركة عدنان الجيطان واولاده التجارية	تجاري	عدنان عبد الرحمن يونس جيطان	2423030	2423031	أجهزة البث الإذاعي والتلفزيوني
590	شركة سماس لحقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية	خدمات	ناصر محمد علي" حسن حجاوي"	599209107		خدمات الخبرة الاستشارية في التجارة

591	شركة ازور للاستثمار	خدمات	بيتر كميل لبيب ناصر	2957850	2957850	خدمات المطاعم
592	شركة مسار للصناعة والتسويق	صناعي	ماهر محمود حسن عوض	2967911	2967911	صنع اللدائن (البلاستيك) بأشكالها الأولية
593	شركة اجزولت موبائل للاجهزة النقالة	تجاري	طارق سميح يعقوب معاينة	2965742	2965740	أنشطة الإتصال الهاتفي اللاسلكي
594	الشركة الديناميكية للتصنيع والتغليف والخدمات المطبعية	صناعي	ايمن وليد موسى صبيح	2973576	2973453	تجليد الكتب
595	شركة المسلماني اخوان للتوزيع	تجاري	جمال الدين سعيد طاهر	2348244	2961020	المكسرات المحمصة
596	شركة المكتب العربي للسياحة والسفر	خدمات	عياد محمد عياد مالكي	2951331	2956640	أنشطة وكالات السفر والسياحة
597	شركة اليافي للمفروشات	تجاري	رجاء ياغي + غازي ياغي (ووكيله أحمد ياغي)	2972040	2972030	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلي
598	شركة هوازن للحج والعمر والسياحة والسفر	خدمات	سامي علي عبد الهادي حسين	2976560	2976582	أنشطة وكالات السفر والسياحة
599	شركة المالكي للاستيراد والتصدير	تجاري	عطالله عبد الحميد حمدان حمائل		599898018	البيع بالجملة لمنتجات غذائية اخرى
600	شركة الاتقان الصناعية التجارية	صناعي	موسى احمد محمود ابو لين	2903121	2903121	صنع المشروبات المرطبة
601	شركة احياد فلسطين للتجارة والاستثمار	خدمات	صالح فؤاد قاسم شحادة	2406266	2406266	خدمات الإقامة في الفنادق والموتيلات
602	شركة ابناء مناصرة ناشونال للتجارة والتسويق	تجاري	موسى خليل عمير مناصرة	2951367	2951367	أنشطة تجارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
603	شركة كرمل انتر ناشونال للشحن الدولي	خدمات	منتصر محمد عفيف العارضة	2965134	2954788	شحن وتفرغ البضائع عامة
604	شركة ارض كنعان للتجارة والاستثمار	تجاري	محمد مضر " +مهيمن محمود شكيب الترهني "	5850239	2964137	البيع بالجملة لمواد البناء
605	شركة نيولب للاستثمارات المالية	خدمات	عدنان حسن راغب خلف	2988065	2988060	الاستثمار في الأوراق المالية (اسهم،سندات)
606	شركة اكسبرس بيتزا	خدمات	يعقوب حنا عيسى سعادة	2950122	2966566	خدمات المطاعم
607	شركة الاحسان للحج والعمرة	خدمات	احمد حسين العبد درويش + كفاح مصطفى معطان	2963694	2963694	أنشطة وكالات السفر والسياحة
608	شركة بيبي كير للالبسة وتجهيزات الاطفال	تجاري	حسام فتحي محمد ابو بكر		598080048	البيع بالجملة للملابس الجاهزة
609	شركة دزايين هاوس للتجارة العامة والتعهدات	تجاري	سفيان يونس محمد القواسمة	2403445	2404443	شراء وبيع العقارات والأراضي
610	شركة جنرال كلار للدهانات	تجاري	لامى اسعد سليمان عيساوي	2410575	2410575	البيع بالتجزئة للدهانات والطلاء
611	شركة ماي كار لتأجير السيارات السياحية	خدمات	احمد محمد حمزة مخارزة	2959064	2959064	تأجير سيارات نقل الركاب بدون سائق
612	شركة بي سل للاتصالات والتكنولوجيا المتطورة	تجاري	سعيد لبيب سعيد برانسي	2964167	2981108	أنشطة اتصالات أخرى
613	شركة مكتب تكسي السلام المنارة	خدمات	حسن مسلم حسن ابو عواد	2973335	2973335	خدمات نقل الركاب بسيارات الصالون الأجرة المشتركة والتاكسي

614	شركة الامواج اللاسلكية للالكترونيات	تجاري	مهند محمود ابو عين	2901732	2901733	الأجهزة الكهربائية المنزلية
615	شركة الخبراء للتجارة والادوات الصحية	تجاري	بلال محمد مصطفى ديب	2402908	2977486	الأدوات الصحية من البلاستيك
616	شركة اطلس لتكنولوجيا الخرائط التجارية	خدمات	جمال الدين جميل محمد خليل	2974233	2974241	نشر الأطالس والخرائط
617	شركة كسارات المجد	مقاولات	محمد نوح محمد عواد	599720508		منتجات الكسارات
618	شركة رامكو للاستثمار	تجاري	فيصل صالح محمود رموني	54471672		الاستثمار في الممتلكات لحساب وسطاء ماليين أخرى
619	شركة اكساتيل فلسطين للاتصالات	تجاري	سعيد فايز قاسم شديد	2965085	2960585	أنشطة الإتصال الهاتفي اللاسلكي
620	شركة الناي للدعاية والاعلان	خدمات	نضال سعيد ابراهيم كعكيان	2963851	2963851	ابتكار وتصميم الإعلانات من أجل العملاء
621	الشركة الاستهلاكية للتجارة والاستثمار	تجاري	امجد محمد شحادة ابو شعبان	2420250	2420250	البيع بالجملة لمنتجات غذائية اخرى
622	الشركة الاقليمية للعقارات والمقاولات العامة	مقاولات	مصطفى محمد حسين از مقنا	2953283		شراء وبيع العقارات والأراضي
623	شركة العميد للتسويق والاستيراد	تجاري	محمود فهد سعيد سيف	2903730/2956093	2903730	البيع بالجملة لمنتجات غذائية اخرى
624	شركة سيفتي لوك للابواب الفولاذية	تجاري	سامي احمد موسى ابو غويلة	2964402	2964402	صنع الأبواب والشبابيك وأجزاؤها المعدنية من الحديد والصلب
625	شركة مصانع الدهانات الوطنية	تجاري	وائل فتحي علي عباس	2956854	2956854	البيع بالتجزئة للدهانات والطلاء
626	شركة هولي لاند للاستيراد والتسويق	تجاري	حسام قاسم سليمان	2955682	2955682	مجوهرات مقلدة واكسسوارات
627	شركة سولو جيم الرياضية	خدمات	لؤي جمال لعسا	2977371	2977372	تنظيم النوادي الرياضية
628	شركة مخابز دارنا	تجاري	عبد الله يوسف داود دار خليل	2971535	2963637	البيع بالتجزئة لمنتجات المخابز
629	شركة اسعد حسونة لتجارة السيارات	تجاري	فارس اسعد فارس حسونة	2406236	2406337	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون
630	شركة المنارة لتأجير السيارات السياحية	خدمات	خالد عيسى هاشم حتو	2957920	2904091	تأجير سيارات نقل الركاب بدون سائق
631	شركة النجمة للاجنحة الفندقية والاستثماري	خدمات	بلال داعس سعيد عواد	2423256	2426692	خدمات الإقامة في الفنادق والموتيلات
632	شركة اي دي اس للتشطيبات الداخلية	تجاري	حنا نصري حنا غطاس	2950196	2950196	أنشطة التصميم (عدا المباني)
633	شركة تعمير للانشاء والتطوير العقاري	مقاولات	عبد الله محمد عبد الله صالح	598177553		الأنشطة المعمارية والمدنية والهندسة التخصصية
634	شركة زوون تكنولوجيا	خدمات	معن محمد طالب" بيسيو"	2423096	2423091	أنشطة الإتصال الهاتفي اللاسلكي
635	شركة اطلس العقارية م. خ.م	خدمات	وجيه علي محمد شعيب	599654444		شراء وبيع العقارات والأراضي
636	شركة زياد غبن لتجارة السيارات	تجاري	زياد ناظم عبد الهادي غبن	2900623	2900623	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الركوب الأخرى
637	شركة الخماسي لتجارة وتأجير السيارات	تجاري	فادي فهمي صدقي ابو علي	2420505	2420505	تأجير سيارات نقل الركاب بدون سائق
638	شركة العمري للاستيراد والتصدير	تجاري	محمد محمود محمد نقل	2404650	2404650	البيع بالجملة للأخشاب
639	شركة تدمر للمساعد الكهربائية	خدمات	محمود وراذ يوسف صبح	2901814	2904286	روافع ذات اذرع وكريانات وروافع متحركة على كابلات معلقة وعلى جسور

640	شركة ميديا الحديثة للخدمات والاستشارات الاعلامية	خدمات	نضال محمد عبد المجيد حسن	2950114	2950115	إنتاج البرامج الإذاعية
641	شركة مكتب تكسي وسفريات الراكدين	خدمات	علاء سامي مازن عفوري	2989222		خدمات نقل الركاب بسيارات الصالون الأجرة المشتركة والتاكسي
642	شركة الشافعي لتأجير السيارات	خدمات	كمال حسني علي الشافعي	599875130		تأجير سيارات نقل الركاب بدون سائق
643	شركة بال يلو بيجز للدعاية والنشر	خدمات	محمد وليد محمد صبيح	2964446	2964445	طباعة الطوابع ودفاتر الشيكات والفواتير والكراتات ومواد الدعاية والصور وغير ذلك
644	شركة الدنف للاستيراد والمقاولات العامة	تجاري	ايمن عادل جميل دنف	2900256	2900256	خدمات زراعية وحيوانية أخرى
645	شركة نيو فاشيون لصناعة وتجارة الاثاث	صناعي	رمزي جميل عايش حلوة	2954093	2954813	صناعة الأثاث المنزلي الخشبي
646	الشركة العالمية لقطع السيارات والصيانة	تجاري	مصطفى محمد ابو حسن	2902367	2902367	البيع بالجملة والتجزئة لأجزاء المركبات
647	شركة رينش لخدمات الاتصالات	خدمات	غسان هشام احمد غنيتاوي	2945000		أنشطة الإتصال الهاتفي اللاسلكي
648	شركة شنغهاي موتورز لتجارة السيارات	تجاري	عبد العظيم عبد الجابر النابوت	2424772	2429748	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الركوب الأخرى
649	شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني	تجاري	محمد عبدالله مصطفى	2974971	2973804	الاستثمار في الأوراق المالية (اسهم،سندات)
650	شركة برايم للاستثمار	خدمات	سليم ابراهيم سليم سكاكيني	598901313		خدمات المطاعم
651	شركة صرصر للتجارة والاستثمار	تجاري	فرح داود فرح صرصر	2957653	2952033	البيع بالجملة لمنتجات غذائية أخرى
652	شركة الماجد للاستثمار	تجاري	محمد ماجد" صبري عبد الجواد الزغير"	2988985		بيع وقود السيارات بالتجزئة
653	شركة مكتب تكسي الوردة الحمراء	خدمات	نضال محمد عمر ابو ربيع	2422911		خدمات نقل الركاب بسيارات الصالون الأجرة المشتركة والتاكسي
654	الشركة الاماراتية الفلسطينية لتجارة السيارات	تجاري	سهيل حسين ابراهيم عابد	2954734	2983980	البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الركوب الأخرى
655	شركة زد اند اس لتجارة الملابس والاستيراد والتصدير	تجاري	محمد غالب مصطفى طاهر	2974782	2974782	البيع بالجملة للملابس الجاهزة
656	شركة تركش لاند لللاثاث	صناعي	رجائي صلاح عبد الرحمن ابو صبيح	599288039		صناعة الأثاث المنزلي الخشبي
657	شركة الحياة لهندسة التكييف	خدمات	داود الياس داود رنتيسي	2957481	2957481	خدمات التدفئة والتبريد

ملحق (7)

قائمة محكمي الاستبانات (مرتبة هجائياً)

1. الأنسة نجوى الصفدي - تُحضر للدكتوراة في العلاقات الدولية - بوسطن كوليدج / الولايات المتحدة الأمريكية.
2. الدكتور أيمن الدبّاغ - الاقتصاد الاسلامي / جامعة النجاح الوطنية - نابلس
3. الدكتور حاتم جلال التميمي - كلية القرآن / جامعة القدس
4. الدكتور حسام الدين عفانة - كلية الدعوة وأصول الدين / جامعة القدس
5. الدكتور خالد صلاح - دائرة الرياضيات / جامعة القدس
6. الدكتور شريف أبو كرش - كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الخليل
7. الدكتور علي السرطاوي - كلية القانون / جامعة النجاح الوطنية - نابلس
8. الدكتور محمد عسّاف - كلية القرآن / جامعة القدس
9. الشيخ بسّام جرّار - مدير مركز نون / رام الله

ملحق (8): رسالة تعريفية

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University
Master of Contemporary
Islamic Studies



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
ماجستير الدراسات الإسلامية المعاصرة

التاريخ: 2009/10/31م

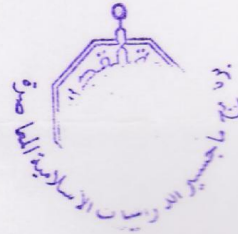
إلى من يهمه الأمر

أن الطالبة: سوسن يوسف عباسي ورقمها الجامعي (20220071)، هي إحدى طالبات الماجستير تخصص دراسات إسلامية معاصرة، تقوم بإعداد رسالة ماجستير بعنوان "توجهات الشركات الفلسطينية من الدرجة الممتازة نحو التعامل مع المصارف الإسلامية محافظة رام الله نموذجاً".

أرجو التكرم بمساعدتها وإعطائها المعلومات اللازمة حول الموضوع، وذلك لتعبئة الاستبيانات والأوراق والنماذج المطلوبة.

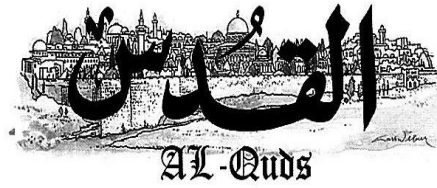
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الد. مشهور الحباري
منسق برامج ماجستير كلية الآداب



Main Campus, Abu- Dies
Tel: 2799753-2796961
Fax: 2796960

الحرم الجامعي الرئيس - أوديس
هاتف: 2796961-2799753
فاكس: 2796960



نتيجة للجهود التي بذلتها وزارة الاقتصاد في هذا المجال...

مجلس الوزراء يصادق على مشروع قانون الشركات الفلسطيني

العالمية، كما انه يشكل رافعة حقيقية لانظمة القطاع الخاص الفلسطيني المختلفة، ويساهم مساهمه اكيدة في برنامج التنمية والاعمار في فلسطين.

كما قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة خاصة لتقديم تصور حول توحيد الرسوم المفروضة على القطاع الخاص بهدف تحديد المرجعيات القانونية للرسوم والجهات التي تستوفيها، وتحديد قيمها وملئمة الرسوم للتوجه العام للحكومة، وحرصها على تعزيز الاقتصاد الوطني.

وقد جاء هذا القرار بناء على توجه وزارة الاقتصاد الوطني بمراجعة جميع انواع الرسوم المفروضة على القطاع الخاص بهدف توحيد المرجعيات من جهة وتحديد هذه الرسوم من جهة اخرى في تحسين بيئة الاعمال في فلسطين ويستجيب للمتطلبات والاجراءات الدولية بتحسين تلك البيئة وبما يخفف العبء على المواطنين والقطاع الخاص الفلسطيني والموارد الرئيسية للدخل، والرافع الاساسي للتنمية.

ويأتي هذا الاجراء في سياق سياسة الوزارة باستكمال برنامجها الخاص بقيادة التحول الاقتصادي ودور القطاع الخاص الفلسطيني في هذا التحول، وستتابع الوزارة عمل هذه اللجنة لتسريع انجاز مهامها في اقرب فرصة ممكنة بما يخدم توجه الوزارة في تحسين البيئة الاستثمارية وبيئة الاعمال في فلسطين.

رام الله- صادق مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدها في المدينة امس الاول، برئاسة د. سلام فياض رئيس الوزراء، امس، على مشروع قانون الشركات الفلسطيني ورفعته إلى الرئيس محمود عباس تمهيدا لإصداره استنادا إلى توجيهات الحكومة بإيجاد قانون فلسطيني يوحد الإجراءات والأحكام بين شقي الوطن ويراعي التطورات الاقتصادية وحجم الاستثمارات في فلسطين.

وقد جاء ذلك نتيجة الجهود الحثيثة التي قادتها وزارة الاقتصاد الوطني لإنجاز القانون لأهميته في تحسين البيئة الاستثمارية، وبيئة الأعمال في فلسطين.

وقادت الوزارة جهدا وطنيا فاعلا من خلال تشكيل لجنة من القطاعين العام والخاص، عملت أكثر من ستة اشهر في اجتماعات متواصلة لاستكمال الانظمة واللوائح والتعديلات ومراجعة قوانين الدول المجاورة، ويأتي هذا الانجاز في سياق برنامج الوزارة للتحول الاقتصادي من اقتصاد تحت الاحتلال الى اقتصاد دولة.

ويتمتاز القانون الجديد اضافة الى الفاعلية والتجديد، بموائمته للمتغيرات الدولية، وانسجامه مع برنامج الحكومة في استكمال بناء مقومات الدولة، من خلال استجابته للرؤية الجديدة في فلسطين والمتثلة في انسجام القوانين والتشريعات الفلسطينية مع المتطلبات الدولية وتحديدًا على اجراءات انضمام فلسطين للنظمة التجارة

قائمة المراجع

القرآن الكريم

1. الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي (ت 1270 هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، دار الفكر، بيروت، 1987، ج 23
2. إبراهيم، محمد عبد الله، بنوك تجارية بدون ربا، ط1، الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1987/1407.
3. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد، أسد الغابة، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1417 هـ - 1996 م، ج 2، 7
4. الأشوح، زينب صالح، الدليل الشامل إلى: الإقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2004/1425
5. إشتية، محمد، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الإنتقالية، المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار بكدار، ط2، 2003م.
6. إرشيد، محمود عبد الكريم أحمد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2001 م
7. أفهيلد، هورست، اقتصاد يُغدق فقراً (التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه)، ترجمه عدنان عباس علي، الكويت: عالم المعرفة، يناير 2007 م.
8. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق، ط 1، 1399 هـ - 1979 م.
9. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود باختصار السند، ط 1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1989/1409.

10. أمين، أحمد، **ظهر الإسلام**، القاهرة: مطبعة خلف، 1958/1377، ج 1
11. البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل (ت256هـ)، **صحيح البخاري**، [اعتنى به أبو صُهيب الكرمي]، الأردن: بيت الأفكار الدولية للنشر، د.ت
12. البيهقي، الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين، **شُعَبُ الايمان**، ط1، [تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول]، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990/1410، ج1
13. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، [حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط 1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1417 هـ.
14. جامعة بيرزيت (2010): **الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين**، الطبعة الأولى. معهد الحقوق بيرزيت، فلسطين
15. جبران، مسعود، **الرائد معجم لغوي عصري**، ط8، بيروت: دار العلم للملايين، حزيران/يونيو 2001م.
16. الجرجاني، علي بن محمد الشريف (ت 816)، **التعريفات**، [تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي]، ط 2، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2007/1428.
17. ابن جرّي، محمد بن أحمد، **قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية**، دار العلم للملايين، بيروت، 1968 م.
18. الجصاص، أبو بكر بن علي الرازي (ت 370 هـ)، **أحكام الجصاص**، [ضبط نصه وخرّج آياته: عبد السلام محمد علي شاهين]، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج 3
19. الجمّال، غريب، **المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون**، مراجع الدراسات المقارنة للأنشطة الإقتصادية، القاهرة: مؤسسة الرسالة ودار الشروق، 1972/1392
20. الجوزية، ابن القيم، **إعلام الموقعين**، [تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان وأبو عمر أحمد عبد الله أحمد]، ط1، السعودية: دار ابن الجوزي، رجب 1423 هـ، ج 6، 4

21. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، [طبعة جديدة منقحة]، بيروت: دار الفكر، 1999م، ج 1.
22. الحاكم النيسابوري، أبي عبد الله محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، مع تضمینات الإمام الذهبي في التخليص والميزان، والعراقي في أماليه، والمنائي في فيض القدير وغيرهم من العلماء الأجلاء، ط 1، [تحقيق: حمدي الدمرداش محمد]، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، 2000/1420، ج 3
23. أبو حجر، آمنة إبراهيم، موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، ط 1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003م، ج 1.
24. أبو حويج، مروان، المدخل إلى علم النفس العام، الطبعة العربية 2006، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
25. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي أحمد البجاوي، دار الجيل، بيروت - لبنان، 1412 هـ - 1992 م، ج 2، 4
26. حماد، نزيه، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ط 3، سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات (5)، الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، 1995/1415
27. حمود، سامي حسن أحمد، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية، ط 3، القاهرة: مكتبة دار التراث، 1991/1411.
28. خسرو، ناصر، سفرنامه - رحلة ناصر خسرو إلى لبنان وفلسطين ومصر والجزيرة العربية في القرن الخامس الهجري-، ترجمة: يحيى الخشّاب، ط 2، بيروت: دار الكتاب الجديد، 1970 م.
29. الخضير، م، البنوك الإسلامية، ط 1، سلسلة كتاب الحرية، 1990/1410.
30. الخطيب، عبد الكريم، السياسة المالية في الإسلام، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، د.ت
31. خفاجي، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار الجيل، 1990/1410.

32. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، [ضبط وشرح وتقديم: د. محمد الاسكندراني]، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004/1425
33. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت 275 هـ)، سنن أبي داود، بيروت: دار الجيل، 1988/1408.
34. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت 666 هـ)، مختار الصحاح، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1979
35. الزحيلي، وهبه، المعاملات المالية المعاصرة: بحوث وفتاوى وحلول، ط 4، دمشق: دار الفكر، 2007/1428.
36. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط 15، بيروت: دار العلم للملايين، أيار 2002، ج 3، 7
37. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري، الطبقات الكبرى، [دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا]، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990/1410، ج 3
38. سول، جورج، المذاهب الإقتصادية الكبرى، ترجمة: راشد البراوي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1957 م.
39. شابرا، محمد عمر، مستقبل علم الإقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة رفيق المصلي، ط 2، دمشق: دار الفكر، 2005/1426.
40. شافعي، محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، ط 9، دار النهضة العربية، 1981 م.
41. الشرياصي، أحمد، المعجم الإقتصادي الإسلامي، د.م: دار الجيل، 1981/1401.
42. شلبي، أحمد، السياسة والإقتصاد في التفكير الإسلامي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1964.
43. شيخون، محمد، المصارف الإسلامية: دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الإقتصادي والسياسي، ط 1، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2002 م.
44. الصالح، صبحي، النظم الإسلامية نشأتها وتطورها، ط 1، بيروت: دار العلم للملايين،

1965/1385.

45. صبرة، ع، الحناوي، م، دراسات في الحضارة الإسلامية -النظم الإسلامية-، ط 2، الرياض: مكتبة الرشد -ناشرون، 2006/1427.
46. صبري، ن، جبر، م، البنوك الإسلامية أصولها الإدارية والمحاسبية، نابلس: مركز التوثيق والأبحاث/ جامعة النجاح الوطنية، 1986 م.
47. الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، ط 16، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1982/1402.
48. الصدر، محمد باقر، البنك اللاربيوي في الإسلام: أطروحة للتعويض عن الربا، ودراسة لكافة أوجه نشاطات البنوك في ضوء الفقه الإسلامي، ط 2، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1973م.
49. صلواتي، ي، وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، ط1، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، 2001/1422، ج 1، 7،
50. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري)، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1407 هـ ، ج 2 (الانترنت)
51. عدس، ع، توق، م، مدخل إلى علم النفس، ط4، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997/1417.
52. العربي، محمد عبد الله، محاضرات في النظم الإسلامية - النظام الإقتصادي (2) المعاملات المصرفية المعاصرة ورأي الإسلام فيها -، القاهرة: مطبعة يوسف، 1965/1382
53. العُزَيزي، "محمد رامز" عبد الفتاح، مبادئ النظام الإقتصادي في الإسلام ومميزاته، عمان: جُهينة للنشر والتوزيع، 2003/1424.
54. العقاد، عباس محمود، حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، دار القلم، ط 3، 1966م.
55. العكيلي، عزيز، الوسيط في الشركات التجارية -دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة-، ط 1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008/1429.
56. العلي، صالح أحمد، التنظيمات الاجتماعية والإقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، ط 2، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1969 م.

57. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت 505 هـ)، إحياء علوم الدين وبذيله المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار للإمام زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت 806 هـ)، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2002/1423، ج 4
58. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد، المستصطفى في علم الأصول، تحقيق وتعليق: محمد سليمان الأشقر، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1997/1417، ج 1
59. ابن فارس، أبو الحسن أحمد (ت 395 هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979/1399، ج 1، 6
60. فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية (تموز 2009): التقرير السنوي الرابع عشر 2008. سلطة النقد الفلسطينية، رام الله.
61. فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية-ماس-، دليل الاستثمار في فلسطين عام 2008م في مؤتمر فلسطين للاستثمار من 21-23 أيار 2008، بيت لحم.
62. فلسطين، معهد ماس، المراقب الإقتصادي والاجتماعي، أيلول 2009
63. فلسطين، غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله-البيرة، دليل خدمات الأعضاء 2009-2010.
64. الفنجري، محمد شوقي، المذهب الإقتصادي في الإسلام من سلسلة الإقتصاد الإسلامي (5)، ط 1، جدّة، الرياض: شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، 1981/1401.
65. القاسم، ج، وآخرون، مبادئ علم النفس، ط 1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2001/1421.
66. ابن قدامة المقدسي، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت 620 هـ)، المغني ويلييه الشرح الكبير لشمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت 682 هـ)، تحقيق: د. محمد شرف الدين خطّاب و د. السيد محمد السيد والأستاذ سيد إبراهيم صادق، دار الحديث، القاهرة - مصر، 2004/ 1425
67. القرضاوي، يوسف، حتمية الحل الإسلامي (2) الحل الإسلامي فريضة وضرورة، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1974/1394.

68. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، [تحقيق: عبد الرزاق المهدي]، دار الكتاب العربي، بيروت، 1424 هـ/2004م، ج 15
69. قريصة، ص، وآخرون، مقدمة في علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، 1976 م.
70. قطب، سيد، في ظلال القرآن، ط 25، القاهرة: دار الشروق، 1417/1996، ج 1
71. الكفراوي، عوف محمود، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، د.ت
72. لوباني، حسين علي، معجم أسماء المدن والقرى الفلسطينية، ط 1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2006 م.
73. ماركس، كارل، رأس المال، ترجمة راشد البراوي، دار الهدى للطباعة والنشر، ؟-196
74. محمد، يوسف كمال، فقه الاقتصاد العام، ط 1، ستابرس للطباعة والنشر، 1410 هـ/1990م.
75. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، صحيح مسلم، الرياض، السعودية: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، 1419/1998.
76. ابن منظور، محمد بين عبيد الله بن محمد (ت 711 هـ)، لسان العرب، ط 3، [طبعة جديدة مرتبة حسب الحروف الأولى للجذور اللغوية]، بيروت: دار إحياء التراث ومؤسسة التاريخ العربي، 1419/1999، ج 7، 15،
77. مصطفى، إ، الزيّات، أ، عبد القادر، ح، النّجار، م، (معدون) المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، ط 2، د.ت.
78. المودودي، أبو الأعلى، الربا، تعريب: محمد عاصم الحداد، دار الفكر، د. ت
79. موسوعة السنة (الكتب الستة وشروحها)، سنن الترمذي، [تحقيق وتخريج وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي]، ط 2، دار سحنون، تونس، 1413 هـ.
80. الناطور، ش، وآخرون، النظم الإسلامية: التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية، ط 2، إريد: دار الأمل للنشر والتوزيع، 1413/1992.
81. نصر، زكريا أحمد، التطور الاقتصادي عرض لبعض النماذج التحليلية، القاهرة: مطبعة

نهضة مصر، أيلول 1951 م.

82. نصر، زكريا أحمد، **تطور النظام الإقتصادي**، القاهرة: مطبعة نهضة مصر، أيلول 1951 م.
83. نعمان، فكري أحمد، **النظرية الاقتصادية في الإسلام مع خطة عمل تطبيقية لنظام اقتصادي إسلامي متكامل**، بيروت، دبي: المكتب الإسلامي، دار القلم، ط 1، 1985/1405.
84. نيروز، إبراهيم، **رام الله جغرافيا تاريخ حضارة**، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2004 م.
85. الهيبي، عبد الرزاق رحيم جدي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، ط 1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 1998 م.
86. هيكل، عبد العزيز، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1980 م.
87. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-الكويت، **الموسوعة الفقهية**، ط 1، 1992/1412.
88. أبو يحيى، محمد حسن، **اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة**، ط 1، عمان: دار عمّار، 1989/1409.
89. يسري، عبد الرحمن، **تطور الفكر الإقتصادي**، الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1997/1417.

الدوريات والمجلات:

1. جمال الدين عطية، مظاهر التعاون بين البنوك الإسلامية في أوروبا والبنوك الغربية: مجلة المسلم المعاصر، العدد 41، 1984 / 1985 م.
2. راشد سلامة، دراسة ميدانية مقارنة لدوافع التعامل مع المصارف التجارية والإسلامية: مجلة البصائر، المجلد 6، العدد 2، 2002.
3. طارق الحاج وغسان دغاس، مساهمة المصارف الإسلامية في النشاط المصرفي الفلسطيني: مجلة جامعة النجاح للأبحاث: العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 2، كانون الأول 2003.
4. لولوه المسند وقاسم الحموري، إتجاهات التعامل مع المصارف الإسلامية في دولة قطر: مجلة التعاون، العدد 47، 1998.
5. محمد أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومركزات: كتاب قراءات في الاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 1987 م.
6. ناصر الغريب، الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية: منهج فكري ودراسة ميدانية دولية مقارنة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1، القاهرة، 1996.
7. هشام جبر، البنوك الإسلامية في فلسطين: تحديات وآفاق: مجلة جامعة النجاح للأبحاث: العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 1، حزيران 2004.

الرسائل الجامعية:

1. فراس ملحم، الإطار القانوني للاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، فلسطين: معهد الحقوق / جامعة بيرزيت، 2001.

المراجع الأجنبية:

1. Encyclopedia Britannica Almanac 2006
2. Samuelson, Paul A., Economics, page 2, 11th Edition, McGraw-Hill International Book Company, International Student Edition, 1980
3. Smith, Adam, The Wealth Of Nations, The Millennium Library, London, 1991

مراجع الشبكة العنكبوتية (الانترنت):

1. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9_2008
2. <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%A9>
3. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AC_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B3
4. <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9>
5. [http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9_\(%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9\)](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9_(%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9))
6. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%AF_%D9%82%D8%B7%D8%A8
25. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%84_%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%B3
7. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D8%B1
8. http://ar.wikisource.org/wiki/%D8%A8%D8%B1%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%83%D9%88%D9%84_%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A
9. <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE63613320100407>

10. <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE63616J20100407>
11. <http://mousou3a.educdz.com/%D8%A3%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%AA%D8%8C-%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%88%D9%86-%D9%88/?wscr=1024x768>.
26. http://translate.google.co.il/translate?hl=ar&langpair=en%7Car&u=http://en.wikipedia.org/wiki/Henry_Calvert_Simons
12. <http://www.alghad.com/?news=446876>
13. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0AE8B604-CF7E-4451-9157-12468E8B70D3.htm>
14. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5E65AA2F-F454-418F-B07F-4512E4C81E6A.htm>
15. <http://www.cibafi.org/ifwatch/SaysAboutDisaster.aspx>
16. <http://www.islamicbank.ps/main/in.htm>
17. <http://www.islamicbank.ps/main/reports/2008.pdf>
18. <http://www.khieronline.com/PageView.asp?ID=453&SectionID=4>
19. <http://www.met.gov.ps>
20. http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=141351&pg=67
21. <http://www.palestine-info.info/arabic/landhistory/geo/ramallah.htm>
22. <http://www.pma.ps/atemplate.aspx?id=859>
23. <http://www.pma.ps/atemplate.aspx?id=890>
24. http://www.ramallahcci.org/pages/infocenter/laws/wb.coreg_a.pdf

فهرس الآيات القرآنية

مرتبة حسب ورودها في المصحف

رقم الصفحة	الآية القرآنية	رقم الآية	السورة
30	﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُوُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾	279-275	البقرة
ط	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾	102	آل عمران
ط	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾	1	النساء
13	﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾	5	
5	﴿فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثَّلَاثِ﴾	12	

13	﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ﴾	151	الأنعام
13	﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾	31	الإسراء
17	﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾	17	العنكبوت
ط	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾	71-70	الأحزاب
5	﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾	24	ص
17	﴿وَاللَّهُ الْغَنِي وَأَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ﴾	38	محمد
13	﴿وَيُؤَدِّكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾	12	نوح
13	﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾	8	الضحى

فهرس الأحاديث الشريفة

مرتبة حسب أطراف الحديث

الرقم	الحديث الشريف	رقم الصفحة
1.	إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَّبَ ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ	6
2.	إِنَّ الله وملائكته وأهل السموات والأرضين، حتّى النملة في حُجْرها وحتّى الحوت، ليُصلّون على معلّم الناس الخير	ب
3.	إِنَّ الله يقول: أنا ثالث الشريكين، ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإن خانهُ خرجت من بينهما	45
4.	لا يشكرُ الله مَنْ لا يشكرُ النَّاسَ	ب
5.	نِعْمَ المَالُ الصالح للرجل الصالح	6
6.	يقول ابن آدم: مَالِي، مَالِي (قال) وهل لك، يا ابن آدم! من مالك إلّا ما أكلت فأفْنَيْت، أو لبست فأبْلَيْت، أو تصدّقت فأَمْضَيْت؟	11

فهرس أعلام الأشخاص

الرقم	اسم العلم (الشخص)	رقم الصفحة
1.	ابن القيم الجوزية	24
2.	ابن خلدون	17
3.	أبو حامد الغزالي	17
4.	آدم سميث	11
5.	جورج سوروس	38
6.	جوردون ألبورت	3
7.	الزبير بن العوام	26
8.	سيد قطب	15
9.	الطاهر بن الحسين	7
10.	ماركس	33
11.	محمد باقر الصدر	12
12.	محمد شوقي الفنجري	11
13.	هند بنت عتبة	26
14.	هنري سيمونز	36

فهرس أعلام الأماكن

الرقم	اسم المكان	رقم الصفحة
1.	البيرة	8
2.	رام الله	7

فهرس المصطلحات

الرقم	المصطلح	رقم الصفحة
1.	اتفاق بازل II	هامش 2 صفحة 45
2.	الاستصناع	32
3.	الائتمان	هامش 1 صفحة 43
4.	التورق	32
5.	السفاتج	هامش 1 صفحة 27
6.	السلم	31
7.	الشركة المساهمة العامة المحدودة	هامش 4 صفحة 39
9.	فوبيا الإسلام	هامش 5 صفحة 38
10.	المُرابحة	31
11.	المُزارعة	31
12.	المساقاة	32
13.	المُضاربة	31
14.	الناتج المحلي الإجمالي	هامش 2 صفحة 43

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
56	توزيع عينة الدراسة على المتغيرات الديموغرافية	1.4
57	خصائص العينة الديموغرافية	1.1.4
58	مقياس الثبات والصدق (إستبانة الشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي)	2.4
59	مقياس الثبات والصدق (إستبانة الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي)	3.4
63	توزيع عينات الدراسة على المتغيرات الديموغرافية	1.5
66	الإحصاء الوصفي للسؤال الأول (ما هي العوامل التي ساهمت في عدم توجه الشركات للتعامل مع المصرف الإسلامي؟)	1.1.5
67	الإحصاء الوصفي للسؤال الثاني (تقييم الشركات لدرجة التعقيدات في الإجراءات المصرفية في المصرف الإسلامي)	أ.2.1.5
68	الإحصاء الوصفي للسؤال الثاني (تقييم الشركات لدرجة التعقيدات في الإجراءات المصرفية في المصرف الإسلامي)	ب.2.1.5
69	الإحصاء الوصفي للسؤال الثالث (تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية الشرعية والاجتماعية)	3.1.5
70	الإحصاء الوصفي للسؤال الرابع (تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية المصرفية)	أ.4.1.5
71	الإحصاء الوصفي للسؤال الرابع (تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية المصرفية)	ب.4.1.5
72	الإحصاء الوصفي للسؤال الخامس (ما هو دور الإعلام وتأثير الأزمة المالية العالمية الحالية على المصارف الإسلامية؟)	5.1.5
73	الإحصاء الوصفي للسؤال الأول (ما هي العوامل التي ساهمت في توجه الشركات للتعامل مع المصرف الإسلامي؟)	1.2.5
74	الإحصاء الوصفي للسؤال الثاني (تقييم الشركات لدرجة التعقيدات في الإجراءات المصرفية في المصرف الإسلامي)	2.2.5

75	الإحصاء الوصفي للسؤال الثالث (هل هناك تداعيات لتعامل الشركات مع المصرف الإسلامي؟)	3.2.5
76	الإحصاء الوصفي للسؤال الرابع (ما هي درجة التعامل مع البدائل الإسلامية في المصرف الإسلامي؟)	أ.4.2.5
77	الإحصاء الوصفي للسؤال الرابع (ما هي درجة التعامل مع البدائل الإسلامية في المصرف الإسلامي؟)	ب.4.2.5
78	الإحصاء الوصفي للسؤال الخامس (تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية الشرعية)	5.2.5
79	الإحصاء الوصفي للسؤال السادس (تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية المصرفية)	أ.6.2.5
80	الإحصاء الوصفي للسؤال السادس (تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية المصرفية)	ب.6.2.5
82	الإحصاء الوصفي للسؤال السابع (تقييم الشركات للمصرف الإسلامي من الناحية الإجتماعية)	7.2.5
83	الإحصاء الوصفي للسؤال الثامن (دور الإعلام وتأثير الأزمة المالية العالمية الحالية)	8.2.5
84	فحص الفرضية الأولى لمقارنة متوسطات أسئلة الدراسة (للشركات التي لا يوجد لها حساب في المصارف الإسلامية)	1.3.5
85	فحص الفرضية الثانية لمتغيرات الدراسة المختلفة يُعزى إلى القطاع ورأس المال والسنوات (للشركات التي لا يوجد لها حساب في المصارف الإسلامية)	2.3.5
86	فحص الفرضية الأولى لمقارنة متوسطات أسئلة الدراسة (للشركات التي يوجد لها حساب في المصارف الإسلامية)	1.4.5
87	فحص الفرضية الثانية لمتغيرات الدراسة المختلفة يُعزى إلى القطاع ورأس المال والبنك والسنوات (للشركات التي لا يوجد لها حساب في المصارف الإسلامية)	2.4.5
93	تقييم مدراء المصارف الإسلامية	2.5

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1.2.5	تقييم مُدراء المصارف الإسلامية	95

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	نظام الغرف التجارية المعدل	101
2	إلغاء ترخيص شركة بنك الأقصى الإسلامي	107
3	إستبانة الدراسة للشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي	108
4	إستبانة الدراسة للشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي	112
5	أسئلة مقابلة ذوي العلاقة من البنوك الإسلامية لموضوع الدراسة	115
6	شركات الدرجة الممتازة المسجلة لدى غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة	119
7	قائمة محكمي الإستبانات	149
8	رسالة تعريفية من الجامعة	150
9	مجلس الوزراء يُصادق على مشروع قانون الشركات الفلسطيني	151

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	إقرار
ب	شكر وعرفان
د	الرموز والمختصرات
هـ	ملخص الرسالة
ز	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
ط	مقدمة
ي	خلفية الدراسة
ي	أهمية الدراسة
ك	مشكلة الدراسة
ك	مبررات الدراسة
ل	أهداف الدراسة
ل	أسئلة الدراسة
م	فرضيات الدراسة
ن	محددات الدراسة
س	حدود الدراسة
س	منهج الدراسة
ع	ألية الدراسة
ع	أدوات الدراسة
ع	الدراسات السابقة للدراسة
ظ	هيكلية الدراسة
1	الفصل التمهيدي "توضيح المصطلحات الواردة في عنوان الدراسة"
2	المبحث الأول: مفهوم كلمة توجهات
4	المبحث الثاني: مفهوم الشركات
4	المطلب الأول: مفهوم الشركة لغة
4	المطلب الثاني: مفهوم الشركة اصطلاحاً

4	المطلب الثالث: مفهوم الشركة في الفقه الإسلامي
5	المطلب الرابع: مشروعية الشركة
5	المطلب الخامس: أقسام الشركة في الفقه الإسلامي
6	المطلب السادس: تعريف الدرجة الممتازة
7	المبحث الثالث: تعريف محافظة رام الله والبيرة
10	الفصل الأول: علم الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي
11	المبحث الأول: مفهوم علم الاقتصاد
11	المطلب الأول: الاقتصاد في اللغة
11	المطلب الثاني: الاقتصاد في الاصطلاح
13	المبحث الثاني: مفهوم الاقتصاد الإسلامي
13	المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي
14	المطلب الثاني: الاقتصاد الإسلامي علم أم مذهب؟
16	المطلب الثالث: كسب المال مطلب شرعي
19	الفصل الثاني: المصارف التقليدية "التجارية" والمصارف الإسلامية
20	المبحث الأول: المصارف التقليدية "التجارية"
20	المطلب الأول: تعريف المصارف التقليدية "التجارية"
21	المطلب الثاني: نشأة المصارف التقليدية "التجارية"
19	المطلب الخامس: الأزمة المالية العالمية الحالية واقع وآراء
24	المبحث الثاني: المصارف الإسلامية
24	المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية
25	المطلب الثاني: نشأة المصارف الإسلامية
29	المطلب الثالث: البدائل المصرفية الشرعية
33	المبحث الثالث: الأنظمة الاقتصادية العالمية وتعريف الأزمة المالية العالمية الحالية
33	المطلب الأول: نبذة عامة للنظم الاقتصادية العالمية
34	المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية الحالية (واقع وآراء)
39	المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على القطاع المصرفي الفلسطيني
42	الفصل الثالث: الجهاز المصرفي والشركات في فلسطين
43	المبحث الأول: الجهاز المصرفي في فلسطين
43	لمحة تاريخية

49	المبحث الثاني: الشركات في فلسطين
50	لمحة تاريخية
51	القوانين المطبقة المتعلقة بالشركات
53	الفصل الرابع: منهجية جراءات الدراسة
53	مقدمة
53	المبحث الأول: منهج الدراسة
54	المبحث الثاني: أدوات الدراسة
54	المبحث الثالث: مجتمع الدراسة
55	المبحث الرابع: عينة الدراسة
57	المبحث الخامس: خصائص العينة الديموغرافية
58	المبحث السادس: ثبات الأداة وصدقها
60	المبحث السابع: المعالجة الإحصائية
61	الفصل الخامس: تحليل نتائج الدراسة
61	تمهيد
62	المبحث الأول: سؤال الدراسة الرئيس
66	المطلب الأول: إستبانات الشركات التي ليس لديها حساب في مصرف إسلامي
73	المطلب الثاني: إستبانات الشركات التي لديها حساب في مصرف إسلامي
83	المطلب الثالث: فرضيات الدراسة للشركات التي لا يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي
86	المطلب الرابع: فرضيات الدراسة للشركات التي يوجد لديها حساب في مصرف إسلامي
89	المبحث الثاني: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة المتعلقة بالمصارف الإسلامية في محافظة رام الله والبيرة
96	الفصل السادس: النتائج والتوصيات
96	المطلب الأول: خلاصة النتائج
99	المطلب الثاني: التوصيات
101	الملاحق
152	قائمة المراجع
160	الدوريات والمجلات
160	الرسائل الجامعية

161	المراجع الأجنبية
161	مراجع الشبكة العنكبوتية (الانترنت)
163	فهرس الآيات القرآنية
165	فهرس الأحاديث الشريفة
166	فهرس أعلام الأشخاص
167	فهرس أعلام الأماكن
168	فهرس المصطلحات
169	فهرس الجداول
171	فهرس الأشكال
172	فهرس الملاحق
173	فهرس المحتويات

